الفساد في البنوك

وقائع موثقة بالمستندات في الجهاز المصرفي

محمد عادل العجمي

بطاقة فهرسة

اسم الكتاب : الفساد في البنوك

المؤلف : محمد عادل العجمي

رقم الإيداع : 19824/ 2011

الطبعة الأولى 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ
وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا
ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ [هود]

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أبـي الطـاهرة الـذي غـرس فينـا مبـادئ أصـبحت بـلا معنـى في عصر مبارك.

إلى أمي التي أرتوي من حنانها فأنسى هموم الأيام.

إلى زوجتي الحبيبة التي ملأت حياتي بالخير.

إلى أولادي الذين أجد معهم متعة تساوي ملايين الدنيا.

إلى أشقائي الذين كلما نظرت إليهم يزداد تقديري لهم.

إلى محاربي الفساد الذين أشفق عليهم من تضخم الفساد وتشعبه.

العجمي

المقدمة

عندما تظاهر الآلاف من العاملين بالبنوك العامة، وعدد قليل من البنوك الخاصة، تعجب الناس،إذ كيف يتظاهر رجال البنوك، وهم من الفئات التي تتقاضى أفضل الأجور في مصر،وإذا خرج الكثير من المظاهرات ألفئوية بعد ثورة 25 يناير تطالب بتحسن الأجور، فما السبب وراء خروج رجال البنوك؟

خرج رجال البنوك من أجل القضاء على الفساد، والظلم الذي شهده الجهاز المصرفي على مدي ثماني سنوات، هي السنوات التي قضاها الدكتور فاروق العقدة محافظًا للبنك المركزي، الذي وجد آلة إعلامية تروج له مشروع إصلاح الجهاز المصرفي، في الوقت الذي كانت الشواهد تؤكد عملية إخضاع جميع البنوك لسياسية واحدة تسعي في النهاية إلى انتقال سلس للحكم لجمال مبارك نجل الرئيس المخلوع، ولكن ثورة يناير حطمت كل هذه الأغراض الدنيئة.

وهناك كثير من السلبيات التي شهدها الجهاز المصرفي والبنك المركزي على وجه التحديد، ربما تكشف لنا عن هذه الشواهد، وتضع أيدينا على مناطق الضعف في أهم كيان مصرفي في مصر، والعمود ألفقري للاقتصاد المصري.

هناك قصص كثيرة وحكايات أكثر عن الفساد، والفشل، وحكايات تعد من ألف ليلة وليلة داخل البنك المركزي المصري سوف يتناولها هذا الكتاب، وهو يمثل تجربة شخصية لي بحكم عملي كمحرر مصرفي في أكبر الصحف المصرية معارضة للنظام الفاسد منذ صدروها 1984 وهي جريدة «الوفد». كنت شاهدًا على كثير من الأحداث التي تدور في الجهاز المصرفي، وجمعت من المستندات ما يمكن أن يكشف عن حقائق خطيرة للرأي العام، وعن كيفية إدارة البنك المركزي المصري، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد المصري، والرقيب على جميع البنوك وفروع البنوك العاملة في مصر.

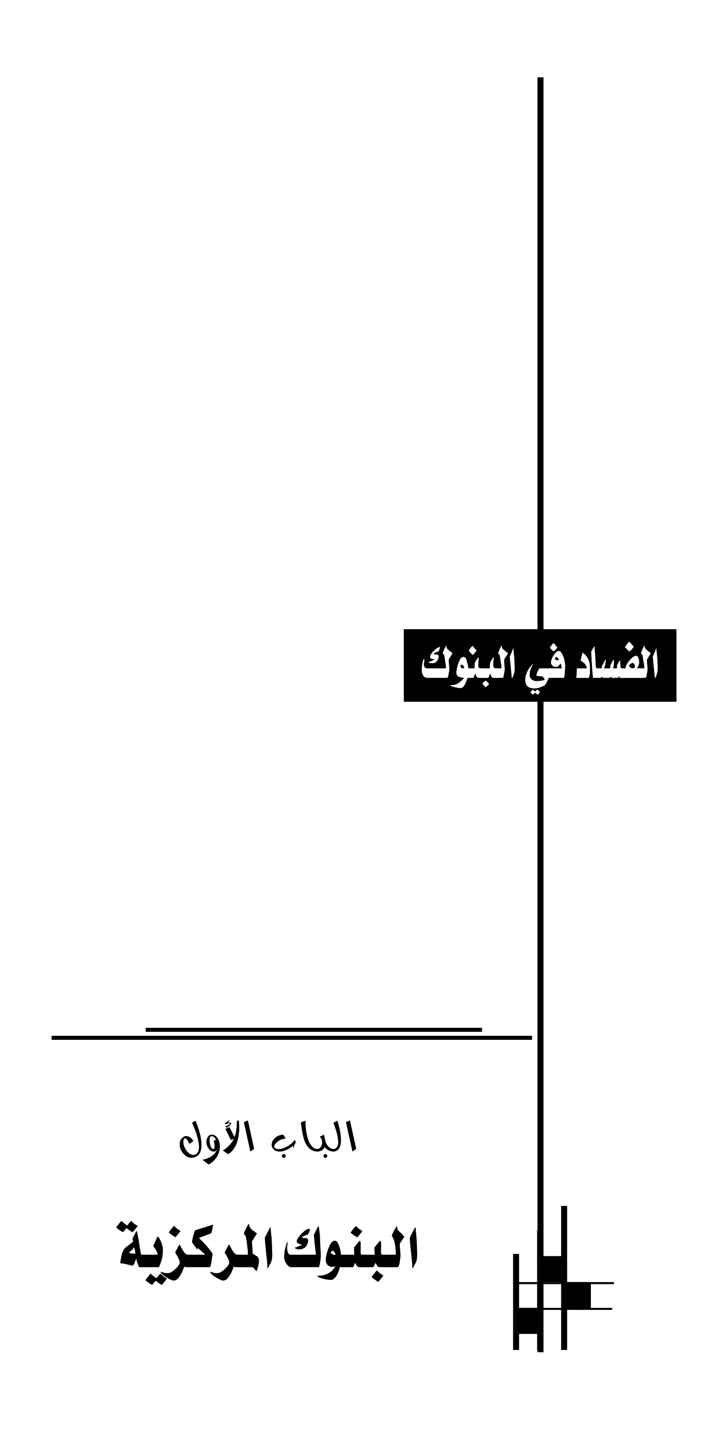
ومبدئي هو الآية 88 من سورة هود:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ صدق الله العظيم

محمد عادل العجمي

حدائق المعادي– نوفمبر 2011



الباب الأول

البنوك المركزية

نشأة ودور البنوك المركزية

القطاع المصرفي هو النافذة التي نطل منها على العالم، ويطل العالم بها علينا، وأصبح تطوره معيارًا للحكم على سلامة الاقتصاد، ومدي قدرته على جذب الأموال المحلية والعالمية، فهو من أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد، ليس لدوره في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لأنه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. والبنوك المركزية تمثل المحور الرئيس لهذا القطاع، لما تقوم به من إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي، بما يعد البنية الأساسية للنمو الاقتصادي المستمر.

وكل اقتصاد حديث له بنك مركزي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية بها نظام الاحتياطي الفيدرالي، وفي بريطانيا العظمي بنك إنجلترا، وفي أوروبا هناك البنك المركزي الأوروبي حديث الإنشاء، وفي اليابان هناك بنك اليابان، وهذه البنوك تعد من أقوي المؤسسات في عالمنا المعاصر.

فالإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية تحدد الفائدة التي نحصل عليها على حساباتنا البنكية وتكلفة الرهونات العقارية الخاصة بنا، وتؤثر تلك الإجراءات بشكل غير مباشر في قيمة منازلنا والمعاش الذي نتقاضاه وتكلفة سلع البقالة التي نستهلكها أسبوعيًا والقرارات التي تتخذها بناء على سياستها قادرة على إحداث توسع اقتصادي أو يمكن أن تُدخل البلاد في حالة ركود، وهذه البنوك هي التي تحدد فرصنا في التوظيف ويمكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات، عندما تتم إدارتها بطريقة صحيحة، ويمكن لسياسة البنك المركزي أن تعزز الأداء الاقتصادي فترفع مستويات المعيشة لجميع أفراد الشعب، أما عندما تدار بأسلوب غير سليم فإن البنوك المركزية كفيلة بأن تُدخل البلاد في حالة من الركود والانكماش والكساد التضخمي والاضطراب المالي أو كما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي – حالة من التضخم الجامح بما صاحبه من انهيار اجتماعي واقتصادي. على ضوء النفوذ الذي تتمتع به البنوك المركزية

فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن سيطرة محافظي تلك المؤسسات على مجريات حياتنا اليومية تفوق كثيرًا سيطرة أرفع السياسيين المنتخبين مقامًا، ورغم ذلك النفوذ فإن المصرفيين العاملين في البنوك المركزية يبقون بعيدين عن ضوابط وموازين أي نظام ديمقراطي، فليس هناك دولة في العالم يتم فيها انتخاب محافظ البنك المركزي من قبل الشعب؛ وبمجرد تعيينه في منصبه فإن ذلك المحافظ عادة ما يسير بعيدًا عن الطريق؛ ويبعد نفسه عن أي نفوذ سياسي.ووضع إدارة البنك المركزي للبلاد بعيدًا عن سيطرة الحكومة المنتخبة يعتبر اليوم أحد الشروط الأساسية للاقتصاد الرأسمالي العصري الناجح[1].

وجاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر. ففي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض. وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك. ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تُعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم في عرض النقد. وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة. ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيدًا، وظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل الصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية. ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها. وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصادات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط (إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية)، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك ،وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

(1)جورج كوبر، في كتابه عن الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء ،الصادر عن نهضة مصر، الطبعة الأولى 2008، ص 21.

وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية. وقد فرض هذا الواقع، وخصوصًا في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف الإسهام في دعم النمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج، حيث أدى التوسع النقدي المُبالغ فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ،ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي. وأدت الإجراءات الانتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي. ومنذ أوائل الثمانينات حدث تغيرً ملحوظ في دور البنوك المركزية، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى.

وانصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسئولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية. وأصبحت السياسة النقدية، ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركّز على الاستقرار النقدي؛ سواء الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار)أو الاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)،

وتوفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي[2]. ونجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب مجموعة من العوامل تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية، بالإضافة إلى توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفُّر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

والاستقلالية : تعني حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للتدخلات السياسية، والانفصال التام بين الحكومة والمركزي، وانفراد البنك بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، مع ضرورة الانسجام مع السياسة المالية التي ترسمها الحكومة، وبذلك يمكن أن يساعد السياسة النقدية على إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل.

والمصداقية : تعني التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، دون تهاون أو تراجع،أما **الشفافية** فتعني إطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. **والحكومة** والتي تعني مساءلة البنك المركزي على سياساته ونتائجها، وذلك أمام البرلمان ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات.

يلعب البنك المركزي دورًا أساسيًّا في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في الدولة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية: إصدار النقود حسب حاجة الاقتصاد. والرقابة على البنوك التجارية، والتدخل لحمايتها من الأزمات، عن طريق الإقراض (بنك البنوك)، وإدارة السياسة النقدية. وإدارة أموال الدولة والاحتياطيات الدولية والمستشار المالي للحكومة، وإدارة الدين الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة (بنك الحكومة). وإدارة غرفة المقاصة : أي تسوية الحسابات والعمليات البنكية بين البنوك.وتحقيق الاستقرار في النظام البنكي ورفع درجة الثقة في النظام المصرفي المحلي.

---

(2)الدكتور أمية طوقان، محافظ البنك المركزي الأردني، مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005.

المركزي المصري في سطور



الوقائع المصرية — العدد ٢٨ في ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ ٥

مادة ٣ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ (٢٦ مارس سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الزراعة
عبد اللطيف محمود

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

بإنشاء بنك مركزي للدولة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة .

مادة ٢ — يقوم البنك بتحقيق الأغراض الآتية :

(١) ثبات قيمة النقد المصري .

(ب) تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة ...

مادة ٧ — يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء من اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ويصدر قرار التعيين خلال ثلاثين يوما من وقت الترشيح ويحل نائب المحافظ محل المحافظ عند غيابه.

ويكون له حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة دون أن يكون له رأي معدود في المداولات .

مادة ٨ — تعين الجمعية العمومية مراقبين للحسابات طبقا للشروط التي نص عليها النظام الأساسي للبنك على أن يكونوا من المدونة أسماؤهم بالقائمة المعتمدة من وزير المالية وعلى محافظ البنك أن يقدم إلى وزير المالية صورة من تقرير المراقبين عن حسابات البنك السنوية .

مادة ٩ — تكون بالبنك لجنة عليا تختص بشئون النقد والائتمان والصرف وتؤلف على الوجه الآتي :

وزير المالية ... ... رئيسا

وكيل وزارة المالية للشئون المالية والاقتصادية	أعضاء
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني	
مستشار الدولة لإدارة الرأي الخاصة بوزارة المالية	
محافظ البنك ومندوبان عن البنك يختارهما مجلس الإدارة	

وعند غياب الوزير تكون الرئاسة لوكيل وزارة المالية للشئون المالية والاقتصادية وفي هذه الحالة يجب عرض قرارات اللجنة على الوزير لاعتمادها منه .

صـدر في يـوم 29 مـارس سـنة 1951 بالوقـائع المصر‌ية العـدد 28 القـانون رقـم 57 لسـنة 1951 بإنشاء بنك مركزي للدولة. نحن فـاروق الأول ملـك مصر. قـرر مجلس الشـيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأدرناه: المادة 1 – يكـون البنك الأهلي المصري البنـك المركزي للدولة، والمادة 2 – يقوم البنـك بتحقيـق الأغـراض الآتيـة: ثبـات قيمـة النقـد المصر‌ي – تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير، وذلك في حـدود مقتضيـات هـذه المصلحة، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي أو مالي محلي أو عام، وعلى وجه العمـوم التعـاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية. والمادة 3 – يتـولي إدارة البنـك مجلس إدارة يؤلف من خمسة عشر عضوًا من بينهم المحافظ. والمادة 4– ينتخب الجمعيـة العموميـة أعضاء مجلس الإدارة ممن لهم دراية كافية بالشئون المالية والتجارية والصناعية والزراعيـة. ويكـون انتخابهم لمدة خمس سنوات، ويجوز تجديد انتخابهم. ويجب أن يكـون عضـو مجلس الإدارة مصر‌يًّا بالمولد. ومادة5– ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسًا ونائبًا للرئيس

. ومادة6- يكون تعيين المحافظ بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير المالية لمدة خمس سنوات من بين اثنين من المصريين، يراهما المجلس، ويتم تعيينه خلال ثلاثين يومًا من وقت الترشح وتُتبع الإجراءات ذاتها عند إبداله أو تجديد تعيينه. والمادة 7- يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء من اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ويصدر قرار التعيين خلال ثلاثين يومًا من وقت الترشح ويحل نائب المحافظ محل المحافظ عند غيابه، ويكون له حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة دون أن يكون له رأي معدود في المداولات. والمادة 8- تعين الجمعية العمومية مراقبي الحسابات طبقا للشروط التي ينص عليها النظام الأساسي للبنك على أن يكونوا من المدونة أسماؤهم بالقائمة المعتمدة من وزير المالية، وعلى محافظ البنك أن يقدم إلى وزير المالية صورة من تقرير المراقبين من حسابات البنك السنوية. والمادة9- تكون للبنك لجنة عليا تختص بشؤون النقد والائتمان والصرف وتؤلف على الوجه الآتي: وزير المالية رئيسًا، عضوية كل من وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ومستشار الدولة لإدارة الرأي الخاصة بوزارة المالية ومحافظ البنك ومندوبين من البنك يختارهما مجلس الإدارة. وعندما تغيب رئاسة اللجنة عن الوزير يحق لوكيل وزارة المالية للشؤون المالية والاقتصادية ،في هذه الحالة ، عرض قرارات اللجنة على الوزير لاعتمادها منه، وتجتمع اللجنة بناء على دعوة رئيسها للنظر والبت في مسائل النقد والائتمان والصرف، كما تختص بالفصل في المسائل التي ينص هذا القانون أو النظام الأساسي للبنك على وجوب الاتفاق عليها بين وزير المالية والبنك. وفي المادة 12 يظل للبنك امتياز إصدار أوراق نقد لحاملها الممنوح للبنك الأهلي المصري بموجب الأمر العالي الصادر في 25 يونيه سنة 1898 الخاص باعتماد نظام البنك الأهلي المصري والمعدل بالقانون رقم 66 لسنة 1940، وتكون عمليات إصدار النقد قائمة بذاتها ومستقلة تماما عن العمليات الأخرى التي يزاولها البنك، وتوزيع أرباح إصدار النقد بين 85 في المائة للحكومة، و15 في المائة للبنك. والمادة 14 من القانون أعطت لأوراق النقد التي يصدرها البنك قوة إبراء الديْن، وتقبلها الحكومة كإدارة للوفاء في خزائنها، ويجب أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وبقدر قيمتها تمامًا رصيد مكون من ذهب وصكوك أجنبية ونقد أجنبي وسندات وأذون الحكومة المصرية. ووقع القانون الذي شمل 29 مادة من الملك فاروق ورئيس الوزراء مصطفي النحاس ووزير العدل عبد الفتاح الطويل ووزير المالية فؤاد سراج الدين. من قصر القبة في 19 جمادي الثانية سنة 1370 الموافق 27 مارس سنة 1951.

وتـم تعـديل المـادة 14 بالقـانون 70 لسـنة 1953 ، باسـم الأمـة، وصي العـرش المؤقـت، بعـد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 10 من فبراير سـنة 1953 مـن القائـد العـام للقـوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛ وعلى القانون رقم 57 لسنة 1951 بإنشاء بنك مركزي للدولة؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة، وبناء على ما عرضه وزيـر الماليـة والاقتصـاد وموافقـة رأي مجلـس الـوزراء، أصدر القانون الآتي: المادة 1 تستبدل بنص ألفقرة الأخيرة من المادة 14 من القانون رقم 57 لسـنة 1951 المشار إليه النص التالي:«ويؤول للحكومة صافي الزيادة الناشئة عـن إعـادة التقـويم وقـدره 10 ملايين و760 ألفًا و711 جنيهًا، ويخصص لتمويـل المشر-وعات الإنتاجيـة المؤديـة إلى تحسـين ميزان المدفوعات، وبالتالي إلى دعم قيمـة النقـد»، المـادة 2 عـلى وزيـر الماليـة والاقتصـاد تنفيـذ هـذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسـمية، صـدر القـانون بقصر- عابـدين 19 فبرايـر 1953ووقع عليه محمد عبد المنعم وصي العرش المؤقت ورئيس مجلس الوزراء أركان حـرب لـواء محمد نجيب ووزير المالية والاقتصاد عبد الجليل إبراهيم العمري.

وصدر قانون رقم 334 لسنة 1953 بتعديل المادة التاسـعة مـن القـانون رقـم 57باسـم الأمـة، رئيس الجمهورية، بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 10 من فبراير سنة 1953 مـن القائد العام للقوات المسلحة وقائـد ثـورة الجـيش؛ وعـلى الإعـلان الدسـتوري الصـادر في 18 مـن يونيه سنة 1953؛ وعلى المادة 9 من القـانون رقـم 57 لسـنة 1951 بإنشـاء بنـك مركـزي للدولـة؛ وعلى ما ارتـآه مجلـس الدولـة، وبنـاء عـلى مـا عرضـه وزيـر الماليـة والاقتصـاد وموافقـة رأي مجلـس الوزراء، أصدر القانون الآتي: المادة 1 – يسـتبدل بـالفقرات الـثلاث الأولي مـن المـادة التاسـعة مـن القانون رقم 57 لسنة 1951 المشار إليها النص الآتي: «تكون للبنك لجنة عليا تختص بشئون النقـد والائتمان والصرف، وتؤلـف عـلى الوجـه الآتي: وزيـر الماليـة والاقتصـاد رئيسًـا وعضـوية كـل مـن وكيل وزارة المالية والاقتصاد ومستشار من شعبة المالية والاقتصاد بمجلس الدولة ومنـدوب عـن وزارة الماليـة والاقتصـاد يعينـه الـوزير مـن درجـة مـدير عـام عـلى الأقـل ومحـافظ البنـك الأهـلي، ومندوبين عن البنك يختارهما مجلس الإدارة» وصـدر بقصر- الجمهوريـة 9 يوليـة سـنة 1953 لـواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء، وعبد الجليل إبراهيم العمري وزير المالية والاقتصاد.

وتم إضافة مادة 14 مكرر بالقـانون رقـم 75 لسـنة 1954، تـنص عـلى أن تعفـي أذون الخزانـة الصادرة وفقا لأحكام المادة السابقة، وكذلك فوائدها من جميـع الضر-ائب المبـاشرة وغـير المبـاشرة والمفروضة حاليًّا أو التي تفرض مستقبلا« صدر بقصر الجمهورية 11 فبراير 1954.

الوقائع المصرية — العدد ١١ مكرر "غير اعتيادي" الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١
بإنشاء بنك مركزي للدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ بالإذن لوزير المالية والاقتصاد في إصدار أذون على الخزانة بمصر بما لا يجاوز مائة وخمسين مليون جنيه ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

قرار رئيس

بالقانون رقم ١

بالإذن لوزير المالية والاقتصاد
ومستخدمي وعمال اليومية الدا
الذين يرغبون في الاكتتاب
القومية لإنتاج الأسمد
من وفا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١
توقيع الحجز على مرتبات الموظفين وال
أو حوالتها إلا في أحوال خاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧
الفردي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وصدر القانون رقم 50 لسنة 1957 بتعديل المادة 14 من القانون رقم 57 لسنة 1951 بإنشاء بنك مركزي مصري، وينص على« يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك قوة إبراء الدين بدون قيد وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء في خزانتها، ويجب أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة، ويقدر قيمتها تمامًا رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم، ويحدد بالاتفاق بين وزير المالية والاقتصاد والبنك وبعد موافقة رئيس الجمهورية ما يلزم بقاؤه في الغطاء من الذهب والنقد الأجنبي القابل للصرف بالذهب».

صدر في 31 يناير 1957 بتوقيع جمال عبد الناصر. إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 163 لسنة 1957 بإصدار قانون البنوك والائتمان، وفي المادة الخامسة تم «إلغاء القانون رقم 57 لسنة 1951 بإنشاء بنك مركزي للدولة، كما يلغي كل ما يخالف أحكام القانون المرافق، صدر في 1 يوليه سنة 1957 بتوقيع جمال عبد الناصر ، وشمل في الفصل الأول البنك المركزي وحدد القانون أغراضه في التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والصناعي والزراعي، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية، ومراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي، وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

وفي المادة الثانية : يكون للبنك المركزي مجلس إدارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقًا لأحكام هذا القانون، ويتكون المجلس من محافظ يرأس المجلس، ونائب محافظ وعدد من أعضاء لا يقل عن 3 ولا يجاوز 7 ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد ويكون لهما ما لسائر الأعضاء من سلطات وحقوق.

والمادة الثالثة: يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويشترط فيها التفرغ لأعمالها، ويكون تعيين مندوبي وزارة المالية والاقتصاد بقرار وزير المالية والاقتصاد، وتنتخب الجمعية العمومية باقي أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات.

والمادة الرابعة: يشترط في المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا جميعًا مصريين مولدًا. وألا يكون لهم مصالح جدية في أي بنك من البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون. وأن يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية. ونص المادة 1 يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ووفقًا للخطط العامة للدولة، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري.

***

فصل «المركزي» عن «الأهلي»

الجريدة الرسمية — العدد ٣٦ (تابع) في ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ — ١٧٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠

في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ؛

مادة ٢ — تتحول أسهم البنك الأهلي المصري إلى سندات على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

مادة ٣ — يكون تداول السندات وفق النظم التي كان يتبعها البنك بالنسبة إلى تداول أسهمه .

مادة ٤ — يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكا جزئيا أو كليا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٥ — يعين أعضاء مجلس إدارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يظل البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ويستمر في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

كانت بداية مؤشرات عملية تأسيس كيان مستقل لبنك مركزي للدولة المصرية بصدور القانون رقم 40 لسنة 1960 ، في 11 فبراير 1960 بتوقيع الرئيس جمال عبد الناصر، وينص في مادته الأولي «يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة، والمادة 2 تتحول أسهم البنك الأهلي المصري إلى سندات على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة وبفائدة قدرها 5 في المائة سنويًّا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في يوم 11 من فبراير سنة 1960، في المادة السادسة يظل البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ويستمر في مباشرة جميع الاختصاصات المخولة له بمقتضي القانون رقم 163 لسنة 1957 المشار إليه.

وتم تأسيس بنك مركزي في19 يوليه سنة 1960، بصدور قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم 250 لسنة 1960 ، بتوقيع الرئيس جمال عبد الناصر، ينص في المادة الأولي على «تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمي «البنك المركزي المصري» تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم 163 لسنة 1957 المشار إليه.

والمادة الثانية «تؤول إلى البنك المركزي، في تاريخ العمل بهذا القانون، الأصول والخصوم الآتي بيانها ويحل البنك المركزي محل البنك الأهلي المصري فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بهذه الأصول والخصوم. وكانت السنة المالية للبنك في المادة العاشرة من يناير إلى ديسمبر». والمادة 15 «يزاول البنك الأهلي المصري دون أي قيد جميع العمليات المصرفية العادية، وذلك بالشروط والحدود ذاتها التي تخضع لها البنوك التجارية وفقًا لأحكام القانون رقم 163 لسنة 1957، ويعتبر البنك مسجلًا لدي البنك المركزي في السجل المنصوص عليه في المادة 21 من القانون، وعليه تقديم البيانات والمستندات المطلوبة».

وبعد ما يقرب من أربع سنوات تم صدور قانون برئاسة الجمهورية في 5من ذي الحجة سنة 1383 (20 إبريل سنة 1964) ، نص في المادة الأولي على «تلغى المؤسسة المصرية العامة للبنوك ويقوم البنك المركزي المصري بمباشرة الاختصاصات التي كانت مخولة لها، وفي المادة 2 «يؤول إلى البنك المركزي المصري ما للمؤسسة المصرية العامة للبنوك من أموال وحقوق، كما يتحمل البنك ما عليها من التزامات. والمادة 3 «يعتبر البنك المركزي المصري الجهة الإدارية المختصة بالرقابة والإشراف على البنوك، التي كانت تابعة للمؤسسة المصرية العامة للبنوك،ويتولى محافظ البنك المركزي المصري الاختصاصات التي كانت منوطة بمجلس إدارة المؤسسة ورئيسها. والمادة 4 «يخول مجلس إدارة البنك المركزي المصري سلطات الجمعية العمومية بالنسبة إلى البنوك الخاضعة لإشرافه، والمادة 5 «ينقل العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك إلى البنك المركزي المصري والبنوك التي يعينها محافظ البنك المركزي المصري.

وصدرت مجموعة من القوانين المنظمة للقطاع المصرفي، إلى أن تم الانتهاء من صدور القانون رقم 120 لسنة 1975 بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 488 لسنة 1976 بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي وتم إلغاء جميع القوانين والقرارات الخاصة بالبنك المركزي والجهاز المصرفي وسرية الحسابات وتنظيم النقد الأجنبي وصدر قانون موحد رقم 88 لسنة 2003 للبنك المركزي والجهاز المصرفي وعدل بالقانون رقم 162 لسنة 2004، والقانون رقم 93 لسنة 2005، والقانون رقم 125 لسنة 2009، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 64 لسنة 2004 بالنظام الأساسي للبنك المركزي، ولائحته التنفيذية بالقرار الجمهوري رقم 17 لسنة 2005.

البنوك تحت الوصايا الدولية

خضع الجهاز المصرفي منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات لوصايا البنك الدولي الذي تدخل بشكل كبير في خصخصة بعض البنوك وتقليص حصة المال العام في السوق المصرفي، مقابل حصول مصر علي القروض والمنح والذي ذهب جزء منها إلي إفساد الجهاز المصرفي خاصة صندوق تحديث البنوك.

يشير تقرير لمركز معلومات البنك إلى أن مصر تعتبر أكبر مستقبل للقروض الممولة من المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وصل حجم القروض على مدي الأعوام الخمسة الماضية إلى حوالي 5.6 ملياردولار، ورغم ذلك تعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ووفقًا لتقرير مركز الأرض عن (سياسات البنك الدولي في مصر.. تاريخ من المؤامرات) (مارس 2009) فإن مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى البنك الدولي عام 1945، وتؤكد تجربة تمويل السد العالي سوء نية البنك الدولي، حيث وُضعت في ديسمبر 1955 شروط مجحفة منها مراجعة ميزانية مصر، فرفضت، وبعد جولة إلى دول الخليج عام 1975 لزيادة حجم المعونات، اتجهت مصر إلى الغرب لتقع فريسة للمؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي الذي ضغط على مصر للإسراع ببرنامج الخصخصة وتخفيض سعر الصرف، وبدأ تنفيذ برنامج الخصخصة بصدور القانون 203 لسنة 1991 الذي سمي «قانون قطاع الأعمال العام».

وأشارت وثيقة للبنك الدولي صدرت في مايو 2005 إلى أن القطاع المالي المصري يتسم بافتقاره إلى الكفاءة وبالضعف في الواسطة ،ويرجع ذلك في الأساس إلى هيمنة القطاع العام، وطالبت بضرورة خصخصة بنك عام على الأقل ، وتم بالفعل خصخصة بنك الإسكندرية في عام 2007، إلى جانب خصخصة حصص القطاع العام في البنوك المشتركة وإعادة الهيكلة التشغيلية لبنوك القطاع العام ، وارجع البنك الدولي سبب تراجع معدلات إقراض البنك الدولي لمصر إلى عدم اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن التدابير المنتقاة في قطاعات التجارة والضرائب والمالية، وبعد صدور قانون البنوك عام 2003 ، وقانون الضرائب عام 2004 و القانون التجاري الجديد ، اعتمد البنك الدولي 110 مشروعات لمصر تقدر بحوالي 7 مليارات دولار انصرف منها حوالي 4.5 مليار دولار حتى يوليو 2004،

وطلبت مصر من البنك الدولي معونة فنية ومالية في ذلك الوقت وهو ما تُوج بحصول الجهاز المصرفي على قرض بقيمة 500 مليون دولار لإصلاح الجهاز المصرفي في عام 2006، وذكر البنك الدولي أنه يخطط للقيام بعمليتين في مصر خلال فترة إستراتيجية المساعدة القطرية، فقرض إعادة هيكلة القطاع المالي للحكومة سيساعد على التحضير لخصخصة أحد البنوك العامة الكبرى، فضلاً عن إعادة هيكلة بنوك أخري، وبيع الأنصبة العامة في البنوك التجارية المشتركة (الخاصة والعامة)، وتوحيد القطاع البنكي لتأسيس مؤسسات مالية خاصة أكثر فعالية وأكبر حجمًا. واشترط البنك الدولي عام 2005 عدم تجاوز الإقراض 2.8 مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة إلا في حالة وجود علامات واضحة على تنفيذ إصلاحات جوهرية في القطاع المالي، بما في ذلك إعادة هيكلة مهمة (وإعادة الرسملة) لبنوك القطاع العام والتحرك باتجاه خصخصة بنك الإسكندرية، وتبني خطة تمويل يتم بموجبها استيفاء 10 في المائة على الأقل من إجمالي الاحتياجات التمويلية الخاصة ببرنامج إعادة هيكلة القطاع المالي من مصادر غير منتجة للدين. وأكد البنك الدولي في وثيقة أخرى (يونيه 2008) أن الحكومة المصرية استمرت منذ مناقشة إستراتيجية المساعدة القطرية، في تنفيذ أجندة الإصلاح الطموحة، بما في ذلك تحرير التجارة، وإجراء إصلاح شامل للنظام الضريبي، والإصلاحات الكبيرة للقطاع المالي، والخصخصة، وفيما يخص البنوك قامت بتوحيد قطاع البنوك (التي تم خفض عددها من 57 إلى 40 بنكًا) من خلال وضع قواعد تحوطية أكثر صرامة؛وخصخصة واحد من أكبر البنوك وتصفية الأسهم المملوكة للدولة في 13 من أصل 17 بنكًا مشتركًا؛ووضع إستراتيجية لتسوية القروض غير العاملة؛ وتقوية القواعد التنظيمية والرقابة المصرفية.

ملحق ١ : إطار نتائج استراتيجية المساعدة القطرية (السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٩)

الهدف الاستراتيجي ١: تيسير تطوير القطاع الخاص

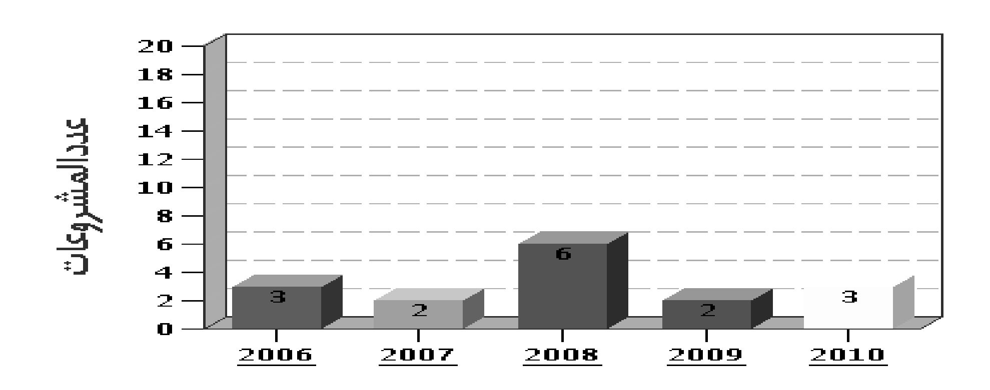
الأجندة التنموية طويلة الأجل لمصر		النتائج المتأثرة ببرنامج استراتيجية المساعدة القطرية		مساعدة مجموعة البنك
أهداف مصر طويلة الأجل	القضايا الرئيسية التي تعوق قدرة مصر على تحقيق الأهداف طويلة الأجل	نتائج تتوقع مجموعة البنك أن يكون لها تأثير خلال فترة استراتيجية المساعدة القطرية	النتائج الوسيطة لتتبع تنفيذ استراتيجية المساعدة القطرية	التدخلات لكل هدف استراتيجي
زيادة فعالية القطاع المالي وقدرته التنافسية	ارتفاع مستوى القروض المتعثرة سيطرة ملكية القطاع العام في النظام المصرفي عدم نمو أسواق السندات والتأمين والرهن العقاري ضآلة حجم التجارة في أسواق الأسهم وضعف الحوكمة بالشركات ضعف مصادر التمويل الملائمة خارج المراكز العمرانية الرئيسة قصور البنية التحتية لعمليات الدفع الإلكترونية	١-١ زيادة كفاءة القطاع المالي وتحسين استجابته لاحتياجات القطاع الخاص خفض حصة ملكية القطاع العام في القطاع المصرفي من ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩ زيادة حصة قطاع الأعمال الخاص في الائتمان المحلي من ٥٤ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٦٤ في المائة عام ٢٠٠٩ خصخصة بنك واحد على الأقل من البنوك التجارية العامة الرئيسية الأربعة.	تجريد حصص القطاع العام في البنوك المشتركة بين القطاعين العام والخاص تعزيز القطاع المصرفي بدمج البنوك الضعيفة أو إغلاقها تقوية الإشراف على القطاع المالي تخفيض نسبة القروض المتعثرة الإعداد لبيع بنك عام تجاري واحد على الأقل الإعداد لبيع شركة تأمين عامة واحدة على الأقل زيادة عدد الملكيات المسجلة وتخفيض رسوم التسجيل	الأنشطة المقترحة: منح قرض لإعادة هيكلة القطاع المالي منح قرض لتطوير سوق الرهن العقاري الخدمات المالية الريفية برنامج معهد البنك الدولي لتعزيز القطاع المالي الأنشطة الجارية: منحة لإنشاء معهد المديرين منح لتقوية نظام رفع تقارير الائتمان بمصر، وتحديث نظام الدفع، وتدعيم تحليل البيانات

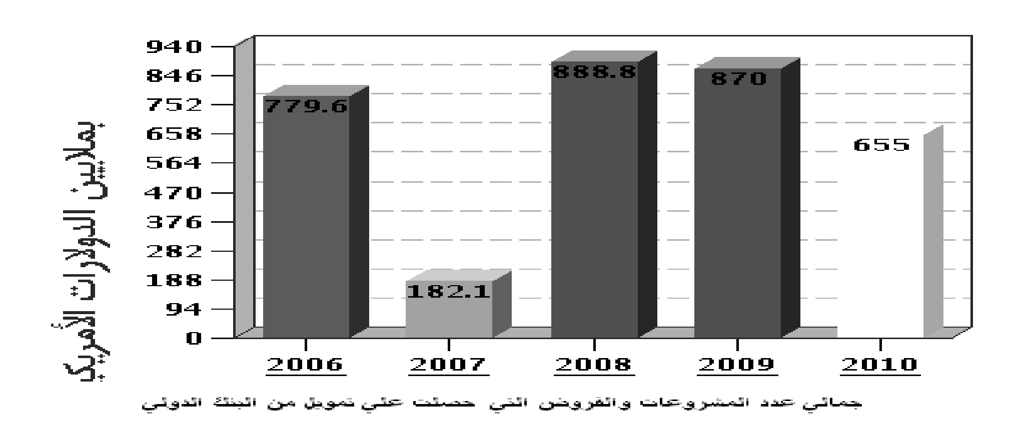
تنفيذ المطالب= قروض

وتم بالفعل في 17 أكتوبر 2006 الإعلان عن فوز البنك الإيطالي سان باولو بصفقة شراء 80٪ من أسهم رأسمال بنك الإسكندرية وفقًا لتقرير البنك المركزي السنوي 2007، وتم بيع إسهامات البنوك العامة في البنوك المشتركة، فتم بيع إسهامات بنك القاهرة في باركليز لبنك باركليز الإنجليزي، في بنك القاهرة الشرق الأقصى لبنك عودة اللبناني، وبيع حصص بنكي القاهرة والإسكندرية في بنك الإسكندرية التجاري والبحري لبنك الاتحاد الوطني الإماراتي، وحصة بنكي القاهرة والتنمية الصناعية في بنك مصر أمريكا للبنك العربي الإفريقي، وتم بيع حصص البنك الأهلي في الأهلي سوسيتيه جنرال للبنك سوسيتيه جنرال ألفرنسي، وفي البنك التجاري الدولي لكونسرتيوم بقيادة ripplewood، وتم بيع حصص بنك الإسكندرية (قبل بيعه) في البنك التجاري المصري لبنك بيريوس اليوناني، وفي البنك المصري الأمريكي لمجموعة كريدي أجريكول، وفي بنك الدلتا لمجموعة من المساهمين الحاليين بالبنك، وتخارج بنكي الأهلي والإسكندرية من بنك التمويل المصري السعودي من خلال بيع حصتهما في بورصة الأوراق المالية.

وهذا ما دفع البنك الدولي في الوثيقة الثانية للإستراتيجية القطرية لمصر (يونيه 2008) إلى الإشادة بالحكومة المصرية، لقيامها بتنفيذ أجندة إصلاح طموحة، بما في ذلك خصخصة بنك الإسكندرية ،وخفض عدد البنوك من 57 إلى 40 بنكًا – وصلت إلى 39 بنكًا حاليًّا – وتصفية الأسهم المملوكة للدولة في 13 من أصل 17 بنكًا مشتركًا. ووفقًا للتقارير السنوية للبنك المركزي من عام 2002 إلى 2009 يُلاحظ أن قروض البنك الدولي لمصر لم تشهد ارتفاعًا إلا بعد تطبيق الجهاز المصرفي لسياسة البنك الدولي خاصة أن البنك الدولي فرض أجندة على مصر منذ عام 1991، ولكن المتتبع للقروض يجد أنها بلغت عام 2002 نحو 577 مليون دولار، وتراجعت بنسبة 7٪ لتصل إلى 536 مليون دولار عام 2003، وانخفضت بنسبة 12٪ لتصل إلى 470 مليون دولار عام 2004، وتراجعت بنحو 5.15٪ لتصل إلى 397 مليون دولار، وانخفضت بنسبة 11٪ لتصل إلى 354 مليون دولار، ولكن بمجرد بيع بنك الإسكندرية في أكتوبر 2006، والإسراع في بيع إسهامات البنوك العامة في البنوك الأخرى قفز حجم الإقراض لمصر ليصل إلى مليار و7 ملايين دولار عام 2007، بمعدل ارتفاع بلغ 184.7٪ وارتفع الإقراض في العام التالي ليصل إلى مليار و73 مليون دولار، ليصل إلى مليار و770 مليون دولار عام 2009.

وباتـت قـروض البنـك الـدولي تمثـل أهميـة كبـيرة، حيـث ارتفعـت نسـبتها إلى إجمـالي القـروض الخارجية لمصر من 2.1٪ إلى 6.5٪، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي القروض التي تحصل عليهـا مصر من المؤسسات الدولية والإقليمية من 8.6٪ إلى 7.21٪. وطلبنا من وزارة التعـاون الـدولي أرقـام القروض والمنح التي حصل عليهـا الجهـاز المصرـفي منـذ عشرـ سـنوات، فأرسـل بيانًـا يوضـح بـأن الحصول على القروض والمنح والمساعدات الفنية يأتي بعـد مفاوضـات شـاقة، وأنـه تـم توقيـع 83 اتفاقية قرض و4 بروتوكـولات ماليـة واتفـاقيتي مظلـة بقيمـة 3.10 مليـار دولار، وتوقيـع 210 اتفاقيات منحة ومسـاعدة فنيـة و4 بروتوكـولات ماليـة واتفـاقيتي مظلـة بقيمـة 6 مليـارات دولار ليصل حجم التمويـل إلى 3.16 مليـار دولار خـلال ألفـترة مـن 21 نـوفمبر 2001 إلى 30 يونيـه 2009- وهي فترة الـوزيرة فـايزة أبوالنجـا، ولم يـنس البيـان الـذي ذكـر تقـارير للجهـاز المركـزي للمحاسبات في تقرير له إساءة استخدام القروض والمنح، فمنذ بداية التعامل مع المؤسسات المالية المانحة حتى شهر يوليو 2007 بلغت 22 مليارًا و664 مليون دولار من خلال 528 اتفاقًا، منها 333 قرضًا بـ 898.19 مليار، إضافة إلى 195 منحة بقيمة 865.2 مليار دولار.





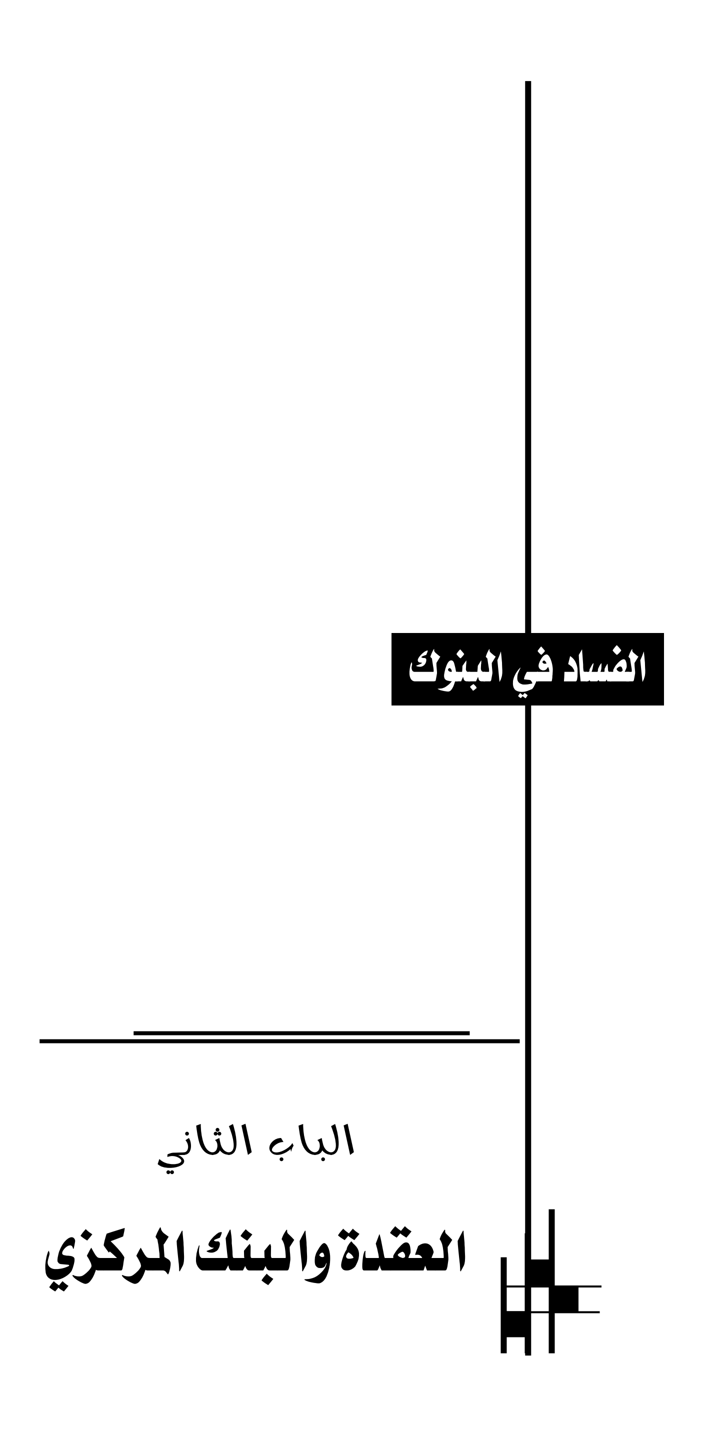
جمالي عدد المشروعات والقروض التي حصلت علي تمويل من البنك الدولي

المركزي لا ينكر

البنك المركزي لم ينكر تنفيذ أجندة البنك الدولي في الجهاز المصرفي، فقد أشار في التقرير السنوي 2005 إلى أن البنوك العامة تقوم منذ عام 2005 بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ تم إعدادها من خلال وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي لتطوير جميع الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة، وتم الاتفاق مع المفوضية الأوروبية لتمويل عملية تقييم وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لثلاث إدارات حيوية وهي إدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والمعلومات والموارد البشرية ببنكي الأهلي ومصر، وتم تعيين استشاريين دوليين في أكتوبر 2005 للقيام بهذه المهمة وهما abn amro لبنك مصر وing bearing للأهلي، ومقرر الانتهاء منها عام 2008. ووضع «المركزي» معايير بالاتفاق مع البنك الدولي لإخضاع البنوك العامة لعملية تدقيق ومراجعة شاملة لمعايير المحاسبة الدولية، إلى جانب تعيين مجموعة من الكفاءات الشابة بمستويات مختلفة والتي تتمتع باستعداد قوي وإمكانيات تؤهلهم للعمل في هذا المجال الحيوي، وتعيين خريجين جدد ووضع برنامج تدريبي مكثف لهم من خلال البنك الدولي وغيرها من المؤسسات والبنوك الاستشارية الكبرى، وتطوير إمكانيات الموظفين الحاليين، بحيث لن يتم الاستغناء عن أي موظف ،ورغم ذلك هناك بنوك عامة لم تنشر قوائمها المالية بالمخالفة للقانون ولا تطبق معايير بازل 2، ولا معايير الحوكمة وحدث خروج ما يقرب من 7 آلاف موظف من البنوك العامة إلى معاش مبكر، منهم 3977 موظفًا من بنك القاهرة. كما أن ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات لا يتم الاعتداد بها طالما وافقت الجمعية العمومية للبنوك العامة على ميزانية البنوك. وأضاف التقرير أنه تم البدء في التعامل مع البنك الدولي في مجال تطوير البنية الأساسية وتدريب الموظفين، والبدء في تجهيز البنية الأساسية لإدارة المخاطر عن طريق الاستعانة بأنظمة قياس مخاطر عالمية، بالاشتراك مع البنك الدولي ومؤسسات دولية عالمية. وتم وضع دليل شامل للإجراءات ينظم العلاقة بين جميع الإدارات التي لها علاقة بإدارة الاحتياطي وتمت مراجعته عن طريق البنك الدولي.

مهاتير محمد رفض أجندة البنك الدولي عندما بدأ الإصلاح في ماليزيا، وقام ببناء جهاز مصرفي قوي، قام بعد ذلك بشراء الشركات الحكومية ثم إعادة طرحها بالتدريج في البورصة على الماليزيين وصناديق الاستثمار والخاصة ، فاعتمد على المدخرات المحلية وليس الاستثمارات الأجنبية، وفي مصر حدث إهمال متعمد للجهاز المصرفي في أوائل التسعينيات ، بسبب عدم وجود رؤية للمفاوض عندما التقي بممثلي البنك الدولي، كما أنه لا توجد رؤية حاليًّا للمساءلة عن كفاءة استخدام القروض والمنح التي تأتي من الخارج.

ولكن في مصر، ومع انتشار فساد تسبب في ضياع ألفرصة؛ لتصبح مصر مثل النمور الآسيوية ومع أن الإقراض من البنك الدولي أصبح عشوائيًا دون أن تكون هناك منهجية أو إستراتيجية في علاج المشاكل التي تقوم مصر بالاقتراض من أجلها، فمازلنا نعاني من مشاكل الصرف والمياه، وحتى برنامج التثبيت الهيكلي الذي تم اعتماده مع البنك الدولي عام 1991 فشل، فماذا ننتظر من البنك الدولي؟.



الباب الثاني

العقدة والبنك المركزي

فاروق العقدة محافظاً لـ«المركزي»

الدكتور أحمد زكي سعد هو أول محافظ للبنك المركزي خلال الفترة من 12 مايو 1951 إلي 20 أبريل 1952 ، وتلاه محمد أمين فكري من 8 مايو 1952 إلي 29 مارس 1955 ، وجاء الدكتور أحمد زكي فترة ثانية من 31 مارس 1955 إلي 23 يوليو 1957، وتلاه الدكتور عبد الجليل العمري خلال الفترة من 14 نوفمبر 1957 إلي 26 مارس 1960، وتلاه الدكتور عبد الحكيم الرفاعي من 26 مارس 1960 إلي 25 مارس 1964، تلاه الدكتور أحمد زندو خلال الفترة من 26 مارس 1964 إلي 5 فبراير 1967، وتلاه الدكتور أحمد نظمي عبد الحميد من 6 فبراير 1967 إلي 31 يناير 1971، وتلاه الدكتور أحمد زندو فترة ثانية من 1 فبراير 1971 إلي 18 مارس 1976، وتلاه محمد عبد الفتاح إبراهيم خلال الفترة من 19 مارس 1976 إلي 4 يناير 1982، تلاه محمد أمين شلبي خلال الفترة من 27 فبراير 1982 إلي 31 مارس 1985، وتلاه علي محمد نجم خلال الفترة من 31 مارس 1985 إلي 10 نوفمبر 1986، وتلاه الدكتور محمود صلاح الدين حامد خلال الفترة من 10 نوفمبر 1986 إلي 12 أكتوبر 1993، وتلاه إسماعيل حسن محمد لفترتين متتاليتين من 13 أكتوبر 1993 إلي 31 أكتوبر 2001 ، وتلاه محمود إبراهيم أبو العيون لفترة قصيرة بدأت من 1 نوفمبر 2001 إلي نهاية نوفمبر 2003، ليتولي فاروق العقدة فترتين متتاليتين من أول ديسمبر 2003 وتنتهي الفترة الثانية نوفمبر 2011، ولم يصدر المجلس العسكري قرار بشأن محافظ البنك المركزي القادم.

كان أكثر المحافظين جدلا هو العقدة وإسماعيل حسن رئيس بنك مصر- إيران حاليًّا، والذي كان السبب في ضياع أكثر من مائة مليار جنيه، من الجهاز المصرفي بسبب الأوامر المباشرة لرجال الحزب الوطني الفاسد، وهذا المحافظ يستحق أن ننشر عنه كتابًا منفصلاً. أما المحافظ الثاني فهو الدكتور فاروق العقدة، الذي قوبل بحالة من الكره لدي معظم العاملين بالبنوك، وخاصة المملوكة للدولة لسياساته الظالمة، وعدم تحقيق العدالة في الأجور، وانحيازه لأهل الثقة والمعرفة على الخبرة، وربما لهم مبرراتهم المنطقية في إتباع مثل هذه السياسيات، ولكن أي سياسة التي تعين مهندسًا كهربائيًّا مديرًا للقطاع المالي في البنك المركزي! أي أنه يدير مالية البنك المركزي، ومالية مصر كلها، وأي سياسة التي تعين نائبًا كان متهمًا في قضية نائبًا لرئيس بنك مصر، وغيرها من السياسات التي سوف نتعرض لها بالتفصيل.

عُين العقدة محافظاً للبنك المركزي بقرار من الرئيس محمد حسني مبارك(المخلوع) وهو من مواليد 10 أغسطس عام1946 ومتزوج وله ابنان وحصل على بكالوريوس التجارة بتقدير جيد جدًّا من جامعة عين شمس عام1965، وماجستير المحاسبة عام1975 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، وماجستير إدارة الأعمال تخصص تمويل من جامعة بنسلفانيا وارتون بأمريكا عام1980 ودكتوراه في فلسفة الاقتصاد من جامعة بنسلفانيا عام1983 . عمل مدرسًا بذات الجامعة في المحاسبة والتمويل ومنتدبًا عن جامعة بنسلفانيا بالبنك الدولي كمسئول عن تقييم وتحليل مخاطر الائتمان لجميع القروض الممنوحة من هيئة التمويل الدولية، وإسهاماتها في الشركات المختلفة بكل أنحاء العالم. وعقب تخرجه عمل بوزارة المالية المصرية محاسبًا قانونيًّا كمسئول عن مراجعة حسابات الشركات الكبرى، والمؤسسات المالية، وعمل في بنك ايرفينج تراست بنيويورك نائبًا للرئيس ومديرًا لمنطقة إفريقيا مسئولًا عن توفير التمويل اللازم للبنوك والشركات الكبرى في مصر وشمال إفريقيا.

وعمل في بنك أوف نيويورك منذ عام1989 وحتى2002 مسئولاً عن تنمية وتسويق تمويل التجارة والطائرات والقروض المشتركة لمنطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا، ونائبًا للرئيس عن تنمية وتسويق القروض المشتركة والقيام بتنفيذ قروض بإجمالي أكثر من6 مليارات دولار مع أكبر البنوك والشركات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط ثم مستشارًا لبنك أوف نيويورك للائتمان والتمويل لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا. وعمل في الفترة من1997 حتى2001 مستشارًا لمحافظ البنك المركزي المصري، وأسهم في مشروع تطوير البنك المركزي والذي يشمل إدارة السياسة النقدية والرقابة على البنوك، وإدارة الاحتياطيات وميكنة نظم تحصيل الشيكات ونظم المدفوعات. واختير في يناير2003 رئيسًا للبنك الأهلي حتى اختياره مساء الاثنين أول ديسمبر2003 محافظًا للبنك المركزي المصري. وعضو مجلس إدارة وعضو لجنة التمويل بمصر للطيران وعضو مجلس إدارة وأمين الصندوق للاتحاد العربي للبنوك بشمال أمريكا، ورئيس فرع بنك الأهلي المصري في لندن. وأسس شركة انكوليس للتأجير التمويلي والتي سبق أن ترأسها، وهو في الوقت نفسه عضو مجلس إدارة البنك الأهلي، ومحافظًا مندوبًا لدي صندوق النقد الدولي عن مصر، محافظًا لجمهورية مصر العربية لدى بنك التنمية الإفريقي، ومحافظًا لجمهورية مصر العربية في مجلس محافظي صندوق النقد العربي.

وهو الذي أعد الدراسة الاقتصادية لمشروع استضافة كأس العالم ،وكان في هذا الوقت رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي عام 2003 مع مجموعته المتخصصة،وانتهي إلى أن المكاسب الاقتصادية لمصر مضمونة ومؤكدة، وتم عرضها على القيادة السياسية التي وافقت على الفور على توفير الدعم الحكومي، وفقًا لما قاله الدكتور على الدين هلال وزير الشباب في يوم 29 سبتمبر 2003 ، وفي النهاية حصلنا على صفر المونديال.

الرقيب موظف لدي البنك الأهلي.

قبل الدكتور فاروق العقدة نقدًا شديدًا مقابل حرصه على أن يظل العضو المنتدب للبنك الأهلي في لندن ، أي موظفًا لدي طارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري في تضارب غريب وغير مفهوم للمصالح، ودون أن يكشف عن الراتب الحقيقي الذي يتقاضاه من رئاسته لهذا البنك، خاصة بعد ذيوع كلام حول حصوله على مليون دولار، والعقدة مطالب بالكشف عن مدي استفادة أقاربه من منصبه ، حيث تم تعيين ابن أخيه في البنك الأهلي في لندن ويقال أن قريبه محمد كفافي رئيسًا لبنك القاهرة والذي تم استبعاده مؤخرًا، بالإضافة إلى الإفصاح عن شركاته بالداخل والخارج وإسهامه فيها خاصة أنه يتردد إسهامه في العديد من الشركات إلى جانب علاقته بشركة الرضوان للتجارة لحسين العقدة والتي حصلت بالأمر المباشر على توريد أجهزة طبية بنحو 300 ألف جنيه مؤخرًا من بنك القاهرة كدفعة أولي، كما يجب أن يفصح عن حقيقة تقاضي زوجته مبالغ من المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي مقابل إعطاء دورات تدريبية وغيرها من التساؤلات التي تدور في الجهاز المصرفي.

الإسم	الوظيفة	الجهة التي يمثل فيها	السلطة التي قررت العضوية	تاريخ بداية العضوية	تاريخ إنتهاء العضوية
السيد الدكتور/ فاروق العقدة	المحافظ	- المحافظ المناوب لمصر لدى صندوق النقد الدولي	رئيس الوزراء	٢٠٠٦/١/١٥	
		- محافظ مصر لدى صندوق النقد العربي	رئيس الوزراء	٢٠٠٦/١/١٥	
		- محافظ مصر لدى بنك التنمية الأفريقي	رئيس الوزراء	٢٠٠٦/١/١٥	
		- البنك البريطاني العربي التجاري [illegible]	رئيس الوزراء	٢٠٠٣/١٢/١	
		- عضو مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع	رئيس الجمهورية	٢٠٠٣/١٢/١	
		- رئيس مجلس المراقبة (مجلس الإدارة) - اليوباف باريس		٢٠٠٧/٥/٣٠	
		- عضو مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران	رئيس الوزراء		
		- رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري - لندن	رئيس الوزراء		
[illegible]	نائب المحافظ ([illegible])	- عضو مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	رئيس الوزراء	٢٠٠٦/٩/١	٢٠٠٩/٢/١
		- ممثل البنك المركزي المصري في لجنة مراجعة واعتماد تقييم [illegible] المال العام في شركات [illegible]	وزير الاستثمار	٢٠٠٧/٤/٣	أبريل ٢٠٠٨
		[illegible]	[illegible]	٢٠٠٧/٤/٢	[illegible]
		وتيسير التنسيق بين الجهات المعنية والمؤسسات الدولية			
		- رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري		٢٠٠٧/٣/٢٥	

العقدة والأضواء

لم يكن اسم الدكتور فاروق العقدة، يتردد كثيرًا على الساحة الإعلامية إلا بعد تعيينه رئيسًا للبنك الأهلي المصري، فمنذ هذا التاريخ، وبدأ يظهر في اللقاءات التي يجتمع فيها رجال جمال مبارك، فقد حضر يوم الاثنين 13 يناير 2003، المؤتمر المصرفي الأول حول خدمات التجزئة المصرفية بمصر والإقراض الاستهلاكي الذي ينظمه منتدى مصر الاقتصادي الدولي الذي يرأسه شفيق جبر، المعروف بولائه ومساندته لنظام مبارك ألفاسد، وحضر المؤتمر محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي، وأحمد البردعي رئيس اتحاد البنوك، ورئيس بنك القاهرة، ومحمد بركات رئيس بنك مصر، ومحمود عبد اللطيف رئيس بنك الإسكندرية، وفتحي السباعي رئيس بنك التعمير والإسكان، والدكتور بهاء حلمي رئيس بنك مصر الدولي ومحمد بلعراج نائب رئيس مؤسسة ماستر كارد العالمية، ومحمد ماجد رئيس شركة تكنولوجيا بنوك مصر، وأمين سعيد مدير البنك السعودي الأمريكي، وهشام عز العرب رئيس البنك التجاري الدولي، والمهندس حسين صبور رئيس البنك الأهلي للتنمية العقارية، ومصطفي أبو ألفتوح رئيس البنك العقاري المصري العربي، وسمير الملا رئيس البنك العربي بمصر، ومحمد العشماوي نائب رئيس البنك التجاري العربي، وبيتر روزمالين العضو المنتدب لشركة انجلولجان الهولندية، وسيف الله قطري رئيس البنك المصري المتحد وإيفان جونز نائب رئيس بنك مؤسسة ماستر كارد العالمية، والدكتور رأفت رضوان رئيس مركز معلومات مجلس الوزراء. وحضر اجتماعات مغلقة مع جمال مبارك وقيادات البنوك عندما كان رئيسًا للبنك الأهلي المصري، وذلك لرسم السياسات العامة للقطاع المصرفي، وما هي إلا شهور معدودة، وكان فاروق العقدة على رأس الجهاز المصرفي المصري، ربما لأن جمال مبارك لمس فيه أنه الأقدر على تنفيذ مخططه في الجهاز المصرفي خلال السنوات القادمة.

وربما كان جمال الأقرب إلى والده مبارك، فأوعز إليه الاهتمام أكثر بملف البنوك، وذلك بعد أن وضع جمال قدمه في البنك العربي الإفريقي الدولي كممثل عن البنك المركزي عام 1996، وفي العام الذي ظهر فيه العقدة 2003 كرئيس لمنصب تنفيذي هو البنك الأهلي المصري، الذي اكتشفنا بعد الثورة أن به حسابات متعددة لعائلة مبارك، بالمخالفة للقوانين والأعراف المصرفية، واجتمع الرئيس المخلوع (مبارك) يوم الأربعاء 28 يناير 2003 بالدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، وصفوت الشريف وزير الإعلام، والدكتور مدحت حسانين وزير المالية، والدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، والدكتور محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي، ومحمد بركات رئيس بنك مصر، والدكتور فاروق العقدة رئيس البنك الأهلي، ومحمود عبد اللطيف رئيس بنك الإسكندرية، ومحمود محيي الدين رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني. وعقب اللقاء قال صفوت الشريف وزير الإعلام إن الرئيس استمع إلى عدة تقارير، حول ما انتهت إليه التعديلات النهائية لمشروع قانون البنوك، الذي استهدفت تنشيط وزيادة قدرة البنك المركزي واستقلاليته، وإتاحة ألفرصة الكاملة أمام البنوك المصرية للتحديث والتطوير، وتنشيط دور البنوك في التعامل مع السوق من خلال جذب المزيد من الودائع التي تصل إلى60٪ من حجم المال المتداول.

وقال صفوت الشريف إن الرئيس استعرض عدة موضوعات من واقع التقارير التي تم عرضها في الاجتماع وأولها، القضية الأولي: برنامج تحديث وتطوير بنوك القطاع العام، ويشمل(زيادة رءوس أموال البنوك الستة العامة: الأهلي ومصر والقاهرة والإسكندرية والتنمية الصناعية والبنك العقاري بمقدار4 مليارات جنيه يتم تمويلها من الأرباح المحتجزة لدي البنك المركزي وبنك الاستثمار القومي) و(التوسع في خدمات الائتمان للمواطنين بما في ذلك إحلال التعامل ببطاقات الائتمان محل التعامل النقدي والاستعداد لتطبيق قانون الشيك بعد عام والاستفادة من الخبرات المتميزة لتقويم طلبات الائتمان والإسراع بتمويل الطلبات الجادة لدفع حركة السوق والرقابة المستمرة على استخدام الأموال التي يقترضها العملاء لتمويل المشروعات وتبني برنامج تمويل الزيادة في الصادرات).

والقضية الثانية: استعادة البنوك لدورها في إتمام جميع المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال حث البنوك على استعادة دورها في تقديم خدمات تحقق وفرة النقد الأجنبي، وتوسيع قاعدة تعامل البنوك وتيسير خدماتها من خلال مشاركة جميع ألفروع في ذلك وتحت إشراف البنك المركزي الرئيسي وبأسعار السوق. والقضية الثالثة: تنفيذ برنامج قدمته البنوك لتسوية الديون المُتعثرة وطالب، مبارك (المخلوع) بضرورة ملاحقة الهاربين من خلال أجهزة الأمن المحلية والدولية، وإنشاء جهاز داخل كل بنك لدراسة حالة كل عميل، وطبيعة مشروعه وظروف التعثر، وإعطاء مجالس إدارات البنوك الصلاحية الكاملة في اعتماد التسويات. كانت اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني، ومن بعدها لجنة السياسات التي رأسها بشكل مباشر جمال مبارك هي التي تدير القطاع المصرفي، وطرحت مشروع قانون البنوك الذي قال عنه صفوت الشريف إنه سيعمل على جذب الاستثمارات وتنشيط التعاملات الاقتصادية، وانتهي بصدوره في 15 يونيه 2003، والذي حقق تبعية البنك المركزي لرئاسة الجمهورية، ثم صدر قرار جمهوري في أول ديسمبر 2003 بتعيين فاروق العقدة محافظًا للبنك المركزي.

تضارب المصالح

طوال سنوات الدكتور فاروق العقدة بالبنك المركزي (2004– 2011) والبنك المركزي يعاني من تضارب صارخ في المصالح، وخالف القانون في تشكيل مجلس إدارته، وقدمت «الوفد» أكثر من تحقيق عن تضارب المصالح الصارخ في البنك المركزي، وهذا الأمر دفع فاروق العقدة إلى التصريح أكثر من مرة بأنه سيتم تغيير القانون لمنع تضارب المصالح بالبنك المركزي، وذلك على الرغم من أن منع تضارب المصالح لن يحتاج إلى تغيير القانون، وإنما إلى إعادة اختيار شخصيات ليس لها تضارب مصالح مع أعمال البنك المركزي، ونصوص القانون واضحة وتمنع الاختيار على هذا الأساس إلا أن العقدة ظل يخدع الناس منذ عام 2009 حتى قيام الثورة، وبعدها أيضًا حيث قدم تعديلات باطلة خرجت من رحم البنك المركزي المصري.

وخبراء المصارف قالوا لـ« الوفد» في أول يونيه 2009 إن البنك المركزي هو نفسه أساس التضارب في المصالح، خاصة في تشكيل مجلس إدارته الأخير، وأن تضارب المصالح كان السبب في انهيار البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية منتقدين وجود رؤساء مجلس إدارة البنوك في مجلس إدارة البنك المركزي إلى جانب وجود خبراء محاسبين يقومون بتقييم البنوك، ووفقًا للقانون 88 لسنة 2003 يتكون مجلس إدارة البنك المركزي من المحافظ رئيسًا وعضوية كل من نائبي المحافظ ورئيس الهيئة العامة لسوق المال ، وثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية ، وثمانية من ذوي الخبرة المتخصصين في المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، واشترط القانون ألا تكون لهم مصالح تتعارض مع واجباته ، أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيدته في المداولات واتخاذ القرار.

قرارات مبارك

يوم الثلاثاء 2 ديسمبر 2003 أصدر الرئيس حسني مبارك(المخلوع) قرارًا جمهوريًّا بتعيين الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة محافظًا للبنك المركزي لمدة 4 سنوات، وأصدر الرئيس قرارًا بتعيين طارق حسن علي عامر نائبًا لمحافظ البنك المركزي لمدة 4 سنوات. وأصدر الرئيس قرارًا بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي برئاسة المحافظ، وعضوية محمود عبد العزيز محمود نائب المحافظ للسياسات النقدية، وطارق حسن علي عامر نائب المحافظ، وعبد الحميد محمد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال، وممتاز محمد السعيد أبوالنور ممثلًا لوزارة المالية، ومعوض حسن حسانين ممثلًا لوزارة التخطيط، وحسن السيد عبد الله ممثلًا لوزارة التجارة الخارجية، ومحمد عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنكH.S.B.C، ومحمد بركات رئيس بنك مصر، وحاتم القرنشاوي، ومحمود محيي الدين من خبراء الاقتصاد والمحاسب حازم حسن خبير مراقبة حسابات البنوك ومني ذو الفقار خبير قانوني ومحمد صالح يونس خبير دولي في الاستثمارات العالمية ومحمد عبد الفضيل حسين خبير اقتصادي علي أن تكون مدة عضوية الأعضاء من ذوي الخبرة 4 سنوات.

وأصدر الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية يوم الاثنين 25 يناير 2005 القرار الجمهوري رقم (17) لعام 2005 بتشكيل المجلس التنسيقي برئاسة الدكتور أحمد نظيف ومهمته تحديد أهداف السياسة النقدية بما يحقق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتم تشكيل المجلس المنصوص عليه في المادة (5) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الأعضاء بحكم مناصبهم يتمثلون في الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية والدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط والدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والدكتور فاروق عبد الباقي العقدة محافظ البنك المركزي وطارق حسن عامر نائب محافظ البنك المركزي ومحمود عبد العزيز محمود نائب محافظ البنك المركزي، إضافة إلى عضوية عدد من الخبرات العالمية من المتخصصين في الشئون الاقتصادية والمصرفية والمالية يتمثلون في الدكتور عبد الشكور شعلان ممثل مجموعة الدول العربية بمجلس إدارة صندوق النقد الدولي والدكتور محمد العريان رئيس قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي سابقًا والخبير العالمي في السياسات النقدية والمالية وإسماعيل حسن عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والدكتورة هبة حندوسة مدير مركز الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط وعبد الحميد أبو موسي محافظ بنك فيصل الإسلامي وهمام بدر همام رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين.

وأصدر الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية يوم السبت أول ديسمبر 2007 القرار الجمهوري رقم 386 لسنة 2007 بتعيين الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة محافظًا للبنك المركزي لمدة 4 سنوات ويعامل ماليًّا من حيث المرتب وبدل التمثيل معاملة نائب رئيس مجلس الوزراء، وأصدر الرئيس مبارك القرار رقم 388 لسنة 2007 بالتشكيل الجديد لمجلس إدارة البنك المركزي المصري برئاسة الدكتور فاروق العقدة محافظًا وكل من طارق حسن علي عامر وطارق فتحي قنديل نائبين لمحافظ البنك المركزي، ويضم التشكيل الجديد في عضويته كلًا من الدكتور أحمد سعد عبد اللطيف رئيس الهيئة العامة لسوق المال، وممتاز محمد السعيد أبو النور ممثلًا لوزارة المالية، ومحمد فتحي صقر ممثلًا لوزارة التنمية الاقتصادية، وحسن السيد عبد الله (رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي) ممثلًا لوزارة التجارة والصناعة، ومحمد عبد السلام الأنور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك اتش.اس.بي.سي ومحمد كمال الدين بركات رئيس مجلس إدارة بنك مصر والدكتور زياد بهاء الدين الخبير القانوني والمحاسب حازم زكي حسن خبير مراقبة حسابات البنوك ومني صلاح الدين ذو الفقار الخبير القانوني (رئيس مجلس إدارة شركة هيرميس التي يسهم فيها علاء وجمال مبارك) والدكتور محمود عبد الفضيل حسين خبير اقتصادي وعلاء الدين حسونة سبع (رئيس مجلس إدارة بلتون التي يسهم فيها جمال وعلاء مبارك) وهشام رامز عبد الحافظ رئيس بنك قناة السويس، ونص القرار على أن مدة عضوية الأعضاء ذوي الخبرة 4 سنوات قابلة للتجديد.

وأصدر محمد حسني مبارك (المخلوع) قرارًا جمهوريًّا يوم السبت 28 يونية 2008 بتعيين هشام رامز عبد الحافظ نائبًا لمحافظ البنك المركزي للمدة المتبقية من المجلس الحالي والتي تنتهي في 30 نوفمبر2011، وصدر قرار جمهوري آخر بتعيين طارق حسن علي عامر عضوًا بمجلس إدارة البنك المركزي لنفس المدة المتبقية من المجلس الحالي.

محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر الأسبق يري أن هناك تضاربًا كبيرًا في المصالح ،حيث يشتمل المجلس علي رؤساء مجالس إدارات بنوك ومراقبين للحسابات في حين أن المجلس مهمته رسم السياسات للجهاز المصرفي، فكيف تتم الرقابة على البنوك وهناك أعضاء في تشكيل مجلس البنك المركزي؟ مشيرًا إلى أن هذا التضارب كان السبب في الأزمة التي أصابت البنوك الأمريكية، وتساءل عن كيفية استقامة الأمور في الجهاز المصرفي وهناك رئيس مجلس إدارة بنك قادر على الوصول للمعلومات قبل غيره من البنوك، بما يمكنه من المنافسة غير العادلة في السوق المصرفي، مطالبًا بضرورة فك منع تضارب المصالح، وأشارت بسنت فهمي الخبيرة المصرفية ومستشار مشروع بازل 2 إلى أن تضارب المصالح في الجهاز المصرفي لم يشهده منذ أكثر من 30 سنة ليس في ملكية البنوك فقط وإنما في مجلس إدارة البنك المركزي ومجالس إدارات بعض البنوك الأخرى ، وهذا التضارب يعتبر خللًا شديدًا في نظام الحكومة الذي يؤكد عليه العالم في البنوك والشركات ، حيث لوحظ أن الشركات والبنوك التي لا تطبق الحكومة تعاني من مشاكل ضخمة ، وكانت سببًا في الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، مما يتطلب ضرورة العمل على منع هذا التضارب أولًا في مجالس إدارات البنوك والبنك المركزي الذي يقوم برسم سياسة السوق المصرفي، وأحمد قورة رئيس مجلس إدارة بنك الوطني المصري سابقًا قال هناك تعارض مصالح كبير في الجهاز المصرفي ، فمن يراقب حسابات البنوك هو عضو في مجلس البنك المركزي، ولا يصلح أن يراقب بنكًا وهو عضو في المجلس فهذا تضارب مصالح كبير، وهناك رؤساء في مجلس إدارة البنك المركزي كيف يستقيم الحال وهو يرسم سياسات الجهاز المصرفي ولديه القدرة علي الوصول إلى المعلومات قبل أن تصل إلي البنوك الأخرى بفترة طويلة ويستطيع ترتيب نظامه الداخلي في البنك وفقًا للقرارات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي قبل غيره من البنوك، فلا يصلح أن يجمع بين السلطة الرقابية والتنفيذية، ولديه القدرة علي تنظيم بنكه وفقًا لما يراه من سياسات جديدة في البنك المركزي، وأشار إلى أنه يجب أن يأتي بمصرفيين علي خبرة ، وليس لهم علاقة تنفيذية بالبنوك مثل المصرفيين الذي خرجوا معاشًا مبكرًا وكان مشهودًا لهم بالخبرة أو الاستعانة بمصرفيين يعملون في بنوك خارجية ، أو يعملون في أنشطة أخري.

ترويض الإدارة القانونية

■ «العقدة» سيطر على تعيين قيادات البنوك وأخضع الإدارات القانونية لإشرافه بالمخالفة للقانون.

حاول الدكتور فاروق العقدة أن يبسط سيطرته على الجهاز المصرفي، خاصة أن القانون أعطي لمحافظ البنك المركزي، السيطرة الكاملة على تعيين القيادات في البنوك، بما يعني أنه من لا يتفق مع مزاج السيد فاروق العقدة فهو مطرود من رحمته، وذلك بالقانون فقد نصت المادة 43 «دون إخلال بسلطة الجمعية العامة للبنك ، يتم أخذ رأى محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسئولين عن الائتمان والاستثمار وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات والتفتيش الداخلي ، ويكون أخذ الرأي على قائمة بالمرشحين تقدمها الجهات صاحبة الشأن للعرض على مجلس إدارة البنك المركزي، ولمحافظ البنك المركزي بعد العرض على مجلس الإدارة أن يطلب تنحية واحد أو أكثر من المنصوص عليهم في الفقرة السابقة إذا ثبت من خلال التفتيش على البنوك مخالفتهم لقواعد السلامة لأموال المودعين وأصول البنك ، فإذا لم تتم التنحية ، كان للمحافظ أن يصدر قرارًا مسببًا باستبعاد أي منهم من عمله ، ولصاحب الشأن التظلم إلى مجلس إدارة البنك المركزي من قرار استبعاده خلال ستين يومًا من تاريخ إبلاغه بالقرار ، وتسري أحكام هذه المادة على فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية».

ولإحكام السيطرة قام الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي بعلاقاته برئيس الجمهورية، بالحصول على قرار من وزير العدل بإخضاع الإدارات القانونية لقانون البنك المركزي والبنوك العامة بالمخالفة للقانون، وعلى الرغم من صدور قرار لوزير العدل رفض ذلك في البداية، إلا أنه صدر قرار آخر يوافق على ذلك، وقام عدد من المحامين بالبنوك برفع قضية وصدر حكم قضائي نهائي بإلغاء قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 2102 لسنة 2005 وما يترتب عليه من آثار، وخضوع المحامين العاملين بالإدارات القانونية بالبنوك لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1973 بشأن الإدارات القانونية وخضوعهم للوائح العاملين فقط،

وذلك مطلع العام الحالي 2011، وبعد الثورة وحينما تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، ولم يعد هناك من يحتمي به البنك المركزي وافق مجلس إدارة البنك المركزي بالقرار رقم 710 لسنة 2011 بجلسة 12 إبريل 2011 على قرار المحكمة بخضوع المحامين لوزارة العدل وهو ما يعني أن أي ترقية للمحامين يجب أن يتم بعد قيام وزارة العدل بالتفتيش عليهم، ولكن لم تمر الأمور بسلام فقد قامت الدنيا، خاصة أن هناك مخالفات كثيرة في الشئون القانونية بالبنك المركزي، وخضوعهم للتفتيش سوف يؤخر الترقيات، وربما يحرم عددًا من المحامين منها، فتم عمل محاولات لإجراء استثناء للترقيات هذا العام وهو ما حدث بالفعل، وكانت نتيجة لذلك تقديم المستشار محمد منير كمال نائب رئيس مجلس الدولة الاستقالة من عمله كمستشار قانوني لمحافظ البنك المركزي، مايو 2011 ،على الرغم من انتهاء مهمته في يونيه القادم، ونشرت «الوفد» تفاصيل الاستقالة، فقد انتدب المستشار محمد كمال للعمل مستشارًا قانونيًّا لمحافظ البنك المركزي منذ أربع سنوات ويجدد له سنويًّا، وتقاضي راتبه في أول عام من التعاقد من البنك المركزي، ثم حصل على راتبه من صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي، وكشفت الأوراق عن صراع بين المستشار محمد كمال وإدارة البنك المركزي على رأسها محمود عبد العزيز المستشار الأول للمحافظ ، حيث طلب المستشار تطبيق القانون على الإدارة القانونية وعدم الترقية إلا بعد التفتيش القضائي وفقًا للقانون في حين رفض محمود عبد العزيز ، وطالب بالترقية دون تفتيش قضائي، وقام المستشار محمد كمال بمخاطبة مساعد وزير العدل للشئون الإدارات القانونية في 17 إبريل 2011 للقيام بالتفتيش الفني على المحامين أعضاء الإدارات القانونية بالبنك المركزي وعلى انتظام سير العمل بالإدارة القانونية للبنك إعمالًا لأحكام قانون الإدارات القانونية رقم 47 لسنة 1973 ولائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية الصادرة بقرار وزير العدل رقم 731 لسنة 1977، وتنفيذًا لقرار البنك المركزي رقم 710 الذي صدر في 12 إبريل 2011 ،وجاء رد مساعد وزير العدل للبنك المركزي في 19 إبريل بأنه لا يجوز إجراء حركة ترقيات لأعضاء الإدارات القانونية بالبنك المركزي والبنوك العامة إلا بعد إجراء التفتيش الفني على أعمال المحامين بالبنوك، وأكد مساعد وزير العدل المستشار على حسن أن إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل هي المختص فقط بإجراء التحقيقات مع المحامين واتخاذ الإجراءات المناسبة، وقام المستشار القانوني محمد كمال بإرسال خطاب إلى الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي في نفس اليوم يشرح ما جاء في خطاب مساعد وزير العدل

ويؤكد ضرورة إرجاء ترقيات المحامين بالإدارة القانونية للبنك المركزي لحين إجراء التفتيش الفني على أعمالهم من وزارة العدل، إلا أن محافظ البنك المركزي قام بالمخالفة للقانون بترقية المحامين ودون انتظار قيام وزارة العدل بالتفتيش، وذلك استنادًا إلى نصيحة المستشار الأول محمود عبد العزيز، وقام المحامون بمظاهرات واعتصام بالبنك المركزي للحصول على ترقيات بالمخالفة للقانون، واعتصم عدد منهم بالجلابيب بالبنك المركزي للضغط على الإدارة للقيام بالترقيات بالمخالفة للقانون وخطاب مساعد وزير العدل وهو ما يطرح سؤالًا لماذا يخاف المحامون من قيام وزارة العدل بالتفتيش عليهم، وقدم المستشار محمد منير كمال مستشار محافظ البنك المركزي للشئون القانونية استقالته في 6 مايو 2011 من عمله بالبنك المركزي المصري؛ ليعود إلى ممارسة عمله كنائب لرئيس مجلس الدولة،وجاءت الاستقالة إثر خلاف بين محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة والمستشار القانوني محمد كمال، حيث أثر المستشار القانوني على عدم ترقية المحامين بالبنك المركزي إلا بعد إشراف وزارة العدل وفقًا لحكم المحكمة الصادر مؤخرًا، في حين طلب الدكتور فاروق العقدة ترقيتهم،مما دفع المستشار القانوني محمد كمال إلى تقديم استقالته يوم 6 مايو الماضي وتم قبولها يوم14 مايو 2011 في اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي المصري،ورفض المستشار محمد كمال حضور حفل تكريم تم إقامته أثناء انعقاد المجلس ،وقام محافظ البنك المركزي ونائبه بتهدئة الموقف بين المحامين والمستشار وتم ترقية المحامين بحركة استثنائية،على الرغم من تجاهل طلبات تظلمات لأكثر من ألف مصرفي بالبنك المركزي بسبب ظلم حركة الترقيات.



وزارة العدل
مكتب الوزير

معالي الأستاذ الدكتور
فاروق العقدة
محافظ البنك المركزي

تحية طيبة ..... وبعد

فردًا على كتابكم المؤرخ في ١٣من أغسطس سنة ٢٠٠٧ ، فقد تدارست إدارة التشريع بالوزارة الأمر ، وانتهت بمذكرتها المرفقة إلى عدم خضوع الإدارات القانونية للبنك المركزي وسائر البنوك العامة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، للأسباب الواردة تفصيلاً بالمذكرة ، وهو ما يوافق النظر الذي ذهبنا إليه في كتابنا المؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ٢٠٠٧.

وتقبلوا فائق الود واحترامنا ...

تحريرًا في ١٣ / ٨ / ٢٠٠٧

وزير العدل
المستشار /
ممدوح مرعي

خطة الإصلاح المصرفي

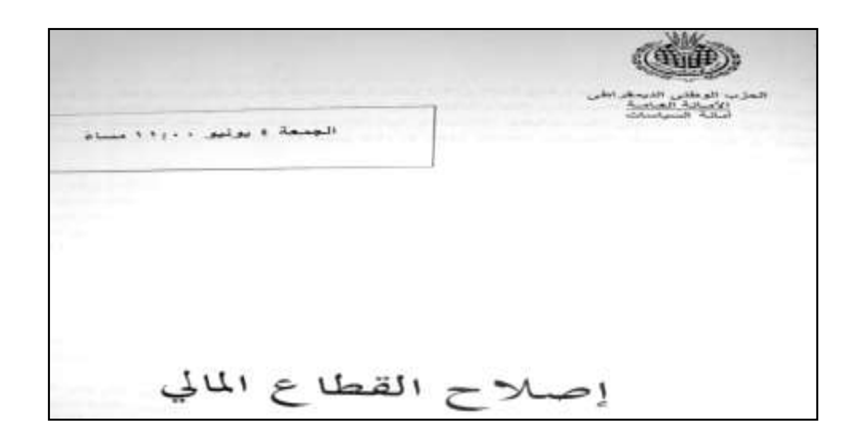
كانت النتيجة الحتمية لما سبق فشل البنك المركزي المصري في أداء مهمته، على الرغم من الترويج الإعلامي لخطة الإصلاح المصرفي، والتي نكتشف أنها لم تكن من اختراع المحافظ، وإنما هي خطة قدمها رئيس بنك القاهرة السابق أحمد البردعي، وحصلنا على نسخة منها، في اجتماع مع جمال مبارك، وقيادات البنوك وكان وقتها العقدة رئيسًا للبنك الأهلي، فتم تطبيقها بعد أن تخلصوا من رئيس بنك القاهرة بطريقة تؤكد أن القطاع كان يخضع لأهواء جمال مبارك ورجال الأعمال المقربين من الرئيس المخلوع مبارك ، حيث تم دمج بنك القاهرة في مصر للتخلص منه، وذلك أثناء تواجده في اجتماعات صندوق النقد الدولي بالخارج.

ولم يشهد تاريخ القطاع المصرفي من بيع الوهم للمصريين أكثر من الذي شهده في خطة الإصلاح، والتي أصبحت عنوانًا لنجاح كبير وعظيم لقيادات الحزب الوطني وكان المقصود منه هو تلميع جمال مبارك عندما يدخل ببرنامج انتخابي علي مقعد رئيس الجمهورية ويضع في السيرة الذاتية له أنه أسهم في وضع خطة الإصلاح المصرفي، كما وصفه أحمد عز بأنه مفجر التغيير ونهضة الحزب الوطني في مؤتمر الحزب، وعلى الرغم من أن عملية الإصلاح قد بدأت مبكرًا ، وهناك من يري أنها بدأت منذ عام 2000 بتطوير القطاع المصرفي والحد من الديون المتعثرة، ووصل الأمر إلى أن أحمد البرادعي قدم ورقة لأمانة السياسات بالحزب الوطني تحت عنوان « إصلاح القطاع المالي» يوم الجمعة 4 يوليو 2003 ، وهي الورقة التي تم تنفيذها فيما بعد، إلا أن قيادات البنك المركزي والحزب الوطني نسبوا الإصلاح المصرفي لأنفسهم، وبدأت حملات تحريرية دعائية لخطة الإصلاح، وصاحب المرحلة الثانية من خطة الإصلاح دعاية كبيرة ،ففي نهاية شهر مايو 2009 أعلن البنك المركزي عن بدء المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي التي تستغرق أربع سنوات، تهدف إلى إعادة هيكلة البنوك العامة المتخصصة كجزء من خطة الحكومة لبيع حصتها في البنوك، وبيع حصة رئيسية في المصرف المتحد من خلال طرح عام وطرح 60٪ من البنك العربي الإفريقي الدولي في آخر عام 2011، هكذا كانت خطة إصلاح البيع لكل ما هو عام،

وفي هذا الوقت كتبنا بجريدة الوفد يوم الأربعاء 27 مايو عام 2009، قام الدكتور فاروق العقدة، بإطلاق المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي، وذلك بعد اعتمادها من مجلس إدارة البنك المركزي، الذي يعاني من تضارب المصالح، وعرضها علي محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية المخلوع، وقيم العقدة نفسه بنفسه، فأعلن عن نجاح خطة المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح بنسبة 95 في المائة، وإطلاق العقدة صواريخ نارية لينفذ بها سياسة الطامع في حكم مصر جمال مبارك، منها بيع بنك المصرف المتحدة للاكتتاب العام في البورصة المصرية نهاية 2011، والاتفاق مع الجانب الكويتي على طرح 60 في المائة من حصة مصر والكويت في البنك العربي الإفريقي الدولي، والذي احتضن جمال مبارك لما يزيد علي 17 سنة، كممثل عن البنك المركزي المصري، وذلك حتى لا يحتفظ البنك المركزي بحصص أغلبية في بنوك تعمل في السوق المصري، خاصة أنه تعرض لانتقادات كثيرة بسبب قيامه بدور الرقيب والمالك في نفس الوقت، بما أخل بدور الرقيب.

قال العقدة في مؤتمر صحفي بمناسبة الإعلان عن المرحلة الثانية إن المرحلة الأولى (بدأت عام 2004) حققت 95٪ من أهدافها وفي مقدمتها الحفاظ علي استقرار سوق الصرف والقضاء علي السوق السوداء للعملة، وديناميكية سوق الإنتربنك الدولاري الذي حقق تعاملات منذ نشأته حتى الآن بلغت 200 مليار دولار،وحققت المرحلة اندماجات ناجحة ودخول بنوك عالمية كبرى للعمل في السوق المصري وأدى البرنامج للتعامل مع البنوك الخاسرة وحل مشكلة ستة بنوك لا تزيد رؤوس أموالها على المليار جنيه وتعاني من عجز مخصصات بلغ خمسة مليارات جنيه وبلغت ودائع العملاء بها 15 مليار جنيه. وتدخل البنك المركزي بضخ أموال بهذه البنوك ووضع ثلاثة منهم في كيان واحد وهو المصرف المتحد ،وتم تحقيق الهدف الرابع من المرحلة الأولى من الإصلاح المتمثل في إعادة الهيكلة المالية والإدارية لبنوك القطاع العام التجارية ولأول مرة بهذه البنوك الثلاثة تعكس ميزانية يونيه 2008 الحقيقة ،حيث تم إعادة الهيكلة ومعالجة الديون المتعثرة والقضاء علي فجوة المخصصات، والهدف السادس تمثل في معالجة الديون المتعثرة بالبنوك المصرية التي تراوحت بين 80 إلي 100 مليار جنيه عام 2004 ،حيث تم تسوية 90٪ منها وتم تحصيل 52 مليار جنيه والباقي وقيمته 38 مليار جنيه ستحصل خلال السنوات الثلاث المقبلة، والهدف الأخير وهو تحسين الرقابة تمثل في أسلوب الرقابة بالمخاطر للتنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها.

وحول المرحلة الثانية من الإصلاح أعلن المحافظ أن الهدف الرئيسي- سيظل الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة بما يمثله ذلك من ضرورة لاغني عنها لتوفير الثقة في الاقتصاد الكلي وتحقيق معدلات مرتفعة لكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتتضمن الأهداف تدعيم البنية الأساسية للسياسة النقدية وتنمية الكوادر اللازمة وأن متطلبات هذه السياسة تتمثل في تخفيض عجز الموازنة ليتواءم مع معدلات نمو اقتصادي غير تضخمي وتحسين إحصاءات متغيرات الاقتصاد الكلي وصياغة نماذج متطورة للتنبؤ بالتضخم وتشكيل مجموعة عمل متخصصة في الأرقام القياسية للأسعار المتعلقة بالتضخم بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات، والمحور الثاني يتمثل في الأسواق المالية من حيث الإدارة المحترفة للاحتياطيات الدولية بما يعظم العائد ويقلل المخاطر وكانت هذه السياسة ورفض الدخول في أدوات تولد أربعة أضعاف عائد الأذون سببًا في حماية الاحتياطي من كارثة خلال الأزمة الأخيرة وتطوير إدارة السيولة للوصول إلى الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار فضلًا عن الحفاظ علي استقرار سوق الصرف الأجنبي. وقال إنه سيتم في هذا الصدد تفعيل إنتربنك بالجنيه المصري وتقويته ليكون منطلقًا لتسعير القروض(الكايبور)، وذلك في نهاية 2009 إضافة إلى ميكنة لإدارة السيولة وطرح أدوات جديدة كعمليات إعادة الشراء وتشجيع السوق الثانوي للأوراق الحكومية من سندات وأذون الخزانة بما يشجع البنوك علي الإقراض وبيع الأذون في السوق الثانوي، والمحور الثالث يتمثل في استكمال الجهود التي تمت في هذا الصدد بما يسهم في رفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفي وقدرته علي إدارة المخاطر واتباع برنامج إصلاح هيكلي في البنوك المتخصصة كذلك الذي تم على بنوك القطاع العام التجارية مع متابعة ما تم من إصلاح في كل من بنوك الأهلي ومصر والقاهرة ،والمحور الرابع الخاص بتطوير قدرات البنك المركزي من خلال البرنامج الموقع مع البنك الأوروبي بهدف تحسين قدرات الرقابة والإشراف بالبنك المركزي لتصل إلى المعايير الدولية من خلال ترسيخ مفاهيم الرقابة بالمخاطر والشفافية والحوكمة.



الحزب الوطني الديمقراطي
الأمانة العامة
أمانة السياسات

الجمعة ٤ يوليو ١٢:٠٠ مساء

إصلاح القطاع المالي

تحرر سعر الصرف

صاحب تحرير سعر الصرف شبهات كثيرة، فالذين استفادوا هم رجال الحزب الوطني المقربون من جمال مبارك فقط، فقد قام الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء أمام مؤتمر الأيكونوميست الذي تنظمه هذه المؤسسة العالمية للمرة الأولى في مصر نهاية يناير عام 2003 بالإعلان عن تحرير سعر الصرف.

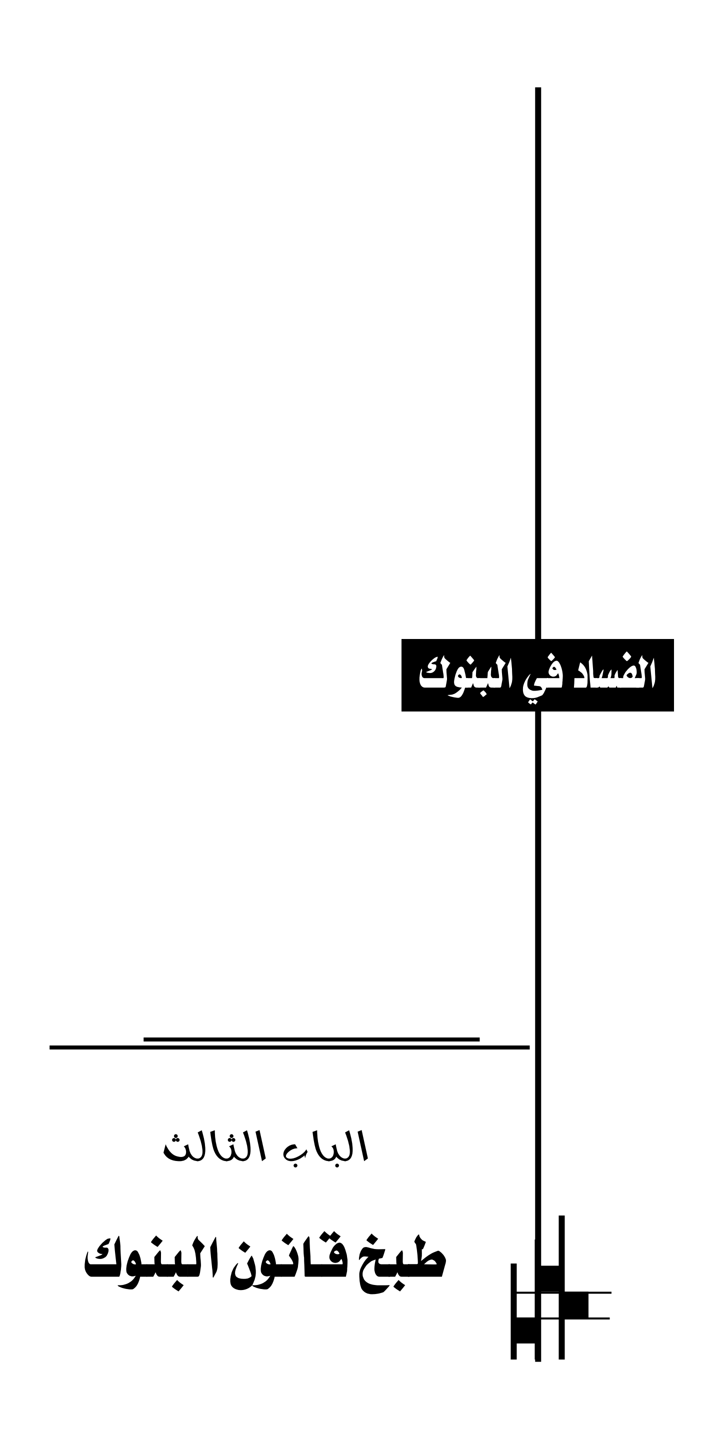
والمهم هو موقف الدكتور فاروق العقدة الذي كان في هذا الوقت يشغل منصب رئيس البنك الأهلي المصري فقد أعلن في الأهرام في أول فبراير 2003 أن تحرير سعر صرف الدولار درسته أمانة السياسات بالحزب الوطني التي يرأسها الأستاذ جمال مبارك، وقال أيضًا إن الحكومة والبنك المركزي يدرسانها منذ عدة شهور وكان لابد من إعلانها بهذا الشكل المفاجئ حتى لا يستغل البعض الموقف ويتخذوا مراكز بالنقد الأجنبي بهدف المضاربة، وفي اليوم التالي 2 فبراير 2003 قال فاروق العقدة رئيس البنك الأهلي المصري لصحيفة الأهرام إن تحرير سوق الصرف الأجنبي لم يحدث بين يوم وليلة ،ولكنه تم بناء علي دراسات قامت بها الحكومة والبنك المركزي وأسهمت الأمانة العامة للسياسات التي يرأسها السيد جمال مبارك بدور وافر بها ،حيث تم طرح السياسة النقدية في مؤتمر الحزب الوطني، ولقد تعاملت البنوك على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بأسعار السوق، وقد أوضحت التجربة قدرة البنوك الهائلة على القيام بالنظام وتحمل مسئوليته كاملة، وأشار فاروق العقدة إلى أن ارتفاع حركة المعاملات في البورصة بصورة غير مسبوقة ودخول الأجانب كمشترين بهذه الكثافة دليل على سلامة القرار. وأكد أننا نرغب في استكمال منظومة التحرير الاقتصادي الذي تصادف ظهور العديد من المشكلات التي حالت دون تطبيقه، كما كان مخططًا له وكان آخرها أحداث 11 سبتمبر بكل تداعياتها، وأكد أن القرار صحيح وأن السوق سيتجه للاستقرار وأنه قد يؤثر بشكل طفيف للغاية في معدلات التضخم التي تعد في أقل معدل عالمي لها في مصر، إلا أنه في المقابل سيحد من الواردات وسيزيد من الاستثمارات الأجنبية وسيشجع التصدير، وأكد أنه لا خوف من تذبذب سعر العملة ،فعلى سبيل المثال عندما طرح الاتحاد الأوروبي اليورو قفز سعر اليورو إلى 10 فرنكات

ولم يزعج ذلك السلطات النقدية في فرنسا لأن سمة أسواق النقد الارتفاع والانخفاض والتذبذب، وقال إن ربط شركات الصرافة بالبنوك خطوة في الاتجاه الصحيح لتكون هذه الشركات مع النظام وليست ضده وأن تقوم البنوك بتحديد الأسعار، مطالبًا في الوقت ذاته شركات الصرافة بأن تكون على قدر المسئولية وأن تلتزم بالتعليمات من حيث الحد الأقصى المسموح به لحساب التشغيل، ومن حيث الالتزام بأسعار البنك المرتبطة به، وأن تنبذ الممارسات السلبية التي كانت لها عواقب وخيمة على الشركات وعلى الاقتصاد وعلى البنوك أيضًا، وقال فاروق العقدة إن البنك المركزي سيغطي المراكز المكشوفة لدى البنوك قبل 16 يناير وبالسعر القديم السابق على قرار التحرير حتى لا تتحمل البنوك مخاطر فرق العملة مابين السعرين وأيضًا لأن هذه المراكز ما هي إلا اعتمادات لسلع وسيطة وسلع إستراتيجية مهمة للاقتصاد القومي وتدور في إجماليها لنحو 1،5 مليار دولار،وقال رئيس البنك الأهلي إنه تم تفعيل الإنتربنك وهو سوق إقراض البنوك بعضها البعض ويتم ذلك بالسعر المعلن من البنك المقرض أو البائع وهذا السعر هو ذاته السعر الذي يتعامل به البنك مع الجمهور، وهذا يعني وجود سعر واحد للبنك في تعاملاته مع البنوك الأخرى ومع الجمهور على الشباك لمزيد من المصداقية والشفافية في المعاملات، وكل هذه الأسعار والطلبات تكون أمامنا على شاشة واحدة أيضًا فلا يوجد شيء في الخفاء الآن، وأشار إلى أنه من غير المتوقع حدوث ارتفاع في السعر لانتهاء الطلب الخاص بموسم الحج وقد قامت البنوك بتلبيته فعليًّا ولدينا طلبات حاليًّا بتحويل العديد من الودائع الدولارية إلى الجنيه المصري فهناك وفرة متوقعة في العرض إلى جانب وجود عرض من السياحة العربية والعائدين من الخارج خلال إجازة الأضحى.

وقال محمد بركات رئيس بنك مصر إن النظام تم وضعه بكل دقة لتدير البنوك دفة الأمور، ولتكون هي المحرك الرئيسي والفاعل في السوق، وأن النظام يستند إلى إطلاق يد البنوك في تحديد سعر الصرف من خلال حركة العرض والطلب الحقيقي في السوق.

وقال محمود عبد اللطيف رئيس بنك الإسكندرية مهندس بيع بنك الإسكندرية، والذي سنفرد له كتابًا خاصًّا، إن النظام مطبق في البنوك منذ أربعة أشهر، حيث كانت البنوك تتعامل بسعر السوق، وذلك بإضافة عمولات ومصاريف إدارية للسعر المعلن وكان هذا نوعًا من تجهيز وتجريب قدرة البنوك ومرونتها في التحرك وفق العرض والطلب وأيضًا قدرتها على قراءة حركة السوق والتعرف على السعر الحقيقي للمعاملات.

وفي حوار مع أحمد البرادعي رئيس بنك القاهرة السابق قال لم أوافق على قرار تعويم الجنيه المصري، وهذا القرار خرج من الحزب الوطني ولم يكن لدى الحكومة أو البنك المركزي علم به، والذي استفاد منه هم قله قريبة من الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والذي كان مهندس تعويم الجنيه، فهناك 30 مصدرًا كانوا يتحكمون في 80٪ من العملات الأجنبية واستفادوا من ارتفاع سعر الدولار من 5.23 قرش إلى 8 جنيهات، وكل دول العالم عند اتخاذ مثل هذا القرار فرضت على أي مصدر بيع حصيلته الدولارية في السوق المحلية ولمدة محددة، ورفض الدكتور يوسف بطرس غالي، وصدر قرار وزاري بذلك ولم ينفذ.



الباب الثالث

طبخ قانون البنوك

قانون البنوك المشبوهة

هناك تفاصيل كثيرة جاءت على خلفية هذه المادة المشبوهة رقم 133، والتي سمحت بالتصالح مع ناهبي أموال البنوك حتى بعد صدور أحكام باتة ضدهم، ففي صباح يوم الاثنين 20 ديسمبر 2004، ناقش مجلس الشعب مشروعات قوانين مقدمة من الأعضاء ممدوح فودة، وفتحي البيلي وأحمد قرقورة ومنير فخري وطلعت القواس وعماد الجلدة بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003، لتعديل المادة 133 من القانون، وقال الدكتور فاروق العقدة عن هذه المادة إن البنك المركزي يسعي إلى المحافظة على أموال المودعين، ووضع سياسات لكي تساعد الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية ومن ضمنها التوظيف، وخلق فرص العمل والنمو، وأنه لن يكون هناك ائتمان إلا بحل مشكلة التعثر في الجهاز المصرفي.

الأمر ظهر على أنه مشروع مقدم من أعضاء في مجلس الشعب، ما بين حزب وطني ووفد ومستقلين، إلا أن الحزب الوطني هو من بادر بتعديل هذه المادة، ففي 22 يونيه 2004 بحثت الحكومة وضع مبادرة جديدة لتسوية مديونيات المتعثرين الملتزمين وذلك في اجتماع موسع برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي والدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي والدكتور محمود محيي الدين رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني، وتشكيلة الاجتماع تؤكد أنها حزب وطني، والمبادرة تتمثل في تسوية المديونيات دون التنازل عن أصل الدين وتشمل وقف إجراءات التقاضي والملاحقة القانونية لمدة ثلاثة أسابيع لإثبات حسن النيات وكذلك قيام كل بنك بإعداد قائمة نهائية بتصنيف المتعثرين إلى فئتين: الأولي تضم من اقترض وتعثر لظروف خارجة بسبب الظروف الاقتصادية. والثانية تشمل من اقترض ويقع على عاتقه جزء من مسئولية التعثر. وفي 13 سبتمبر 2004 أعلن الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي أنه سوف يضع آلية جديدة للتعامل مع الديون غير المنتظمة في حدود القوانين الحالية إلى أن يتم تعديل عدد من القوانين فضلًا عن تعديل عدد من مواد قانون البنوك التي قد تأخذ وقتًا للدراسة،

وأكد أنه سيتم عرض مشروع قرار على مجلس إدارة البنك المركزي خلال أسبوعين للتعامل مع هذه الديون. وذلك خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة سعيد الألفي لمناقشة قضية التعثر وتأثيرها على الاستثمار الذي شارك فيه الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار ورئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس اتحاد الصناعات وعدد كبير من رؤساء البنوك العامة والخاصة، وعدد كبير من أعضاء مجلس الشعب. ورفض في هذا الاجتماع أحمد البردعي رئيس اتحاد البنوك المصرية فكرة التصالح مع المقترضين بعد صدور الأحكام القضائية الباتة، ودفع ثمن ذلك بطرده من بنك القاهرة، وصدور قرار دمجه في بنك مصر.

في 10 أكتوبر 2004 قضت محكمة جنايات القاهرة بانقضاء الدعوي الجنائية لعبد الله طايل رئيس مجلس إدارة بنك مصر إكستريور السابق ورجل الأعمال تيسير الهواري لتصالحهما مع البنك بعد سداد ثمانية ملايين جنيه وانقضائها أيضا لمتهمين آخرين من موظفي البنك وإخلاء سبيل المتهمين الأربعة بضمان محال إقامتهم، بما يعني أن من يسدد أموال البنوك يمكن التصالح مع البنوك دون الحاجة إلى مادة في القانون، وكذلك قام أحمد بهجت في 23 نوفمبر 2004 في سابقة لم تحدث في تاريخ البنوك المركزية، فقد تم في مقر المركز الرئيسي للبنك المركزي التوقيع على اتفاقية لتسوية 2.9 مليار جنيه ديونًا غير منتظمة لمجموعة شركات الدكتور أحمد بهجت ، وهناك ألف سؤال حول لماذا تمت التسوية مع بهجت ولماذا تُرك ولم يسجن، في حين أن الكثير من رجال الأعمال تم وضعهم في السجون، وقام بالتوقيع على اتفاقية التسوية رؤساء البنوك الدائنة متمثلين في حسين عبد العزيز رئيس البنك الأهلي ومحمد بركات رئيس بنك مصر ومحمود عبد اللطيف رئيس بنك الإسكندرية ووقع الدكتور أحمد بهجت رئيس المجموعة عن مجموعة الشركات. طبعًا هذه بنوك عامة ووقعت بالأمر المباشر.

وقال البنك المركزي في بيان لـه إن الاتفاقيـة تـأتي في إطـار التعامـل بأسـس علميـة واضـحة مـع مشكلة الديون المُتعثرة بهدف إقالة المتعثرين الجادين مـن عثـرتهم، وذلـك بـالاعتماد عـلى أسـلوب التفاوض المباشر بدلًا من الخوض في منازعات قضائية بين الأطراف بما تستغرقه من جهد وأمـوال وما تلحقه من أضرار بالاقتصاد القومي، وتهدف الاتفاقية إلى المحافظة على أمـوال البنـوك الدائنـة من جانب ومن جانب آخر المحافظة عـلى استمرار أداء شركـات مجموعـة أحمـد بهجـت التـي يبلـغ عددها17 شركة لدورها في النشاط الاقتصادي فضلًا عن الحفاظ على العمالة الموجـودة بهـا تحقيقًـا للمصلحة العامة، وقام البنك المركزي والبنـوك بهـذه المبـادرة إيمانًـا منهـا بـدور القطـاع الخـاص في النشاط الاقتصادي وإسهامه في تحقيق معـدلات النمـو الاقتصـادية المستهدفة. وبعـدها بأيـام قـام الدكتور بهجت بتنظيم حفلة كبيرة بمناسبة توقيع الاتفاقية، حضرـها رؤسـاء البنـوك العامـة التـي وقعت اتفاقية التسوية وجميع رموز القطاع الخاص متمثلًا في كبار رجال الأعمال نجيب سـاويرس ومحمد فريد خميس وعبد المنعم سعودي وغيرهـم والدكتور زياد بهاء الـدين رئـيس هيئـة الاسـتثمار ومحمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي السابق. ولم يمر شهر حتى وافق مجلس الشعب وبالتحديد في 20 ديسمبر على مشروع قانون بتعـديل بعـض أحكـام قـانون البنـك المركـزي والجهـاز المصرـفي والنقد، ويقضي التعـديل بإتاحـة ألفرصـة للبنـوك لاسـترداد أموالهـا التـي تـم إقراضـها لمسـتثمرين تعثروا لأسباب خارجة على إرادتهم وينطبق التعديل عـلى المسـتثمرين الجـادين سـواء مـن الهـاربين المحكوم عليهم غيابيًّا أو الذين صدرت ضدهم أحكام في الداخل ويقضون فترة العقوبـة. وأعلـن المستشـار محمـود أبـو الليـل وزيـر العـدل أن هـذا التعـديل يفـتح بـاب التصـالح ويقضيـ بانقضـاء الدعوي الجنائية ويعيد مناخ الثقة داخل الجهاز المصرفي.

رجال الأعمال تحولوا لملائكة

ووفقًا لقانون البنوك 88 لسنة 2003، والمعدل بالقانون ، والقانون 162 لسنة 2004 بشأن المادة 133، فقد نص القانون في مادة 131 :« لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراءات من إجراءات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، وفى المادتين 116 مكرر و 116 مكرر (أ) من قانون العقوبات في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزي أو طلب من رئيس مجلس الوزراء». وهذه المادة بها عوار شديد حيث قصر تحريك الدعوي على محافظ البنك المركزي أو رئيس الوزراء، وبذلك أصبح كل شيء في يد محافظ البنك المركزي، والغريب أن المحافظ على مدي السنوات الثماني الماضية لم يحرك دعوي واحدة ضد أي رجل أعمال، وربما لأنهم جميعًا تحولوا إلى ملائكة، وعرضنا لنموذج صارخ هو رامي لكح الذي ظل هاربًا لأكثر من ثماني سنوات، ولم يحرك محافظ البنك المركزي أي دعوى بل كانت البنوك تتسول منه الموافقة على التسوية والتي جاءت خادعة، وقمنا بتقديم بلاغ للنائب العام، وللأسف لم يحرك النائب العام الدعوي حتى الآن وسوف نستعرض هذا البلاغ بشيء من التفصيل في ألفصول القادمة. ومادة 133 – للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون التصالح في الجرائم المشار إليها في المادة (131) منه ولو كان قد صدر بشأنها الطلب المنصوص عليه في هذه المادة ، وذلك في أية حالة تكون عليها الدعوى وإلى ما قبل صدور حكم بات فيها ،وبشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقًا لشروط التصالح. ويُحرر عن التصالح محضر موثق يوقعه أطرافه وتكون له قوة السند التنفيذي، وتخطر به جهات التحقيق أو المحكمة المختصة، ويعتبر التصالح تنازلًا عن الطلب ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية عن الواقعة محل التصالح بجميع أوصافها. ويحصل عن التوثيق رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز النصف في المائة من قيمة الحقوق المتفق على الوفاء بها وفقًا لشروط التصالح. وهذه المادة سمحت بتسوية ديون رجال الأعمال دون الحصول على كامل حقوق البنك، بل قامت البنوك بتعويم بعض العملاء والسماح لهم بالسداد على فترات تصل إلى ثماني سنوات، وذلك دون الحصول على أموال البنك، وبعد الالتزام بالتسوية على أساس أصل الدين

القاعدة في البنوك «غش وزور ودلس واختلس»

وسدد جزءاً من دينك وسنسقط عنك العقوبة

أحمد البرادعي رئيس بنك القاهرة السابق ورئيس اتحاد البنوك السابق قال في تعليق على المادة 133 في حوار معنا في جريدة «الوفد» في 27 مارس 2011 إنها مادة فاسدة ويجب الرجوع عنها، فقد وضعت بيد فاسدة، فهل يعقل أن تسقط جرائم الغش والتدليس والخداع والتزوير لمجرد سداد جزء من الدين، وهل يقبل في عصر الثورة مثل هذه المادة ألفاسدة، فهناك حديث يدور الآن على أن من سرق الأرض يدفع جزءًا وينتهي فساده، وهناك مقولة تقول« ألفساد يكافئ العمل الخاطئ ويقننه» فهناك قاعدة في البنوك غش وزور ودلس واختلس وسدد جزءًا من دينك وسوف نسقط عنك العقوبة» و« اسرق أراضي الدولة بوضع اليد عليها وابن منتجعات وسندفعك غرامة وستسقط جميع الجرائم» و« لا تسدد الضرائب وغش في الضرائب الموقعة عليك ولا تدفع حق الدولة عليك وسنخفض الضرائب عنك ونتصالح معك» فترك قانون تحريك الدعوي الجنائية عن طريق البنك المركزي خطأ كبير لأنه ليس نيابة، وهذا يمنح الحق للمحافظ بتحريك الدعوى ضد البعض وعدم تحريكها ضد آخرين حسب أمواج السياسة. على سبيل المثال قضية لكح تحولت للمحكمة لمدة 8 سنين، دون أن تنعقد جلسة واحدة. ويجب تغيير المادة المتعلقة بسرية الحسابات بحيث تصبح مقصورة على الودائع فقط، حتى لا يتم إخفاء ألفساد، ونأخذ بمبدأ أن التعثر ليس جريمة وإنما ألفساد جريمة ويجب أن تتم المحاسبة عليها.

المادتـان 131 و133 سـلبتا الجهـات القضـائية اختصاصـاتها وحمتا اللصوص

المستشار محمد محمود بدر محامٍ بالنقض وقاضٍ سابق قال في تحقيق نشرته «الوفد» 28 إبريل 2011 إن قانون البنوك يحتاج إلى مراجعة شاملة وخاصة المادة 131 والتي منذ وضعها لم يحرك البنك المركزي دعوي جنائية أو اتخاذ أجراء من إجراءات التحقيق في جرائم المال العام منذ تعيينه في عام 2004 ، إلى جانب أن محافظ البنك المركزي أصدر في أول نوفمبر 2005 قرارًا بأن محامي الإدارات القانونية لا يسري عليهم قانون الإدارات القانونية، فأصبح الأمر حتى مع حسن النية لا النيابة العامة قادرة على تحريك دعوي عمومية دون طلب من محافظ البنك المركزي، ولا أي محامٍ يستطيع أن يبلغ عن جريمة من وجهة نظره لوزارة العدل التي يتبعها هو وفقاً لقانون الإدارات القانونية، فأصبح الأمر محصنًا من الجانبين، وتم إلغاء قرار البنك المركزي رقم 2102 لسنة 2005 الصادر في أول نوفمبر 2005 ليعود المحامون إلى تبعية وزارة العدل، ولم ينفذ حكم المحكمة إلا بعد ثورة 25 يناير. وأضاف أن المادة 131 معيبة ويكفي إنها تسلب النائب العام صاحب الدعوي العمومية التحرك أو تحريكها إذا نما إلى علمه جريمة من جرائم المال العام إذا لم يأذن له محافظ البنك المركزي ، وفي هذا سلب لاختصاص أصيل للنائب العام ، حتى لو كان يستند إلى تشريع، خاصة أن إدارة البنك شيء من صلاحيات رؤساء البنوك أو المحافظ ، أما حماية المال العام فيجب أن يكون بداية ونهاية في يد رجال القضاء والنيابة العامة ، والقول بغير ذلك قد يؤدي إلى نتائج خطيرة لعل من بينها أنه لم تحرك إلى الآن دعوي عمومية من محافظ البنك المركزي عن المال العام ، ولسنا نعلم هل تحول الناس إلى ملائكة بحيث لم يمس فرد منهم المال العام. وأشار بدر إلى أن المادة 133 أعطت للبنوك حق التصالح في جرائم المال العام وإذا حدث تصالح ليس للنيابة العامة أن تدلي فيه برأيها أو قرارها ، بل عليها فقط أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبات التي يمكن أن يكون محكومًا بها ضد العابثين بالمال العام ، والغريب أن المادة 133 تحدثت عن التصالح بعد حكم بات ، فلو كان المحكوم عليه محبوسًا نفاذًا لهذا الحكم ، جاز له أن يتقدم للنائب العام بطلب لوقف التنفيذ، وعلى النائب العام أن يعرض الأمر ورأيه على محكمة النقض، وسلطة محكمة النقض هنا أن تأمر بقرار مسبب بوقف تنفيذ العقوبات إذا تحققت من إتمام التصالح . لهذا يجب تغيير المادتين بسبب منحهما إدارة البنوك حقوقًا واسعة وسلب الجهات القضائية اختصاصات أصيلة، ويطمئن إليها الناس، والأمر يثير شبهة عدم الدستورية.

مجلس إدارة البنك المركزي باطل منذ عام 2003

■ جمال مبارك يحكم البنك المركزي من وراء ستار... ويمتلك حصصًا في شركات رؤساؤها أعضاء في «المركزي».

قدم الدكتور فاروق العقدة تعديلات جديدة للبنوك، للمجلس العسكري أي بعد الثورة وقام بالترويج على أنها تمنع تضارب المصالح في حين أنها خرجت من رحم الحزب الوطني الفاسد، فتعديلات القانون الجديد ستأتي بمبارك ثانٍ إلى الحكم، وتكرس لسلطات رئيس الجمهورية بما يؤكد أن فلول الحزب الوطني مازالوا في أهم شريان اقتصادي لمصر- وهو البنك المركزي، وهم الذين يقدمون التشريعات في غيبة مجلس الشعب، فبدلًا من تقليص سلطات رئيس الجمهورية وترك تعيين محافظ البنك المركزي لموافقة مجلس الشعب، ترك لرئيس الجمهورية، والمفاجأة أن مجلس إدارة البنك المركزي باطل منذ عام 2003، وتم تشكيل أعضائه بالمخالفة للقانون، ولا نعلم هل قدم المستشار القانوني للبنك المركزي النصيحة أم لا في هذا الوقت، المهم أن كل ما فعله البنك المركزي خلال هذه المرحلة بالتبعية باطل، حتى التعديلات الجديدة لبعض مواد القانون والتي لم تضف شيئًا غير الدعاية لمحافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة فقط، الذي كان رجل النظام الفاسد، فهل المجلس العسكري متواطئ مع العقدة لتمرير تعديلات هذا القانون؟ أم أن المجلس العسكري وقع في فخ الفلاح الناصح العقدة؟ وتعديلات قانون البنوك خرجت من رحم الحزب الوطني المنحل، فقد وضعها زياد بهاء الدين عضو الحزب الوطني، والمعروف بعلاقاته بجمال مبارك والدكتور محمود محيي الدين، والتي تم إعدادها في مجلس إدارة البنك المركزي الباطل، والسؤال لماذا تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي باطل، والتعديلات باطلة؟ نص القانون رقم 163 لسنة 1957 بإصدار قانون البنوك والائتمان، في المادة الثانية يكون للبنك المركزي مجلس إدارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقًا لأحكام هذا القانون، ويتكون المجلس من محافظ يرأس المجلس، ونائب محافظ وعدد من أعضاء لا يقل عن 3 ولا يجاوز 7 ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد ويكون لهما ما لسائر الأعضاء من سلطات وحقوق، والمادة الثالثة: يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد،

ويشترط فيها التفرغ لأعمالها، ويكون تعيين مندوبي وزارة المالية والاقتصاد بقرار وزير المالية والاقتصاد، وتنتخب الجمعية العمومية باقي أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات، والمادة الرابعة: يشترط في المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا جميعًا مصريين مولدًا، وألا يكون لهم مصالح جدية في أي بنك من البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون، وأن يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية، وهذا القانون استبعد رؤساء البنوك والعاملين وأعضاء مجلس إداراتها ، وكل من لهم مصالح متعارضة مع وجودهم في البنك المركزي، وفي القانون 120 لسنة 1975 في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، ونصت المادة 6 على أن يكون للبنك المركزي مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من نائبي المحافظ ورئيس الهيئة العامة لسوق المال واثنين من رؤساء مجالس إدارة البنوك وممثل لكل من وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية، والمالية والتخطيط، ويختارهم الوزراء المختصون، وأربعة من كبار المتخصصين في المسائل المصرفية والنقدية والمالية والقانونية واثنان من رجال قطاع الأعمال، وذلك بعد تدخل يد الفساد وتعديلها بالقانون رقم 50 لسنة 1984 والقانون رقم 27 لسنة 1992، في عهد الرئيس المخلوع مبارك، وهو نص خاص تدخل المشرع ووضعه ليسمح بوجود اثنين من رؤساء مجالس إدارات البنوك بالمخالفة للقاعدة العامة التي لا تسمح بوجودهم في مجلس البنك المركزي، وهو ما تم تجاوزه في القانون 88 لسنة 2003 ،حيث جاء في المادة 12 يكون للبنك المركزي مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من نائبي المحافظ ورئيس الهيئة العامة لسوق المال، وثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزراء المختصين، وثمانية من ذوى الخبرة المتخصصين في المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية ، يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وفي المادة 12 اشترطت على عضوي المجلس أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، ومتمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وحسن السمعة ولم يصدر ضده حكم نهائي في جناية أو في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة، وألا تكون له مصالح تتعارض مع واجباته ، أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيدته في المداولات واتخاذ القرار ، وأن يتمتع بخبرة واسعة في الشئون الاقتصادية والمصرفية،

وهو ما يعني أن المشرع عاد للقاعدة الرئيسية في عدم تعيين رؤساء مجالس بنوك أخرى في عضوية البنك المركزي، ولكن تم تعيين 4 من رؤساء مجالس إدارات البنوك بالمخالفة للقانون، لمدة تزيد على ثماني سنوات (2003 – 2011) وهو يعد مخالفة في تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي خلال الفترة، مما يولد شكًا في تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ومدى مشروعيته ومدى مشروعية القرارات الصادرة عنه خلال هذه الفترة، فلماذا قبل العقدة أن يصبح على رأس مجلس إدارة مشكوك في مشروعيته، ومن الذي كان وراء تشكيل هذا المجلس المخالف للقانون؟

ولا تقتصر مخالفة المجلس على تعيين قيادات من البنوك بل إنه قام بتعيين علاء سبع عضو الحزب الوطني ورئيس شركة يلتون ومني ذو الفقار عضو الحزب الوطني ورئيس شركة هيرميس، وحازم حسن الذي يراجع ميزانيات البنوك المصرية، في الوقت الذي يوجد نص صريح في القانون (بألا تكون له مصالح تتعارض مع واجباته) وهؤلاء لهم مصالح واضحة مثل الشمس مع وجودهم في البنك المركزي، وفضح مؤتمر صحفي عقده المستشار عاصم الجوهري رئيس اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، مؤتمراً، يوم 20 أكتوبر 2011 ، علاقة تعيين رؤساء شركات في عضوية البنك المركزي فقد أعلن عن امتلاك جمال مبارك حصصًا في بعض الشركات منها بلتون (علاء سبع رئيسها عضو في البنك المركزي) وشركة efg «هيرميس» (مني ذو الفقار المدير التنفيذي عضو في البنك المركزي)، فلماذا تستر محافظ البنك المركزي عليهم، ولماذا قبل العمل مع مجلس إدارة البنك المركزي الذي يدير السياسة النقدية لمصر؟ ولماذا قَبِل عملًا في مجلس إدارة باطل؟ وما الفارق بينه وبين فتحي سرور الذي قبل أن يستمر رئيسًا لمجلس شعب باطل، والذي كان من ضمن عوامل تفجير الثورة المصرية؟.

ومنذ عام 1951 وعدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي 15 عضوًا، أي في عهد حكومة الوفد قبل أن يصل الفساد إلى القوانين، حتى في عهد مبارك ونظامه الفاسد كان العدد 15 فلماذا خفض محافظ البنك المركزي العدد إلى 9 أعضاء؟ ولماذا ظل مجلس إدارة البنك المركزي لما يقرب من أربع سنوات بدون نائب محافظ مركزي ثانٍ؟ وأعضاء صلاحيات النائب الثاني للمستشار الأول لمحافظ البنك المركزي محمود عبد العزيز زميل جمال مبارك في مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي، بما يشير إلى أن النائب الثاني الحقيقي للبنك المركزي هو جمال مبارك والذي كان يعمل من وراء ستار (محمود عبد العزيز) الذي مازال محافظ البنك المركزي يجدد له على الرقم من اقتراب سنه لـ 80 سنة، وما مصلحة الرئيس المخلوع حسني مبارك في عدم تعيين نائب ثانٍ لمحافظ البنك المركزي

إلا أنه كان يحتجز هذا المكان لابنه جمال لإدارة القطاع المصرفي كيفما يشاء، ونعود لعدد 9 أعضاء بالمجلس الذين وضعهم المحافظ حتى يظل متحكمًا في إدارة البنك المركزي، حيث يتشكل من المحافظ واثنين من نوابه، واثنين من وزارة المالية وهيئة الرقابة المالية، إلى جانب 4 من ذوي الخبرة، بما يشير إلى أن ممثلي الحكومة 5 ، سوف تكون لهم الأغلبية في جميع قرارات البنك المركزي حتى لو اعترض الـ 4 أعضاء من ذوي الخبرة سواء في المجلس أو اللجان الثلاث السياسة النقدية وتطوير الجهاز المصرفي والمراجعة الداخلية.



محضر اجتماع الجمعية العامة

لمساهمي البنك العربي الأفريقي الدولي

المنعقد في ٢٠٠٩/٣/٢٥

رقم (٤٥)

اجتمعت الجمعية العامة لمساهمي البنك العربي الأفريقي الدولي في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/٣/٢٥ بمقر البنك ٥ ميدان السراي الكبرى جاردن سيتي – القاهرة، وذلك بناء على الدعوة الموجهة إلى السادة المساهمين بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٠ عملاً بنص المادة (٤٠) من النظام الأساسي للبنك.

وقد تولى رئاسة الاجتماع الأستاذ / محمود عبد الخالق النوري رئيس مجلس الإدارة، وحضر الاجتماع من المساهمين:

- الهيئة العامة للاستثمار بالكويت — ومثلها الأستاذة / شريفة حسين باقر
- البنك المركزي المصري — ومثله الأستاذ / طارق فايد
- مصرف الرافدين – بغداد — ومثله الأستاذ / جاسم محمد جعفر

وحضر الاجتماع الأستاذ / حسن السيد عبد الله – نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب و من السادة أعضاء مجلس الإدارة: الأستاذ / جمال حسني مبارك، الأستاذ / محمود عبد العزيز محمود والدكتورة / هالة حلمي السعيد، الأستاذ / علي عبد النبي خاجه، الأستاذ / عادل محمد الرومي، الأستاذ / عبد الله راشد بوقماز.

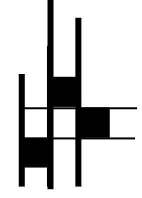
كما حضر الاجتماع السادة مراقبي الحسابات الأستاذ / مصطفى راغب وبرفقته الأستاذ / عزيز ماهر، والأستاذ / محمد المعتز بالتوكيل عن الأستاذ / أحمد جمال حمد الله العتريس وبرفقته الأستاذ / هاني القطوري.

تأسس عام ١٩٦٤ بقانون خاص
Established 1964 by Special Law
[redacted]

الفساد في البنوك

الباب الرابع

الصندوق الأسود في البنك المركزي



الصندوق الأسود

بعد مرور تسع سنوات على إنشاء صندوق تحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام (والذي يطلق عليه الصندوق الأسود) أين ذهبت أمواله؟ وهل أسهم في تحديث أنظمة العمل أم خلق حالة من السخط العام داخل البنوك العامة ، وعلى رأسها بنوك الأهلي ومصر والقاهرة، ما حقيقة الأموال التي يتقاضها رؤساء البنوك العامة وهل نهضوا بالبنوك حتى يحصلوا على هذه الأموال؟ لماذا التف رئيس الوزراء والبنك المركزي على القانون من خلال تخصيص 5 في المائة من الأرباح، بخلاف المنح والقروض الخارجية لتعود مرة ثانية إلى قيادة البنوك العامة؟ لماذا رفض ويرفض محافظ البنك المركزي إخضاعه لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ومن أين له بهذه القوة حتى لا يخضع أموال الدولة للرقابة؟

نشأة الصندوق

نص القانون 88 لسنة 2003 الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد في المادة 96 على إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام ، وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية ، وأشار إلى أن موارده من نسبة لا تزيد على (5٪) من صافى الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لبنوك القطاع العام، وإسهامات البنوك التي تستفيد من خدمات الصندوق، والهبات والتبرعات والمعونات التي يوافق رئيس مجلس الوزراء على قبولها لهذا الغرض، وتم إضافة بند جديد عند صدور اللائحة وهو الإسهام الذي يحدده مجلس إدارة البنك المركزي.

أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 1865 لسنة 2005 بلائحة النظام الأساسي لصندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي ونُشر في العدد 267 للوقائع المصرية في 24 نوفمبر من نفس العام ، وجاء في نص القرار أن الهدف من الصندوق هو تطوير وتحديث أنظمة عمل البنوك العامة والبنك المركزي والاتقاء بالمستوى ألفني للعاملين بهم ، وعلى الرغم من أن الصندوق هدفه هو تطوير البنوك العامة ، إلا أن مجلس إدارة الصندوق تم تشكيله برئاسة البنك المركزي وعدد من موظفي البنك المركزي ليس لهم علاقة بالبنوك العامة ، ولم يعيشوا بيئة العمل في هذه البنوك حتى يقوموا بعملية التطوير، حيث شمل مجلس الإدارة وكيل المحافظ رئيس وحدة التطوير ورئيس وحدة إعادة الهيكلة والديون المُتعثرة ووكيل المحافظ المساعد للموارد البشرية

ورئيس الشئون القانونية للبنك المركزي وبالطبع كل واحد منهم بمن فيهم المحافظ يتقاضي مبالغ ضخمة عن مهمته في الصندوق، ونصت المادة السادسة عشرة من اللائحة على أن هذا المجلس – الذي ينفصل عن بيئة العمل في البنوك العامة – يقوم بدراسة أوضاع البنوك والخطة المقدمة ومتطلبات التطوير وتحديد الأولويات على ألا يتم الربط بين حجم الإسهامات والصندوق واحتياجات الدعم اللازم لكل بنك على حدة لتنفيذ خطة التطوير الخاصة به.

والغريب أن الدكتور فاروق العقدة رئيس البنك الأهلي في 19 أغسطس 2003 أعلن أمام مؤتمر اليورومني بمصر – الذي يشيد بالدكتور فاروق العقدة عندما يقترب موعد التجديد له – أن الدكتور عاطف عبيد يولي اهتمامًا خاصًّا بعملية تطوير البنوك مشيرًا إلى أن القانون الجديد (قانون البنوك) ينص على تخصيص 5٪ من أرباح البنوك بغرض تطوير البنك وقطاعاته المختلفة، كما أبدى البنك الدولي استعداده للمساهمة في عملية تطوير البنوك وتقديم الدعم المالي اللازم، وهذا يدل علي أن الدكتور العقدة من مركزه في البنك الأهلي المصري كان يعلم مشروع القانون وكان حاضر ومشارك في الطبخة.

تحصين الصندوق

الغريب أن قيادات البنك المركزي رفضت إخضاع الصندوق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، فالقانون رقم 157 لسنة 1998 ينص على قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى، ويعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه الرقابية وهو هيئة مستقلة تابعة لرئيس الجمهورية، وحددت المادة الثالثة الجهات التي يراقبها الجهاز ومنها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي، والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها، واستثني من ذلك الشركات التي يسهم فيها القطاع العام سواء شركات أو بنوكًا عامة بنسبة تقل عن 25 في المائة من رأسمالها. فما الذي منع الجهاز المركزي للمحاسبات من أداء مهامه في مراقبة أموال صندوق تحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام ، والتي هي في الأساس أموال عامة.

حددت المادة الرابعة أن مجلس الشعب من حقه أن يكلف الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو إحدى شركات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو المنظمات الجماهيرية التي تخضع لإشراف الدولة أو أي مشروع من المشروعات التي تسهم فيها الدولة أو تتولي فيها الدولة إعانتها أو تضمن حدًا أدني لأرباحها أو أي مشروع يقوم على التزام بمرفق عام أو أي عملية أو نشاط تقوم به إحدى هذه الجهات ، ويتولي الجهاز إعداد تقارير خاصة عن المهام التي كلفه بها المجلس متضمنة حقيقة الأوضاع المالية والاقتصادية التي يتناولها ألفحص، فلماذا لم يكلف المجلس حتى الآن الجهاز بمراقبة أموال صندوق تحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام؟

رفض البنك المركزي أيضًا تنفيذ فتوى مجلس الدولة والتي تلزمه بإخضاع الصندوق لرقابة البنك المركزي ، حيث أشارت ألفتوى الصادرة في ملف رقم 75/ 21/ 3029 «سجل 62/ 41» عام 2008 ، إلى أن رقابة المحاسبات على الأموال المملوكة للدولة مقررة بموجب أحكام قانون المحاسبات رقم 144 لسنة 1988، وهو ما يؤكد حقيقة أن هناك مخالفات واضحة يخشي- محافظ البنك المركزي أن يكشفها الصندوق، كما أنها ستكشف عن المكافآت الضخمة التي يحصل عليها كبار المسئولين بالبنوك ، والتي تصرف من أموال الصندوق ، وتضمن ولاءهم لمحافظ البنك المركزي ، الذي يتربع على عرش الصندوق ،هذا في الوقت الذي تتم فيه عملية التطوير للنظم المصرفية للبنوك من أموال البنك نفسه ، وليس الصندوق، وما يزيد الأمر غرابة هو إخضاع جميع الصناديق التي جاءت في قانون المركزي لرقابة المحاسبات وهي صندوق اتحاد بنوك مصر- وصندوق المعهد المصرفي وتم إخضاعهما بالفعل لرقابة المحاسبات، أما صندوق ضمان الودائع فلم يتم إنشاؤه، ولا يريد المحافظ إخضاع صندوق تحديث الجهاز المصرفي.

قالت الدكتورة سلوى حزين الخبيرة المصرـفية ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية إن الصندوق يتعلق بجانب دستوري وقانوني وآخر فني، الدستوري والقانوني يتمثل في أن كل المنح الخارجية ، وأموال البنوك ملكية عامة ، وتخضع للرقابة ، ولا يوجد أي استثناء ، وإلا يصبح الصندوق غير دستوري، أما الشق ألفني ، فيتطلب طرح عدد من الأسئلة مَنْ المستفيد من الصندوق؟ ولماذا هؤلاء؟ وكيف تم تحديدهم ؟ وعلى أي أساس تمت تحديد مرتباتهم؟ ولماذا لا يتم الإعلان عن الأسماء المستفيدة من الصندوق؟ أو لماذا لا يتم الإعلان عن الوظائف التي يدعمها الصندوق؟ ومَن الذي يوجه الصندوق؟ وهل هو باب خلفي للمجاملات الشخصية؟ موضحة أن هناك عقود إذعان تتم مع القيادات الجديدة بتمويل من الصندوق ، بمعني أن المصرفي يحصل على مبلغ محدد في مدة زمنية محددة، وإذا لم يقم بعمله ، وتبين أنه ليس لديه خبرة لا يمكن الاستغناء عنه ، أو الاستغناء ودفع مرتبه خلال السنوات التي تم الاتفاق عليها ، وهي مرتبات بالملايين. وأشارت إلى أن اختزال عملية الإصلاح في القضاء على الديون المُتعثرة، لا يمثل إصلاحًا، فالإصلاح يحتاج إلى منظومة متكاملة، لا تقوم على حل مشكلة الديون المُتعثرة فقط. وقالت إن إستراتيجية المرتبات والأجور في مصر عكسية،

وتُحدث خللًا في المجتمع خاصة أنه عندما ترتفع مرتبات فئة محددة في المجتمع، دون ألفئات الأخرى يحدث خلل نتيجة الاتجاه إلى رفع الأسعار على المستهلكين، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة طلبت بعد الأزمة الاقتصادية رد المكافأة التي حصل عليها قيادة الجهاز المصرفي، وأضافت أن الخلل في المرتبات داخل البنوك، يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، أو البحث عن واسطة للاستفادة من دعم الصندوق، ولا يوجد هذا الخلل الكبير في المرتبات في أي بنك أجنبي.وطالبت بضرورة تفعيل المواطنة التي نص عليها الدستور بين أبناء البنوك العامة والقضاء على الخلل في المرتبات، وتحقيق الشفافية وإخضاع الصندوق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. وشددت بسنت فهمي خبيرة مصرفية على ضرورة إعادة التوازن للمرتبات في البنوك العامة، والقضاء على الخلل الذي حدث خلال السنوات الماضية مؤكدة ضرورة إخضاع جميع الأموال العامة للأجهزة الرقابية لأنها أموال عامة. وأشارت إلى أن الخلل الكبير في المرتبات خاصة بين العاملين في مستوى وظيفي واحد يُحدث نوعًا من عدم الرضا داخل المؤسسة، ويؤدي في النهاية إلى تراجع أداء البنك.

وهذا الصندوق كان السبب الحقيقي وراء المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الجهاز المصرفي،ويُعد إهدارًا للمال العام، فقد سمح بتحصيل 5 في المائة من الأرباح التي تذهب إلى خزانة الدولة، إلى جانب إسهامات البنوك والهبات والتبرعات والمعونات، لتذهب من الأبواب الخلفية، إلى القيادات التي يرضي عنها محافظ البنك المركزي في البنوك العامة والبنك المركزي، مما خلق فوارق كبيرة في المرتبات كانت السبب في تذمر العاملين، وعدم الرضا الوظيفي في البنوك بما يؤثر على كفاءة العامل الذي يرى أضعف منه في الخبرة والسن والتعليم يحصل على أكثر من 50 ألف جنيه في أول يوم بالبنك في حين هو الذي قضي أكثر من 20 سنة لم يصل إلى عشرة آلاف جنيه. وقبل أن تصدر اللائحة المنظمة للصندوق، ولأن البنوك العامة والبنك المركزي كانت ملكية خاصة لدى محافظ البنك المركزي فقد قام بجمع الأموال من البنوك في نفس السنة التي صدر فيها القانون بالمخالفة للقانون، وذلك عام 2003. فحصل 1.27 مليون جنيه عام 2003 ،و4.23 مليون جنيه عام 2004، وبلغ إجمالي ما حصل عليه الصندوق من البنوك العامة أكثر من 282 مليون جنيه حتى عام 2009 ، فأين ذهبت هذه الأموال؟ بخلاف المنح، وعائد توظيف هذه الأموال وغيرها. ولم يذكر الصندوق إلا في التقرير السنوي يونيه 2005

،وأشار إلى «الانتهاء من تأسيس صندوق تطوير القطاع المصرفي لتدبير التمويل اللازم لاستقطاب قيادات محترفة وكوادر مصرفية متميزة ببنوك القطاع العام». وفي التقرير التالي 2007، ألمح إلى «بدء تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة بتمويل من الصندوق» وكرر نفس ألفقرة في تقرير 2008، وفي تقرير 2009، زاد عليها فقرة أخرى نصها « قد دعم تلك البنوك بالكفاءات والخبرات اللازمة للاستمرار في تنفيذ متطلبات التطوير ودفع عجلة التقدم» فهل انعكس هذا على أرباح البنوك العامة؟ تشير القوائم المالية للبنوك العامة إلى انخفاض عائد الأصول، وضعف الأرباح وعدم القدرة على توظيف الودائع، ولا تتجاوز نسبة القروض للودائع 40٪، في الوقت الذي تجاوزت ودائع البنوك العامة الثلاثة فقط نحو 386 مليار جنيه. ونتيجة لسلطات محافظ البنك المركزي المستمدة من الرئيس مبارك المخلوع وولده جمال فقد رفض أي محاولة من الجهاز المركزي للمحاسبات لمراقبة الصندوق، واكتفى بمراجعة حازم حسن، وطرحت «الوفد» القضية أكثر من مرة خلال أعوام 9002 و 0102 و 1102 ، لتكشف الحقائق والغموض الذي يحيط بهذا الصندوق، فقد تم إدارته بشكل مريب ،وفي سرية تامة وتم اختيار العاملين بالصندوق من خارج البنك المركزي أو البنوك العامة وتم وضعهم في الدور التاسع بالبنك المركزي بعيدًا عن جميع العاملين، وقاموا بالقانون بخصم 5٪ من أرباح البنوك العامة خاصة البنك الأهلي المصري، ومصر، والقاهرة، والمفاجأة أن البنك المركزي أيضًا يتم الخصم منه ولكن ليس من أرباحه وإنما تحميل على المصروفات، بما يشير إلى أن البنك المركزي يدار وكأنه عزبة المحافظ ورجاله، للإنفاق على تضخم مرتبات السادة قيادات البنوك العامة والمستشارين وأهل الثقة ومن ينال الرضا ويلتزم بمبدأ عدم الشفافية والإفصاح. رصدنا في تحقيقاتنا التي نشرت بجريدة «الوفد» أن نسبة ال5٪ التي تم تخصيصها للصندوق وجدنا أنها تقترب من نصف المليار جنيه على مدى السنوات الماضية، هذا بخلاف إسهامات البنوك التي تستفيد من خدمات الصندوق، والهبات والتبرعات والمعونات التي يوافق رئيس مجلس الوزراء على قبولها لهذا الغرض، وتم إضافة بند جديد عند صدور اللائحة وهو الإسهامات التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي. أي أن المبلغ قد يتجاوز المليار جنيه،

ورغم ذلك مازال المحافظ يرفض مراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات على المال العام وأموال الصندوق، في الوقت الذي يكتفي بتقرير حازم حسن الذي يقوم بمراجعة الصندوق كمراجع خارجي- فيما يشير إلى أن الثورة لم تصل بعد إلى البنك المركزي. وخُصم من أرباح البنك الأهلي ما بين 2003 إلى 2009 ما يزيد على 131 مليون جنيه ،هذا بخلاف عامي 2010 و 2011، وبنك القاهرة 88 مليون جنيه ومصر 44 مليون جنيه والإسكندرية 20 مليون جنيه، والمفاجأة هي البنك المركزي الذي تم خصم ما يزيد على 115 مليون جنيه. العاملون بالبنك المركزي قالوا إنهم لم يستفيدوا من الصندوق مطلقًا، ولم يتم تدريب قدماء العاملين بل اقتصر التدريب على من تم جذبهم من الخارج من مهندسي الكهرباء والزراعية والميكانيكا، وأصحاب الشركات، وقام البنك بالإنفاق على تدريبهم، في الوقت الذي ينص الصندوق على تدريب العاملين بالبنك مؤكدين أن البنك المركزي في أسوأ حالاته، بسبب تحكم المستشار الأول للمحافظ محمود عبد العزيز في توزيع المكافأة التشجيعية والتي لا يعلم أحد عنها شيئًا، ويختص بها أصحاب الثقة فقط، كما يخالف القانون في توزيع شهرين فقط أرباحًا على العاملين، لا يأخذون مليمًا من الصندوق سواء في شكل تدريب أو زيادة في الأجر في حين يحصل المستشارون على مرتب من الصندوق والبنك والمكافأة التشجيعية والشهرين، مطالبين بضرورة تحويل جميع المستشارين والقيادات بالبنك المركزي سواء الذين قدموا استقالاتهم أو الباقون إلى الكسب غير المشروع، وهذا ما طلبه العاملون في بنوك القاهرة ومصر مؤكدين قيام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بالتحرك بعد قيام المركزي بتخصيص موارد الصندوق على عينة مختارة في البنوك العامة ،وتم ضم البنك العقاري والتعمير والإسكان والمصرف المتحد دون الاهتمام بالعاملين وتدريبهم. وقال طارق عامر رئيس مجلس الإدارة في حديث سابق إنه لم يحصل على أي مبالغ من الصندوق لتدريب العاملين بالبنك الأهلي، وقال عدد من رؤساء البنوك العامة إنهم تحملوا نفقات تدريب العاملين من ميزانيات بنوكهم، فأين ذهبت أموال الصندوق والذي كان من ضمن مهامه تدريب العاملين منذ عام 2004 وحتى الآن لم يقم بهذه المهمة، فلماذا تم إنشاؤه، وما القوة التي كان يمتلكها المحافظ حتى يمنع الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبة المال العام؟

المستفيدون

نشر الزميل علاء عريبي رئيس تحرير الوفد الطبعة الدولية في «الوفد» ثلاثة مقالات عن الصندوق: المقال الأول تحت عنوان المال السايب في البنك المركزي يوم 28 مارس 2011، يقول « يقال في البنوك: إن المال السايب يُكثر من المكافآت ويرفع في المرتبات» وأظن أن هذه المقولة صحيحة إلى حد كبير، فقد وصلتني رسالة من داخل البنك المركزي لا أعرف مدي حقيقتها، تشير إلى أرقام خيالية (بالنسبة لي) من المكافآت التي تصرف شهريًا لبعض العاملين، أكبر هذه المبالغ يصل إلى 160 ألف جنيه، وأصغرها خمسة آلاف جنيه، الرسالة تشير إلى أن هذه المبالغ تصرف من صندوق تطوير البنوك، وهذا الصندوق تحت رئاسة هشام رامز، ومحمود عبد العزيز، ونضال عصر، ويفهم ضمنًا من الأوراق أن رامز ومن معه هو المسئول أيضًا عن جميع الصناديق بالبنك المركزي ، مثل صندوق احتياطي مصر من العملات الأجنبية والاستثمارات، وتشير الأوراق إلى أن جملة أموال صندوق تطوير البنوك تبلغ 300 مليون جنيه مودعة في بنك « سوسيتيه جنرال»، يصرف من فوائد هذه المبالغ مكافآت لحوالي 179 موظفًا، الأوراق تتضمن المبالغ التي تصرف ورقم الحساب الذي يتم تحويل المبلغ عليه واسم البنك، وقد صنفت الكشوف حسب حجم المبالغ المصروفة، منها ما هو يبدأ من مائة ألف جنيه فيما فوق، وتحت هذا البند حوالي 12 من كبار الموظفين، منهم : هشام رامز ويصرف 160 ألف جنيه، ويتم تحويلها على بنك « بي ان بي باربيا فرع المهندسين» تحت رقم حساب من ثمانية أرقام تبدأ برقم(11)،و طارق عامر 160 ألف جنيه، بنك إتش إس بي سي جراندمول المعادي، حساب من 12 رقمًا تبدأ بـ(006) ،ومحمد بركات 140 ألف جنيه، بنك EAB الزمالك، تسعة أرقام تبدأ (2) ،و محمد عبد المجيد، 120 ألف جنيه، بنك SAIB المهندسين، سبعة أرقام ، وطارق رؤوف حنفي فائق يصرف 115 ألف جنيه، تحول على البنك العربي القاهرة، رقم حساب من ستة أرقام تبدأ (47)،و نضال القاسم عصر 115 ألف جنيه، البنك العربي القاهرة، حساب من 13 رقمًا تبدأ(5001) ،و لبني محمد هلال 115 ألف جنيه، نفس البنك من ستة أرقام تبدأ(27)،

و محمد محمد عرفة، 104 آلاف جنيه، بنك عودة، حساب ستة أرقام تبدأ(05) ،و جمال عبد العزيز نجم، 104 آلاف جنيه، البنك العربي القاهرة، ستة أرقام تبدأ(35) ،و محمد كفافي 100 ألف جنيه، البنك التجاري الدولي قصر النيل، عشرة أرقام تبدأ (60) ،ومحمد سباعي 100 ألف، بنك بيريوس المهندسين، ثمانية أرقام تبدأ(10)، والذين يصرفون شهريًا من خمسين ألف جنيه وحتي مائة ألف حوإلى 45 موظفًا، منهم: عاطف إبراهيم 99 ألف جنيه، البنك التجاري الدولي تريومف، حساب عشرة أرقام تبدأ بـ (32)،و شاهين سراج الدين 92 ألف جنيه، البنك العربي الإفريقي مصر الجديدة، حساب 13 رقمًا تبدأ بـ (39)،ورانيا عبد المنعم المشاط 92 ألف جنيه، البنك العربي القاهرة، حساب ستة أرقام تبدأ بـ (49) ، وحوالي 81 موظفًا يصرفون مكافآت تبدأ من 20 ألف جنيه وحتى 50 ألف جنيه، أعلاهم: عماد السحار، وشريف سليمان 49 ألفاً و500 جنيه، ويصرف أقل من عشرين ألف جنيه حوالى 36 موظفًا، أعلاهم رامي كساب 19 ألفاً و450 جنيهاً، وأدناهم حسين النقيب ويصرف 6 آلاف و300 جنيه»، هذه المكافآت حسب الرسالة التي وصلتني تصرف بجانب المرتب، كما أنها توازي المرتب، هذه المكافآت نرفعها لوزير المالية وإلى رئيس الوزراء وإلى مدير البنك المركزي، ونأمل أن يوضحوا لنا هل هي صحيحة،أم لا؟

ولاحظ أن البنك المركزي إمعانًا في التخفي يتم تحويل المكافأة على بنك آخر وليس البنك الذي يعمل فيه من يتقاضي هذا الراتب، وهذا ما أطلق عليه في البنك المركزي والبنوك العامة والمتخصصة الحسابات السرية، والتي كانت من ضمن عوامل ثورة العاملين بالقطاع المصرفي. كما يلاحظ أن البنوك العامة الأربعة والبنك المركزي تتحمل صرف مكافأة لبنوك مثل العقاري والتعمير والإسكان الذي به إسهامات من القطاع الخاص والمصرف المتحد، والتنمية الصناعية والعمال.

ونشر مقاله الثاني يوم 29 مارس 2011 تحت عنوان: أموالنا بالبنك المركزي«أمس تناولنا بشكل عام المكافآت التي تصرف من صندوق تطوير البنوك إلى حوالي 177 مسئولًا وموظفًا في البنك المركزي والعديد من البنوك المصرية، وأشرنا إلى أن وديعة هذا الصندوق حوالي 300 مليون جنيه، وهي مودعة في بنك سوسيتيه جنرال، ويتولي رئاسة الصندوق نائب محافظ البنك المركزي هشام رامز ومديرته لوريس جبران دميان، وقد عرضت لبعض المكافآت التي تصرف للبعض، وعرضنا لأسماء البنوك التي يتم تحويل مكافأة كل منهم إليها، وأشرنا إلى الأرقام الأولي من حساباتهم بهذه البنوك، اليوم نشير إلى أن الأوراق التي بين أيدينا تؤكد أن قيادات سبعة بنوك وبعض الموظفين بها يصرفون مكافآت من صندوق البنك المركزي المسمى بصندوق دعم البنوك، وأن هذه البنوك هي: البنك المركزي، والبنك الأهلي، وبنك مصر، وبنك الإسكان، والمصرف المتحد، وبنك القاهرة، والبنك الصناعي، ونوضح في السياق ذاته أن هذه المكافآت لا علاقة لها بالمكافآت التي يصرفها هؤلاء في بنوكهم، ولا بالمرتبات التي يتقاضونها عن وظائفهم، فهؤلاء يصرفون مرتبات ومكافآت وبدلات وعلاوات وحوافز من البنوك التي يعملون بها، إضافة إلى المكافأة التي تصرف لهم من صندوق البنك المركزي، وهي موزعة كالتالي: في البنك المركزي يصرف من الصندوق 60 موظفًا، على رأسهم هشام رامز 160 ألف جنيه شهريا، ولوريس جبران مديرة الصندوق 115 ألفاً و750 جنيهًا، وأصغر مكافأة تصرف فهي لريم أحمد 5 آلاف و550 جنيهًا، بنك القاهرة يصرف فيه من الصندوق 20 موظفًا على رأسهم مدير البنك محمد كفافي 100 ألف جنيه وتحول إلى حسابه بالبنك التجاري بقصر العيني، وعاطف إبراهيم يصرف 99 ألف جنيه، ومحمد طه 86 ألف جنيه، وأصغر مكافأة يصرفها: مني سمير، وسمير حمزة، وإبراهيم الدميري وتقدر بـ 20 ألف جنيه، ومن المصرف المتحد يصرف 7 موظفين، رئيس مجلس إدارة البنك محمد عشماوي 62 ألف جنيه تحول لحسابه في البنك التجاري الدولي بالقاهرة، ونائب رئيس البنك بدوي حسنين 22 ألفا و500 جنيه، وعمرو عبد الحميد 40 ألفا و500 جنيه، وعزة رضوان 33 ألف جنيه، وفي بنك الإسكان يصرف 15 موظفًا، منهم رئيسه فتحي السباعي 100 ألف جنيه، ومحمد سالم 82 ألف جنيه، ومحسن زقلمة 57 ألفا و500 جنيه

، وأصغر مكافأة يصرفها سيد عبد الغفار 8 آلاف جنيه، وفي البنك الصناعي يصرف المكافأة 4 موظفين: شاهين سراج الدين رئيس مجلس الإدارة 92 ألف جنيه تُحول لحسابه بالبنك العربي الإفريقي بمصر الجديدة، وحسام الدين ناصر نائب رئيس مجلس الإدارة 70 ألف جنيه لحسابه بالبنك التجاري الدولي – الدقي، ومحمد مصطفي جاد عضو مجلس الإدارة 65 ألف جنيه، ومحمد الداودي 70 ألف جنيه، وفي البنك الأهلي 20 موظفًا منهم طارق عامر رئيس البنك 160 ألف جنيه، وهشام عكاشة نائب الرئيس 87 ألف جنيه، ومحمد سيف النصر عضو مجلس الإدارة 90 ألف جنيه تُحول لحسابه بـ «كريدي أجريكول» بالزمالك، وأصغر مكافأة يصرفها أيمن طولون، وإيهاب إبراهيم 13 ألفا و500 جنيه، وبنك مصر يصرف 42 موظفًا منهم رئيس البنك محمد بركات 140 ألف جنيه، ومحمد عبد الحميد 120 ألف جنيه، وخالد البربري 72 ألف جنيه، ومحمد سيف النصر 20 ألف جنيه»(وهو نفسه الذي يصرف 90 ألفا في البنك الأهلي)، هذا بعض مما لدينا، وفي النهاية نسأل: ما الاسم الذي يمكن أن نطلقه على هذا؟.

ونشر علاء عريبي يوم 30 مارس 2011 مقاله الثالث تحت عنوان: كوتة المرأة بمكافآت المركزي «الذي يتأمل كشف أسماء المسئولين والموظفين الذين يصرفون مكافآت كبيرة من صندوق البنك المركزي لتطوير البنوك، يعرف أن نسبة كوتة المرأة صغيرة جدًّا، وكذلك نسبة مشاركة الأقباط، فقد فرزت أسماء السيدات اللائي يصرفن مكافأة شهرية، واتضح أن عددهن 29 امرأة فقط من 149 رجلًا، أعلى نسبة سيدات توجد بقائمة البنك المركزي، حيث يصرف المكافأة الشهرية عشر سيدات هن: لورين جبران دميان مديرة الصندوق، وتصرف حوالي 115 ألفًا و750 جنيهًا، ولبني محمد هلال وتصرف 115 ألف جنيه يتم تحويلها على حسابها في البنك العربي بالقاهرة، ورانيا عبد المنعم المشاط تصرف 92 ألف جنيه، وتحول لحسابها بالبنك العربي القاهرة، هالة السعيد تصرف 35 ألف جنيه، ونهى محمد على وتصرف 14 ألف جنيه، ومي شريف تصرف 20 ألفا و700 جنيه، وغادة قنديل 10 آلاف و750 جنيهًا، وسالي رفعت 19 ألفا و200 جنيه، ونعمة الله فريد 16 ألف جنيه، وعاليا جمال 15 ألفا و500 جنيه، ويحتل بنك مصر المركز الثاني في عدد السيدات، حيث يصرف من الصندوق 9 سيدات، هن: بولا حافظ وتصرف 68 ألفًا و940 جنيهًا، رانيا عبد الحكيم وتصرف 67 ألفا و500 جنيه، سوزان حمدي 49 ألفًا و860 جنيهًا، مها إبراهيم 45 ألف جنيه، سميحة الأتربي 42 ألفا و300 جنيه، فاطمة حنفي تصرف 40 ألفا و500 جنيه، وهند فهمي تصرف 22 ألفا

و500 جنيه، جيلان غنيم 21 ألفا و600 جنيه، ونيفين الطاهري 20 ألف جنيه، ويحتل البنك الأهلي المركز الثالث، حيث تصرف خمس سيدات المكافأة من صندوق البنك المركزي وهن: زينب هاشم 75 ألف جنيه تحول على حسابها في البنك الأهلي فرع الجولف، ونجلاء قناوي تصرف 50 ألف جنيه، ونهال زكي تصرف 42 ألف جنيه، وسها حسين تصرف 34 ألفا و200 جنيه، وأمل عشري تصرف 14 ألفا و788 جنيهًا، بنك القاهرة يحتل المركز الرابع، حيث تصرف منه ثلاث سيدات من صندوق تطوير البنوك، وهن: نرمين الطاهري وتصرف 50 ألفا و400 جنيه، ومني ياسين تصرف 20 ألف جنيه، وسميرة حمزة تصرف 20 ألف جنيه، ويشترك بنك الإسكان مع المصرف المتحد في المركز الخامس، حيث تصرف سيدة واحدة فقط في كل منهما، أمل سمير من بنك الإسكان وتصرف 39 ألفًا و930 جنيهًا، وعزة رضوان من المصرف المتحد وتصرف شهريًّا 33 ألف جنيه، أما البنك الصناعي فيحتل المركز الأخير، وذلك لعدم مشاركة السيدات في هذه المكافأة الشهرية، واقتصار الصرف على قيادات البنك فقط من الذكور، وعلى رأسهم بالطبع رئيس البنك، ويتضح من الأسماء السابقة أن السيدة لوريس مديرة الصندوق، وزميلتها لبني هلال بالمركزي تحتلان قائمة أعلى مكافأة تصرف للسيدات من الصندوق، حيث وصلت مكافأة كل منهما إلى 115 ألف جنيه، وفي المركز الثاني من حيث ارتفاع المكافأة تأتي من نفس البنك رانيا المشاط حيث تصرف 92 ألف جنيه، وزينب هاشم من البنك الأهلي تحتل المركز الثالث بمكافأة تصل إلى75 ألف جنيه، وبولا حافظ من بنك مصر حصلت على المركز الرابع بمكافأة تصل إلى 68 ألفا و940 جنيهًا، وفازت زميلتها رانيا عبد الحكيم بالمركز الخامس بمكافأة بلغت 67 ألفا و500 جنيه، وبالنسبة لأصغر مكافأة، ففازت بها من البنك المركزي غادة قنديل، حيث تصرف 10 آلاف و750 جنيهًا في الشهر فقط، وبالنسبة لكوتة المسيحيين من مكافأة صندوق البنك المركزي لتطوير البنوك، للأسف نائب رئيس البنك المركزي لم يشرك معهم في هذه المكافآت سوي ستة مسيحيين فقط، بينهم ثلاث سيدات، وهن: مديرة الصندوق لوريس، نهال زكي من البنك الأهلي وتصرف 42 ألف جنيه، وعفت عبدالمسيح من بنك مصر وتصرف 23 ألف جنيه، وباقي الأسماء من الذكور، روبير أنطون في المركزي ويصرف 20 ألفا و900 جنيه، وأمين برسوم بالإسكان ويصرف 20 ألف جنيه، وأربي خورين كإلينيان بالأهلي ويصرف 28 ألفا و416 جنيهًا.

دفن الصندوق

بعد نشر تحقيق عن إتاوات البنوك بالقانون وتناول الصندوق وكيف يقتطع أموالًا من البنوك لرواتب كبار القوم بالبنوك العامة والمركزي في الوقت الذي تعاني منه الدولة من عجز كبير وصل إلى 134 مليار جنيه، فتلقيت اتصالًا من طارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري غاضبًا من استمرار فتح ملف الصندوق، والذي لا يكتب فيه سوى «الوفد»، وبرر السبب الحقيقي وراء الصندوق وهو جذب قيادات ماهرة لإنقاذ البنوك من الديون المُتعثرة التي كانت تعاني منها، وكان يجب دفع رواتب لهذه القيادات تعادل ما يحصلون عليه في البنوك الخارجية أو الخاصة في مصر. وقال عامر إن الصندوق سيتم إغلاقه خلال عام لانتفاء الغرض منه، فعدد الذين يتقاضون مرتبات من الصندوق كان يزيد على 400 خبير، وانخفض إلى 180 مستشارًا حاليًّا بعد تحويل مرتباتهم إلى البنوك التي يعملون بها، بالإضافة إلى الاستغناء عن بعض الذين لم يثبت كفاءتهم، موضحًا أن متوسط راتب المستشار من الصندوق 50 ألف جنيه، حيث يصرف سنويًّا 86 مليون جنيه من الصندوق كمرتبات على المستشارين، في حين أن إجمالي المرتبات في الجهاز المصرفي يصل إلى 4 مليارات جنيه. وقال عامر «الصندوق كان ضمن خطة لإصلاح الجهاز المصرفي من خلال الاستعانة بالكفاءات التي تستطيع قيادة الجهاز المصرفي والقيام بعملية الإصلاح إلا أنه كانت هناك مشكلة وهي أن مرتبات هؤلاء في السوق كبيرة مقارنة بمرتبات العاملين في البنوك العامة، فكان الحل في الصندوق، ولكن مع زيادة مرتبات العاملين في البنوك العامة بدأت ألفجوة في الانخفاض، وبالتالي يتم تحويل المستشارين للحصول على مرتباتهم من البنوك، بدلًا من الصندوق وتبقي عدد قليل سوف يتم تحويلهم خلال هذا العام ،وبذلك ينتفي الغرض من الصندوق. فالصندوق أنشئ لمرحلة انتقالية حتى يتم فيها تحسين الأجور في البنوك العامة وهو ما تم بالفعل مؤكدًا أن الكفاءات الموجودة والمستشارين لم يتم الاستعانة بهم بالواسطة أو المحسوبية كما تردد بعض الكتابات، ولكن تمت من خلال اختيار الكفاءات النادرة والتي استطاعت القيام بعمل الإصلاح المصرفي ، ولم يُنهِ عامر كلامه إلا بتحذير –

ربما كان المقصود منه أنا شخصيًّا– فقد حذر من الصورة المضادة التي تهدف إلى تشويه القطاع المصرفي ، حيث تسعى فلول النظام القديم لتهديد القطاع المصرفي والذي يعد خط الدفاع الأول للاقتصاد المصري ، خاصة أنهم يطالبون برحيل المستشارين والكفاءات في الجهاز المصرفي، مؤكدًا أنه سيرحل قبلهم لأنه لا يستطيع تحمل مسئولية الجهاز المصرفي ،وحمل عامر من كتب في هذه الموضوعات المسئولية. وأظهر عدم رضاه عن الانتقادات التي تنشر في ألفترة الأخيرة موضحًا أنه لا يوجد عدل في تقييم الوضع الحالي للجهاز المصرفي، مؤكدًا أنه يتم الاستعانة بشخصيات للحديث عن الجهاز المصرفي وهي لا تفقه شيئًا وتم طردها من العمل في البنوك لضعف خبراتها، ولم ينسَ عامر أن يذكرني بأن كل ما يتعلق بالصندوق ذهب للقيادات التي تحكم مصر (المجلس العسكري وحكومة شرف) موضحًا أنه لو وجدت فيه مخالفات أو فسادًا فلن تسكت عنه.

الوقائع المصرية – العدد ٢٦٧ في ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٥ ٣

قـــرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥

بلائحة النظام الأساسي

لصندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى النظام الأساسي للبنك المركزي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى ما عرضه محافظ البنك المركزي ؛

قـــرر :

الباب الأول

أحكام عامة

(المادة الأولى)

ينشأ صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفي وفقًا لأحكام المادة (٩٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويتبع البنك المركزي .



بسم الله الرحمن الرحيم

إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية
ورئاسة مجلس الوزراء و التخطيط
و التنمية المحلية و الإستثمار
ملف رقم ٣٠٢٩/٢١/٧٥
******

مجلس الدولة
قسم الفتوى
اللجنة الأولى
سجل اللجنة رقم ٦٢/٤١
****

السيد / وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة و بعد ..

نطلعنا على كتابكم الوارد لإدارة فتوى رئاسة الجمهورية و رئاسة مجلس الوزراء و التخطيط و التنمية المحلية و الإستثمار بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٠ بشان طلب الافادة حول مدى خضوع صندوق تحديث و تطوير القطاع المصرفى لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

و[illegible] وقائع الموضوع - حسبما يبين من الأوراق – فى أن القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ باصدار قانون [illegible] المركزى و الجهاز المصرفى و النقد نص فى المادة ٩٦ منه على إنشاء صندوق لتحديث انظمة العمل فى [illegible] القطاع العام . على ان يصدر بنظام الصندوق و العمل به والجهة التابع لها قرار من رئيس مجلس الوزراء . و بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥ بلائحة النظام الاساسى [illegible] المذكور . و بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨ طلب القطاع المختص بالجهاز المركزى للمحاسبات من رئيس مجلس [illegible] موافاته بالحسابات الختامية المعدة عن السنة المالية الاولى للصندوق المنتهية فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ [illegible] رقابة الجهاز بشأنها و بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ ورد للجهاز كتاب امين عام الصندوق يفيد عدم خضوع [illegible] لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات استنادا الى المادة الرابعة عشرة من لائحة النظام الاساسى للصندوق [illegible] رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على أن يعين مجلس ادارة الصندوق [illegible] . و قد وافق مجلس الادارة على اختيار مكتب حازم حسن و شركاه للقيام بهذه المهمة ، فضلا عن [illegible] العشرين من هذا القرار تلزم مجلس الادارة بان يعد خلال الثلاثة اشهر التالية لانتهاء السنة المالية [illegible] على مجلس الوزراء يتضمن نشاط الصندوق و حساباته الختامية و مركزه المالى ، بالإضافة الى [illegible] الصندوق عن البنك المركزى حيث يديره مجلس ادارة مستقل عن مجلس إدارة هذا البنك ، و يمثل رئيس [illegible] الصندوق فى صلاته بالغير وفقا لنص المادة ١٩ من اللائحة و له حساب خاص مستقل وفقا لنص [illegible] من اللائحة . و يرى الجهاز خضوع الصندوق لرقابته إستناداً الى ان غالبية اموال الصندوق اموال عامة [illegible] الموضوع قامت إدارة الفتوى بعرض الموضوع على هيئة اللجنة الأولى لابداء رايها القانونى.

[illegible] على ذلك نفيد ان هذا الموضوع عرض على هيئة اللجنة الأولى بقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها [illegible] ٢٠٠٨/١/٢٣ فاستعرضت نص المادة الأولى من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ [illegible] المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ على أن :" الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات [illegible] اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية ، و تهدف أساساً الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة و اموال [illegible] العامة الأخرى و غيرها من الأشخاص المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما تعاون مجلس الشعب فى [illegible] فى هذه الرقابة ، و ذلك على النحو المبين فى هذا القانون "



المجموعة المتحدة

معالي المستشار النائب العام

تحية طيبة وبعد...

مقدمه لسيادتكم كلا من:

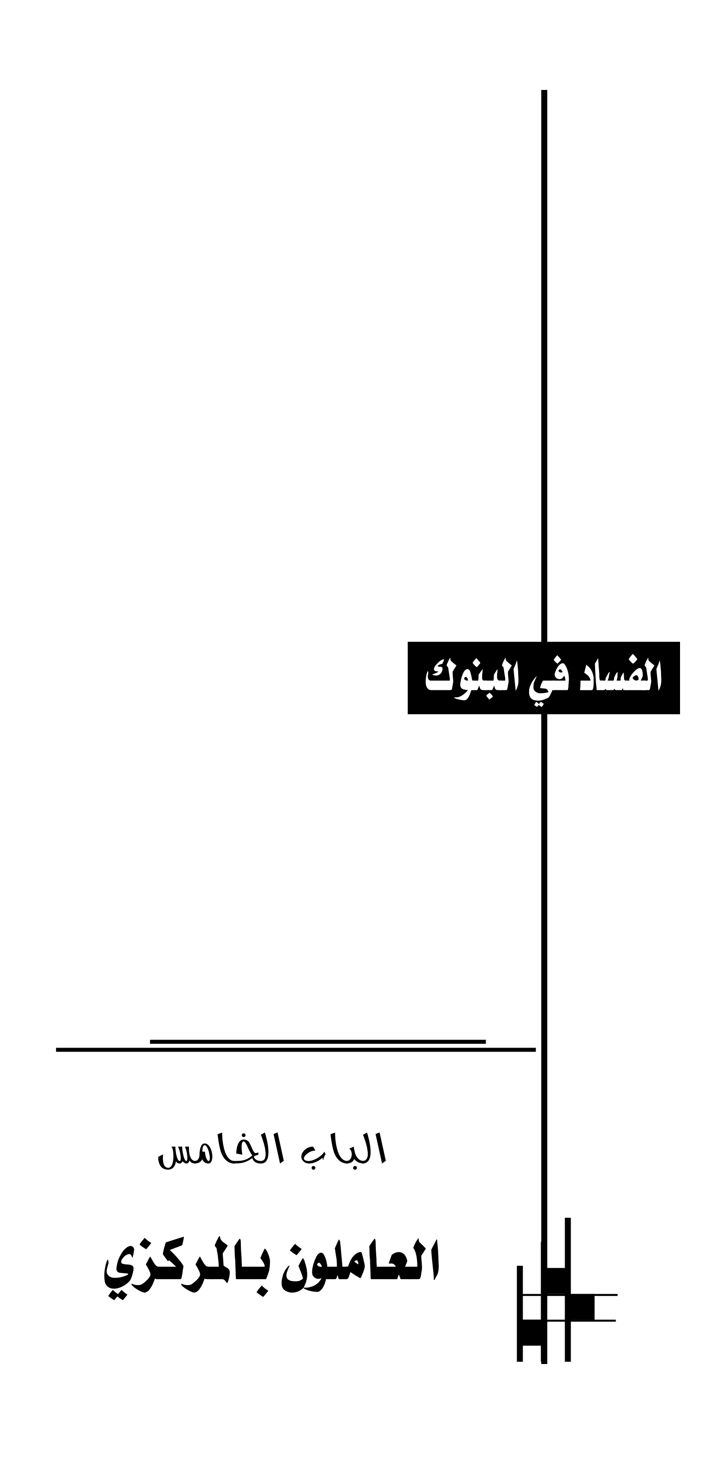
١. الأستاذ/ محمد عبد الرحمن مدير عام التخطيط للإسكندرية ووجه بحري ببنك مصر ومحله المختار المجموعة المتحدة – محامون مستشارون قانونيون والكائن مقرها بـ ٢٦ أ شارع شريف – عمارة الايموبيليا – البرج البحري – الدور الثاني – شقة ٢٣٩ – عابدين – القاهرة، ويمثلها في هذا البلاغ الأستاذ/ إيهاب [illegible] المحامي بالنقض ومعه الأستاذ/ عبد الحميد سالم المحامي بالاستئناف والأساتذة/ محمود راضي ومحمد علي ووسام أبو رحاب المحامون بالقاهرة.

ضد

١. السيد الأستاذ/ فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري الكائن مقره بـ ٣١ شارع قصر النيل – القاهرة.
٢. السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري الكائن مقره بـ ١١٨٧ شارع كورنيش النيل – القاهرة.
٣. السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة بنك مصر والكائن مقره بـ ١٨ شارع طلعت حرب – القاهرة.
٤. السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة والكائن مقره بـ ٦ شارع مصطفى أبو زهرة – خلف الجهاز المركزي للمحاسبات – مدينة نصر – القاهرة.

الموضوع

إنشاء البنك المركزي المصري صندوق التجديد والتطوير وإعادة الهيكلة الإدارية للبنوك والممولة من الاتحاد الأوروبي (كمنحة أجنبية) لتطوير الجهاز المصرفي المصري. هذا وقد قام السيد محافظ البنك المركزي بالتعاون مع عدد من البنوك المملوكة للدولة بمخالفة الاتفاقية المنظمة لتلك المنحة والمصروف في غير الأغراض المخصصة لها، حيث دأب المشكو في حقهم على تعيين عدد من المستشارين في مستوى الإدارات العليا للبنوك، ويتقاضى هؤلاء المستشارين أجورهم على دفعتين الدفعة الظاهرة والتي يتقاضاها من البنك بشكل رسمي والقدر



الباب الخامس

العاملون بالمركزي

العاملون تهميش لصالح الوريث

لم يشهد تاريخ البنوك في مصر مجزرة للعاملين بالبنوك مثل التي حدثت خلال السنوات الثماني الماضية، وكأنهم السبب فيما وصل إليه حال البنوك من تعثر، وفساد، ونهب أموال البنوك، في حين أن المجزرة كان يجب أن تتضمن قيادات البنوك في هذا العصر، وعلى رأسهم إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي المصري الذي كانت معظم الديون المُتعثرة في عصره، ولكن المفاجأة أنه تم تكريمه برئاسة بنك يقضي به ما تبقي من سنوات عمره وهو بنك مصر إيران للتنمية، كما تم تجاهل محاسبة أي رئيس بنك إلا رئيس بنك القاهرة الذي مات في السجن ، في حين أن من تسببوا في دخوله السجن أحرار لم يحاسبهم أحد حتى الآن وهما رامي لكح ومحمد نجيب اللذان كانا متهمين معهم، ولكننا وجدنا أيضًا محافظ البنك المركزي يكرمه بعد سنوات اعتقد فيها أن الناس نسيت ما حدث في عام 2001، وقام بتعيينه نائبًا لبنك مصر عام 2010.

ومن تجاوز عمره 45 عامًا يُحكم عليه بالإعدام الوظيفي في الجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي والبنوك العامة، إلا من يعيش تحت مظلة المعارف والأقارب وأهل الثقة، والخروج من البنوك بطريقتين إما بالمعاش المبكر أو (التطفيش) عن طريق الاستعانة بشباب بدون خبرات مصرفية وبمبالغ خيالية، يتم تعيينهم في درجة وظيفية أعلى ممن قضي أكثر من 30 سنة في البنك، ويلحق بدرجته صفة مستشار حتى يتجاوز راتبه ما بين (100 و250) ألف جنيه شهريًّا، يدفع من أموال صندوق تحديث بنوك القطاع العام والذي يرفض محافظ البنك المركزي إخضاعه للجهاز المركزي للمحاسبات.

«فضلت الخروج إلى معاش مبكر احترامًا لتاريخي الذي يتجاوز 35 عامًا في العمل المصرفي» بهذه العبارة بدأ الدكتور عزت عبد الله – خرج إلى معاش مبكر من أحد البنوك – كلامه مشيرًا إلى أن الخبرة المصرفية تأتي من خلال التراكم والاكتساب، وبالتسلسل الوظيفي في الهرم الوظيفي داخل البنك لا أن يتم القفز إلى مدير عام لمجرد أنه عمل ثلاث سنوات في الخارج. وأوضح أن هناك من يدعي أن الخبرات المصرفية القديمة لا تتمتع بالوسائل الحديثة مثل الحاسب الآلي واللغة وهذا غير صحيح، فلديهم هذه المهارات إلى جانب حصولهم على الدكتوراه والدبلومات المتخصصة في المصارف، ويكفي سنوات الخبرة

وما عاصروه من مشاكل مرت على الجهاز المصرفي. منتقدًا انتقال مصرفي من بنك إلى آخر بحثًا عن الراتب الأعلى، في الوقت الذي يحمل معه أسرار البنك الذي كان يعمل فيه. مؤكدًا أن ما يحدث يهدد الجهاز المصرفي. ومن جانبه أكد الدكتور مجدي عبد الفتاح – خرج إلى معاش مبكر– أن البنوك معمل لتدريب الخبرات فكيف لموظف لم يعمل في البنوك يصبح مديرًا عامًا، فهؤلاء لن يستطيعوا التعامل مع المشاكل، مشيرًا إلى أن المصرفي الذي قضي ما يزيد على 30 عامًا من عمره في البنك عندما يجد نفسه تابعًا لشباب بدون خبرة، ويتقاضي في الشهر ما حصل عليه من البنك خلال سنوات عمره، فلابد أن يفكر في ترك البنك، ويؤكد الخبير المصرفي أحمد آدم – خرج إلى معاش مبكر، ولم يتجاوز عمره 47 عامًا– أن هناك موجة جاءت في عام 2002 لتولي قيادات البنوك على حساب الخبرات المحلية وفشلوا، ثم جاءت موجة جديدة من المدارس الأمريكية، لتولي القيادة ولم تقدم شيئًا بل هناك مشاكل كثيرة، ومخاطر نتيجة لتآكل ودائع العملاء، وإتباع سياسة نقدية غير سليمة لم تراع ظروف المصريين الذين يعتمدون على عوائد الودائع، مشيرًا إلى أن الاعتماد على فكر المدرسة المصرفية الأمريكية يعرض الجهاز المصرفي للخطر. وطالب الدكتور جمال زهران عضو مجلس الشعب الذي تقدم باستجوابين حول البنوك العامة بضرورة حماية المال العام في البنوك العامة، ومواجهة تعيين المعارف والأقارب على حساب الخبرات، والحد من ألفروق الشاسعة بين العاملين في البنوك العامة والتي ستؤدي إلى تدمير البنوك العامة في ظل عدم الرضا بين العاملين في البنك المركزي والبنوك العامة.

وندد أحمد قورة رئيس البنك الوطني المصرفي بما يحدث في الجهاز المصرفي مؤكدًا أنه لم يتم تمويل مشروعات حقيقية منذ بداية الإصلاح المصرفي، ويتم التعيين في البنوك وفقًا للواسطة والأقارب وأبناء المسئولين، وهو ما يجعل الجميع صامتًا على ما يحدث في هذه البنوك، رغم ضعف أدائها وتعاملها مع ملفات التعثر بشكل سياسي دون مراعاة لأموال المودعين.

وطالب محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر السابق ورئيس البنك الأهلي السابق بضرورة إعادة النظر فيما يحدث في الجهاز المصرفي، وخاصة المرتبات الضخمة التي تحصل عليها القيادات الشابة، مقارنة بمرتبات قدامي العاملين في البنك، مؤكدًا ضرورة فرض رقابة الدولة للحد من هذه الظاهرة.

وقال مدير ائتمان في أحد البنوك إن رئيس البنك طلب منه تقديم استقالته حتى يتم تعيينه مستشارًا بـ 70 ألف جنيه، مقابل ما يتقضاه الآن 7 آلاف جنيه، إلا أنه رفض مشيرًا إلى أن البنوك شهدت لأول مرة اعتصامات للمطالبة بحقوق العاملين.

ووصف عتريس المرشدي (مستشار مصرفي) حالة الموظفين في البنوك العامة بالإحباط نتيجة لتعيين قيادات بدون خبرة، وتجاهل الخبرات المتواجدة في البنك، وبمرتبات خيالية، مؤكدًا أن هذه السياسة تخلق حالة من الطبقية بين العاملين في البنوك ،مما يؤثر على أداء البنوك إلى جانب أنه يقضي على جيل الوسط في القطاع المصرفي، ويدفع كل مصرفي شاب إلى البحث عن واسطة ليتم تعيينه مستشارًا بمبالغ مرتفعة، هذا ما يحدث بشكل عام في البنوك العامة والمتخصصة فماذا عما يحدث في البنك المركزي الذي من المؤكد أنه الرقيب والقدوة الحسنة لجميع البنوك، وأن إدارته لابد أن تتمتع بأفضل الكفاءات المصرفية ليس في مصر فقط وإنما في العالم كله.

حركة الترقيات

شهد البنك المركزي المصري عملية تفريغ للقيادات المصرفية، وفي المقابل تم تعيين خريجي الصيدلة وطب الأسنان والطب البيطري والبشري ومهندسي حاسب إلى وكمبيوتر وزراعة في البنوك، هو ما أدي إلى انفجار الوضع بعد ثورة 25 يناير 2011، وقامت قيادات البنوك بإغلاق البنوك ووضع المسكنات المؤقتة، فهناك حالة من الغليان في البنك المركزي بسبب عدم العدالة بين المستشارين والعاملين المتعاقد معهم البنك وبين قدماء العاملين بالبنك. وقال العاملون بالبنك المركزي في مذكرة إن البنك المركزي فرق في المرتبات والأجور والمزايا النقدية والهيكل الوظيفي، بين من دخلوا حديثا إلي البنك المركزي أيام العقدة وبين قدماء الموظفين، حيث تم وضعهم على هيكل درجات وظيفية أعلي بكثير من قدماء العاملين بالبنك المركزي والذين يتمتعون بخبرة عالية ودرجات علمية مؤهلة أكثر. كما لا يوجد عدالة في معدلات زيادة المرتبات والبدلات للمستشارين، حيث بلغت الزيادة لهم في إحدى السنوات 30٪ ،على الرغم من ارتفاع مستوى مرتباتهم بما يزيد من ألفجوة بين العاملين. وقدم المركزي العديد من المنح والدورات التدريبية بالخارج والداخل للعاملين الجدد (بعقود) مع عدم إلزامهم برد المبالغ التي صرفها البنك عليهم أو الالتزام بخدمة البنك لفترة محددة بعد عودتهم من تلك المنح، وهو ما دفع حالات إلى ترك البنك بعد حصولها على الدورات المكلفة، وحصلوا أيضًا على جميع مستحقاتهم وشهادة خبرة من البنك المركزي في الوقت الذي يتم تجاهل قدماء العاملين، كما يتم قبول تمويل الدراسات العليا للعديد من الحالات التي بدأت في الدراسة بها بالفعل قبل التحاقهم بالبنك في حين أن جميع المعينين يفرض عليهم التوقيع على تكاليف الدورة ،وفي معظم الأحيان يكون على بياض بالمخالفة للقانون، ويتم التعهد بسداد قيمة جميع الدورات التدريبية في حالة تركه للعمل خلال ثلاث سنوات من الحصول عليها.

والغضب أيضًا بسبب حركة الترقيات التي رغم أنها وصفت بأنها أكبر حركة في تاريخ البنك تمت لامتصاص غضب العاملين بعد سنوات طويلة من الظلم. فقد أصدر البنك المركزي حركة ترقيات للعاملين بالبنوك اعتبارًا من 1 يوليو 2010 وألحق بها حركة ترقيات 1 يوليو 2011 وقرار المحافظ رقم 23 لسنة 2011 بترقية، إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة اعتبارًا من 1 يوليو 2010، كل من نادية شكري بقطاع العلاقات والاستثمارات الخارجية ومحمد محب بقطاع المراجعة الداخلية وإسماعيل السيد وصابر أحمد بدار طباعة النقد ،وذلك بالقرار رقم 23لسنة 2011.

وقرار المحافظ رقم 24 لسنة 2011بترقية ،إلى وظيفة مدير إدارة عامة، كل من فاتن عبد الخالق بإدارة العمليات الخارجية وكريمة سعيد وممدوح عبد الشافي وأحمد السيد بإدارة حسابات الحكومة، وأمثال حسنين ومحمد السعيد وموسي إبراهيم ومني محمد نشأت فايق مصطفي حسن بدار طباعة النقد. وهاشم فريد وصلاح محمد بقطاع الاقتصاد الكلي ومحمد عبد المحسن بالخزينة وأمينة صدقي وكريمة أحمد بمكتب المحافظ وريمون فريد وإسماعيل محمد بالحسابات ، وطارق عثمان وأمين محمد بفرع المهندسين، ومحمود عبد المنعم بإصدار النقد وعصام الدين أحمد بفرع القاهرة ومصطفي فتحي بإدارة الاستثمارات الخارجية والمراسلين وعصام الدين عبد الواحد بوحدة مكافحة غسيل الأموال. وقرار المحافظ رقم 25 لسنة 2011 بترقية، إلى وظيفة نائب مدير عام، كل من نبيلة عزت ومجدي عبد الواحد ومني منصور وزينب إبراهيم وهشام عباس وثناء عطية وأسامة محمد رزق بدار طباعة النقد، وعزت سمير بإدارة تجميع المخاطر ومحمد عبد الهادي بالاستثمارات الخارجية والمراسلين ووائل رفيق بوحدة مكافحة غسيل الأموال وهدي عبد المجيد وسامي محمد مدني ويسري محمد عبد الرحمن بالاقتصاد الكلي، وأحمد عبد الله وعادل محمد إبراهيم بفرع الإسكندرية، وأن حسين بمكتب المحافظ وعبد الحكيم على بقضايا البنوك والنقد الأجنبي والشكاوى، ومحمد عبد الرحمن بالتعليم والتطوير، وصلاح موسي وماهر عبد اللطيف بفرع المهندسين، وعاطف محفوظ وجمال عبد المجيد وسناء يحيي ومني سيد وماجدة سيد ونادية أمين وماهر منصور وسلوى محمد وخالد عبد السلام وفاروق محمد وعادل عبد الجابر وأحمد حسن قطب والسيد إبراهيم ومحمد عبد الحفيظ وصبري أمين ومجدي إبراهيم

وظريف قرياقوس وجيهان حسين وليلي إبراهيم وسلوى سيد وهويدة حسن وهشام عبد المنعم ومشهور أحمد عبد الجواد بفرع القاهرة. وناصر أبو الخير وجمال مصطفي وفاطمة أمين بإصدار النقد وعلى عوض الطرابيلي بالرقابة على النقد الأجنبي وعنتر السيد بإحصاءات النقد الأجنبي وأحمد عابد وعصام الإمام بتفتيش بنوك وأحمد رجب بشئون العاملين ووفاء إبراهيم بالقروض الخارجية ونجوى نجيب بالدين الخارجي وعاطف يوسف بالحاسب الآلي والحفظ والميكروفيلم ووائل محمد بقطاع الإدارة المالية وصابر طلعت وخالد السيد بالرقابة المكتبية وسمير الشناوي بميزان المدفوعات.

وقرار المحافظ رقم 26 لسنة 2011 بالترقية، إلى وظيفة مدير مساعد ،كل من محمد سلامة وإيهاب الدين فكري وحسام محمد وفوزية نور الدين وصابر عبد العزيز ووائل رمضان الفحام ومحمد فؤاد وشريف جمال وإيمان الهادي وخالد عبد الكريم وكاميليا عيد مهدي وحنان مصطفى ومحمد عياد ومحمد شحاتة ورفعت سليمان وأحمد يوسف وعماد عبد الحليم وعاصم فؤاد وجيهان حسني ومجدي عبد الحي ومحمد عبد القوي ومحمد مبروك وشريف الشرنوبي وعثمان محمد ويحيى نافع وأسامة عبد المنعم وجلال غانم ووفاء محمود منصور وهشام محمود حافظ وبدوية أحمد عبد الحميد وحازم صلاح الدين وعفاف نظمي بخيت ونبيلة محمد وناهد محمد عبد المعطي وأم محمد خميس ومحمد إبراهيم الدسوقي وأيمن محمد فكري ومحمد عبده ريحان ومحمود فوزي عطية وأشرف سعيد وحسن عبد الغني وجيهان السيد خميس وأشرف كامل عبد العليم وحسين محمود ومسعود عبد الكريم وداد روفائيل وحنان على إسماعيل ومحرم نبيل رشيدي وحازم على عبد الخالق وأحمد محمود يحيى وهاني عبد الله وأشرف سعيد عبد السلام وزكريا عبد الستار عبد الرحيم ومحمد صلاح أبوالمكارم وعادل محمد يوسف وغادة محمد موسى وأماني إسماعيل رأفت وإيمان محمد شحاتة ومحمد سيد محمود وخالد حامد داود وعادل محمد نجم وصابر مصطفي الدريني وطارق يوسف عبد اللطيف ومحمود محمد كامل ومصطفى حسين محمد ومحمد عبد المحسن ومحمد عبد الله ياسين ومجدي محمد القحافي وهدية حسين حسانين وعصام حسونة ومنتصر عبد العليم ومنال محمد أبو الجود وأماني عبد الغني

وجيهان محمد عبد الباقي وحنان إبراهيم النبراوي وآمال مختار منصور وخالد سيد عبد الوهاب وأحمد عمارة فرج وهشام سامي إبراهيم وممدوح عبد الشافي إبراهيم وأحمد سمير سويدان وعماد حمدي الرشيدي ومحمد إسماعيل وخالد حسن وإيهاب محمد السيد وثروت نادي بسالى وممدوح ثروت بليغ وأحمد سعد سيد وحمدي عبد الصبور وأحمد عبد الرحمن وحسانين سيد وخالد عبد الكريم رفاعي وعبير فؤاد على إبراهيم.

وأصدر محافظ البنك المركزي المصري القرار رقم 27 لسنة 2011 بترقية 147 موظفًا بالبنك إلى وظيفة كبير مصرفيين وإداريين وفنيين بالبنك المركزي. وتنص المادة الأولى على ترقية 106 موظفين إلى وظيفة كبير مصرفيين بالإدارة العامة اعتبارًا من يوليو 2010 ،وشملت الترقية كلًا من مديحة عقبي ومنى إبراهيم ونعمت عبد الله ومرفت نصر ونصرة ثابت وابتسام فوزي وهدى أحمد وأحلام ممتاز وزينب محمد وسامية جمال وماجدة غريب وسوسن غالي وراوية محمد وفاطمة محمد ورضا عبد المجيد ومسعد سعد ونصرة محمد ومادلين زكي وآمال الصاوي ورويدا إمبابي وماجدة محمود ومونا إبراهيم وسامية سالم عزلان وأماني جودة حسن وسناء محمود إبراهيم وماجدة عبد الهادي ومنى عبد الغني وعزة محمد عبد الرحيم ومرفت حسنين ووفاء محيي الدين وإيمان عبد الخالق وفريال محمد وسناء حنا ومنى حسن سليمان وأحلام محمد وزكريا فهمي ومحمد محمود سالم وعلى حسن وسامية عوض وهويدا فتح الله وآيات عبد السلام وعزه عبد الغني وعنايات زكريا وتريزا بسخرون وعلى سليمان وهدى محمد إبراهيم وجميلة طلبة وفوزي فوزي السيد ومحمد منصور وميرفت فوزي وفاتن مختار ورضا مغاوري ومني أحمد حسين ومني أحمد قاسم وزينب سعد حامد ونجوى حسين أحمد ونعمة أحمد محمد وإيمان أحمد السرطاسي وأحمد بكري ومرفت إبراهيم رشدان وليلى حسين وزينب المحمدي ووفاء فهمي ونفيسة حسني وأمثال محمد وحسين السيد تاج الدين وهناء محمود ومنى سليمان وعايدة عادل ونشوة محمد عبد القادر وعايدة قطب وأميره محمد مختار ومرفت الجيوشي ويسرية محمد وأحمد سيد مصطفى وسميرة حسن وسومية حسن عبد الغني وسناء على محمود ورضا جميل وهدى محمد موسى ومجدي العوضي وفتحية محمد محمود وممدوح صادق عزيز ومنى أحمد محمد وعايدة دسوقي إبراهيم وعزة عبد الغني وصفية سيد محمد ومنال عبد القادر

وحسن عبد الحليم ومحسن حسنين ومحاسن توفيق ومنال حسني ومنال حسن السويسي. وعواطف أبو وافي وحسن محمد وشريفة محيي الدين ومحمد إبراهيم وهدى عبد الله وعصام رمضان ومنى محمد وليلى محمد أمين وعفاف عبد العظيم ومنى محمد عبد المنصف وسهام إسماعيل دهيس وصباح خليل إبراهيم وفايزة إسماعيل وماجد طنطاوي.

وتنص المادة الثانية على ترقية 20 موظفًا إلى وظيفة كبير إداريين بالإدارة العامة وهم محمد شعراوي وسلوى صفوت ومنى أبو العزم وسامية يعقوب ونجلاء إبراهيم وسامي عبد الفتاح وفردوس إبراهيم وعزة عبد المسيح وسامي عبد المجيد وعزه عبد الله وأبو بكر قاسم ونجاة أنور وأمل عبد الفتاح وكمال داود وسناء حسين وعبد الوهاب وهبة وخالد إبراهيم وسهام عبد الكريم وفتحي خيري وصالحة إبراهيم.

وتنص المادة الثالثة على ترقية 21 موظفًا إلى كبير فنيين بالإدارة العامة وهم قدري سيد وأسامة حسين وفضل الكريم وذكري إسماعيل ومحمود فؤاد وسلامة أحمد وعزمي يحيي وعادل أنطوان ورمضان محمد وسعيد صابر ومحمد إبراهيم وعرفة حنفي وحسام محمد وأبو بكر مصطفى ومحمود أحمد وحمدي عبد الرحيم ومحمد عبده وسيد محمد وماهر حسن عبد المجيد والشحات عبد الحفيظ وأحمد عبد الرازق الأطفيحي.

وبعد تأجيل حركة ترقيات المحامين، بسبب عودتهم للإشراف القضائي، إلا أنهم تم ترقيتهم وأصدر محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة القرار رقم 63 لسنة 2011 بترقية عشرة محامين بالإدارة القانونية، بعد تأخر ترقيتهم نتيجة لطلب مساعد وزير العدل التفتيش عليهم وفقًا لقرار البنك المركزي وحكم المحكمة الأخيرة بعودة تبعية الإدارات القانونية لوزارة العدل. وتم ترقية كل من محمد قاسم وخيري صادق وثناء المغربي إلى وظيفة مدير عام ووجيه قطب وناهد محمد ومحمود الرزاز إلى مدير إدارة عام ومحمد رشدي إلى مدير مساعد وحسام حسن إلى رئيس قسم وسارة طارق إلى محامٍ عالٍ وهند عبد المحسن إلى محامي أ. وقال هشام رامز نائب محافظ البنك المركزي إن ترقية المحامين جاءت بعد موافقة وزارة العدل على ترقيتهم والتي توقفت بعد قرار إخضاع الإدارات القانونية لوزارة العدل. موضحًا أن هذه الترقية كانت مؤجلة لحين وصول قرار وزير العدل بترقيتهم.

البنك المركزي المصري

قرار المحافظ رقم (٦٠) لسنة ٢٠١١

المحافظ ،
بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد ،
وعلى لائحة العاملين بالبنك المركزي المصري ،

قـــرر

(المـــادة الأولى)

أولاً :- المعينين

زيادة المرتب الأساسي والراتب المصرفي والأجور المتغيرة بنسبة ١٥% وذلك اعتبارا من أول مارس ٢٠١١

ثانيا :- المتعاقدين

زيادة إجمالي المكافأة بنسبة ١٥% اعتبارا من أول مارس ٢٠١١ .

(المـــادة الثانيـــة)

إضافة العلاوة الاجتماعية لجميع العاملين بالبنك بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي اعتبارا من أول ابريل ٢٠١١

(المـــادة الثالثـــة)

على الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية تنفيذ هذا القرار .

د. فـــاروق العقـــدة

صدر في ٦ / ٣ / ٢٠١١

قرار المحافظ رقم (٣٢) لسنة ٢٠١١

المحافـــظ ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد ،

وعلى النظام الأساسي للبنك المركزي المصري الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد ،
وعلى لائحة العاملين بالبنك ،
وعلى الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك ،
وعلى محضر لجنة الإدارة العليا بتاريخ / / ٢٠١١ ،
وبناء على ما ارتآه السيد المحافظ ونائبه ومستشاره الأول.

قـــرر

(المادة الأولـــى)

يرقى كل من السادة المذكورين بعد إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة الموضحة قرين اسمـــه ، وذلك اعتبارا من ١/٧/٢٠١٠ وهم :-

١) نادية شكري محمد حسـون	قطاع العلاقات والاستثمارات الخارجية
٢) محمد محب أحمد عبد الحميـد	قطاع المراجعة الداخلية
٣) اسماعيل السيد محمد حجـازي	التخطيط والمشتريات/دار طباعة النقد
٤) صابر احمد موسى عويضـه	طباعة أوراق النقد/دار طباعة النقد

(المادة الثانيـــة)

على الإدارة العامة لشئون العاملين تنفيذ هذا القرار

د. فـــاروق العقـــدة

صدر في : ٢٨/٤/٢٠١٠

لجنة التظلمات

رفض الكثير من العاملين حركة الترقيات فنحو 156 مديرًا مساعدًا تم ترقيتهم في يوليو 2007 يستحقون الترقية لنائب مدير عام وحصلوا على تقارير تميز إلا أن الحركة الأخيرة قامت بترقية 48 نائب مدير فقط، معظمهم كانوا ممن شاركوا في الوقفات الاحتجاجية من إدارات الرقابة على البنوك ودار الطباعة وبعض المقربين للقيادات العليا. وشملت الحركة ترقية كريمة أحمد بمكتب نائب محافظ البنك المركزي هشام رامز لدرجة مدير إدارة عامة بعد ثلاث سنوات فقط ، وأحمد كامل الجزار لدرجة مدير عام والذي شغل الوظيفة السابقة في يناير عام 2008، بالندب، وفاطمة حسن رقيت لنائب مدير عام على ثلاث سنوات فقط وكلاهما بإدارة محمد عرفة وكيل المحافظ للموارد البشرية. وتم ترقية ،على ثلاث سنوات، كل من وائل محمد عبد الدايم لدرجة نائب مدير عام من يوليو 2010 على مدة ثلاث سنوات فقط، بإدارة محمد فودة وكيل المحافظ المساعد للإدارة المالية. كما تم ترقية كل من نجوى محمود وحسين شريف وصالح إسماعيل وشريف عاشور ونبيل موريس وماهر طلبة ومحمد حسن إلى درجة مدير عام بالرقابة على البنوك وأحمد صلاح وأشرف حامد وأشرف السيد وجمال مصطفى ورأفت فوزي وأحمد إسماعيل ومحمد التهامي وعصام عبد المعز وصلاح شحاتة وعبد الفتاح مرزوق ورأفت حسين والسيد يحيي وهشام محمد لدرجة نائب مدير عام بالرقابة على البنوك. واعترض العاملون على تشكيل لجنة التظلمات التي شملت محمود عبد العزيز مستشار محافظ البنك المركزي وجمال نجم رئيس قطاع الرقابة على البنوك وكلاهما أصدر حركة الترقيات الأخيرة.

ووصل الأمر بعد التجاهل التام لمطالب العاملين بالبنك المركزي إلى إرسال رسائل للمجلس العسكري ورئيس الحكومة ووزير المالية للمطالبة بتدخلهم لحل المشاكل داخل البنك والتي ستؤدي إلى الانفجار في حالة عدم الاستماع إلى مطالب العاملين بالبنك ورحيل المستشارين وخاصة محمود عبد العزيز.، وجاء ذلك بعد فشل اللجنة النقابية بالبنك على مدي الأسابيع الماضية في مقابلة هشام رامز نائب محافظ البنك المركزي لعرض مطالب العاملين بالبنك. وقال العاملون إن هشام رامز تفرغ لسماع مجموعات العشرين المشكلة من البنوك العامة الأخرى، في حين تجاهل مطالب العاملين بالبنك المركزي، وأهم مطالبهم تتمثل في إقالة محمود عبد العزيز الذي يقترب عمره من الـ 70 سنة، ويتقاضي مبالغ خرافية من البنك المركزي والصندوق وعضويته في مجالس إدارة بنوك أخرى بالمخالفة للقانون تتجاوز الـ 200 ألف جنيه، وإقالة جميع المستشارين بالبنك وخريجي كليات الهندسة والزراعة والآداب وغيرها خاصة أنهم يحتلون مناصب حساسة في البنك المركزي ، مما يؤدي إلى خسائر بالمليارات بسبب عدم خبرتهم في هذا المجال مؤكدين ،على سبيل المثال، أن هناك محمد عبد الحميد موسى تم تعيينه في البداية مستشارًا بمبالغ فلكية ؛لأنه ابن عبد الحميد موسي محافظ بنك فيصل وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني ، ثم نقل إلى مدير إدارة في أهم جهاز بالبنك المركزي وهو الرقابة والإشراف، مما يدل على مدى الاستهانة بعمل البنك المركزي الذي امتلأ بشخصيات على صلة بالحزب الوطني وليس لهم خبرة بالعمل المصرفي. وطالبوا بإلغاء لجان الترقيات وإتباع المعايير التي طبقت في البنوك العامة. وحتى تاريخه (أكتوبر 2011) لم يصدر البنك المركزي ما وصلت إليه لجنة التظلمات لتصحيح الوضع الخطأ في حركة الترقيات الأولي بما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل البنك المركزي.

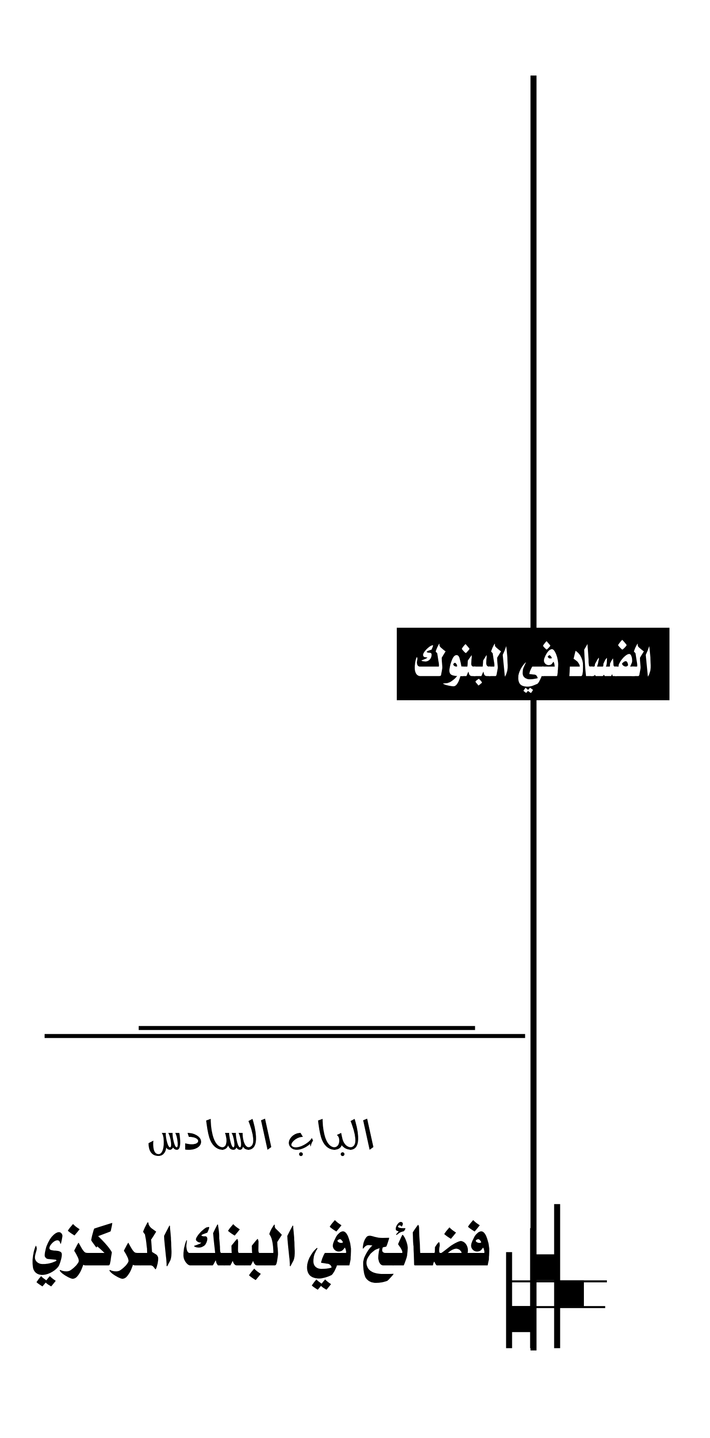
المناصب القيادية يسيطر عليها خريجو الزراعة والهندسة والفنادق

كشفت مستندات حصلنا عليها عن فضائح كبيرة وكثيرة داخل البنك المركزي المصري، تشبه قصص ألف ليلة وليلة ؛لأنها أشياء لا تحدث إلا في الخيال، تكشف لنا عن كيف كانت تدار الأمور في أكبر شريان من شرايين الاقتصاد المصري، والذي كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى حالة التدهور الاقتصادي التي نعيشها رغم كذب الأرقام المضللة لحكومة نظيف حول النمو الاقتصادي، كما تكشف عن كذب مروجي الإصلاح المصرفي في مصر، والذي بُني منذ عام 2004 على دعاية كاذبة لا تمُت للواقع بأي شيء، ومنها الاستعانة بقيادات مصرفية ذات خبرة عالمية لتولى المناصب القيادية في البنوك للارتقاء بها. تشير المستندات إلى أن قيادات البنك المركزي من خريجي كليات الزراعة والهندسة والفنادق، الحقوق يتقاضون مبالغ كبيرة من البنك المركزي ومن صندوق تحديث البنوك العامة والذي يرفض محافظ البنك المركزي رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات عليه، بل جعل المراقب الخارجي على الصندوق هو حازم حسن الذي هو أيضًا عضو في مجلس إدارة البنك المركزي، وهو الذي يسيطر على مراجعة أغلبية ميزانيات البنوك في إشارة واضحة لتضارب المصالح.

من هؤلاء محمد فودة مهندس كهرباء ويشغل موقعًا حساسًا في البنك المركزي يتمثل في وكيل محافظ مساعد القطاع المالي والمحاسبات، ونتيجة لخبرته الكبيرة في مجال الكهرباء تم تعيينه عضوًا في مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي، وتم شراء سيارة نيسان له بسائق، ويتقاضي من البنك المركزي 25 ألف جنيه بخلاف الصندوق ولم يكتفِ بذلك بل جاء بصديقه في شركة زيروكس طارق شتا وأصبح مدير إدارة للقطاع المالي وحاصل على بكالوريوس التجارة 1985 ويتقاضي 30 ألف جنيه بخلاف الصندوق. وإيهاب قاسم بكالوريوس زراعة يشغل موقعًا حساسًا في البنك المركزي يتمثل في وكيل محافظ العمليات المصرفية ويصل راتبه إلى 26 ألف جنيه بخلاف الصندوق، ومحمد عرفة مهندس ميكانيكا ويشغل وكيل محافظ لتنمية الموارد البشرية مخصصة له سيارة باسات وراتبه 36 ألف جنيه بخلاف الصندوق وكريم البناء والذي يطلق عليه الطفل المعجزة في البنك المركزي ،لأنه من دفعة 1995 ويشرف على فرع الإسكندرية وبورسعيد والمهندسين وخزينة محمد فريد وحاصل على بكالوريوس التجارة.

وتشاهد العجائب في البنك المركزي فلا يوجد علاقة بين المؤهل والوظيفة فمثلاً أحمد هاشم خريج حقوق ويشرف على نظم المعلومات ومعاذ عبد العزيز بكالوريوس زراعة ويشغل مدير تقديم خدمات بالنظم والمعلومات ويتقاضي 20 ألف جنيه بخلاف الصندوق، ووليد على فرج خريج فنادق 1996 ،وتم تعيينه بالبنك المركزي عام 2008 كمدير للموارد البشرية وراتبه 18 ألف جنيه وحازم عبد العزيز خريج فنادق يعمل مستشارًا وراتبه 19 ألف جنيه وتامر الطويل حقوق 1991 ويعمل مدير عام موارد بشرية وراتبه 23 ألف جنيه ومحمد منصور سالم خريج هندسة 2002 وراتبه 25 ألف جنيه وكل هذا بخلاف الصندوق. ويُلاحظ من المستندات فروق كبير في المرتبات على نفس المسمي الوظيفي فمثلًا وظيفة محلل نجد أن مروة على دفعة 2001 بكالوريوس التجارة وإدارة الأعمال مرتبها 7 آلاف جنيه، وجابر مدحت رشاد دفعة 2003 تجارة 4 آلاف جنيه، وإيمان نبيل اقتصاد وإدارة أعمال 2005 راتبها 6 آلاف جنيه، وماريانا سمير رزق الله ، اقتصاد 2004 ، محلل اقتصادي 7 آلاف جنيه، وأحمد عبد العليم جامعة أمريكية 2005 محلل استثمار 19 ألف جنيه، وسوزان عبد المنعم اقتصاد 2004، محلل مالي 22 ألف جنيه، وعمرو ماجد بكالوريوس في الاقتصاد دفعة 2004 ويتقاضي 20 ألف جنيه، محمد على خريج اقتصاد 2004 محلل مالي استثمار راتبه 12 ألف جنيه، وهبة الله عبد العزيز تجارة إدارة أعمال 2003 محلل مالي راتبه 20 ألف جنيه، وياسمين محمد جامعة أمريكية 2006 محلل استثمار راتبها 12 جنيهًا، وياسمين علاء الدين جامعة أمريكية 2004 محلل استثمار راتبها 20 ألف جنيه، ومحمد مدحت غانم جامعة أمريكية 2005 ، محلل 8 آلاف جنيه، رانيا محمد الصاوي جامعة أمريكية 2007 محلل 10 آلاف جنيه، وسارة أسامة جامعة أمريكية 2007 ، نفس الراتب وعبد الرحمن صابر جامعة أمريكية 2006، براتب 10 آلاف جنيه، آية يحيي اقتصاد 2007 محلل مالي 9 آلاف جنيه، عبد الرحمن بهي الدين جامعة ألمانية 2007 محلل استثمار 9 آلاف جنيه، وعمر عمرو جامعة ألمانية 2007، محلل مالي 6 آلاف جنيه، وماجد ممدوح جامعة ألمانية 2007 ، محلل 6 آلاف جنيه، وهبة الله عاطف اقتصاد 2008 محلل بـ 6 آلاف جنيه، سامي عبد المنعم اقتصاد 2007 محلل براتب 6 آلاف جنيه، عمر خالد جامعة أمريكية 2006 ، محلل بـ 7 آلاف جنيه، زكية محسن جامعة أمريكية 2003 ، محلل براتب 7 آلاف جنيه، هدى محمد تجارة 1999، محلل نظم معلومات راتبها 8 آلاف جنيه، ومريم عبد الهادي جامعة أمريكية 2007 محلل مالي راتبه 6 آلاف جنيه، وبسمة سعد الدين تجارة 2008 محلل مالي راتبها ألفا جنيه،

وتظهر الفوارق في المرتبات بشكل كبير في التعيينات التالية على وظيفة محلل أيضًا فنجد أن دينا أحمد شوقي اقتصاد 2008، راتبها يقترب من 10 آلاف جنيه، وكريم طارق جامعة أمريكية 2009، راتبه 3.5 ألف جنيه، ونهى عبد الرحمن جامعة أمريكية 2009، راتبها 3.5 ألف جنيه، وإنجي أشرف آداب 2009 راتبها 3.5 ألف جنيه، وجالا أحمد جامعة أمريكية 2010 براتب 3 آلاف جنيه، أحمد هاني جامعة بريطانية 2010 براتب 3 آلاف جنيه. وتجد الفوارق في وظيفة السكرتيرة، فنجد مي على بكالوريوس اقتصاد 1995 راتبها 13 ألف جنيه ؛لأنها في مكتب المحافظ ، وهبة عبد المعبود بكالوريوس في المعاملات 2003، 10 آلاف جنيه، وريهام فؤاد تجارة 2000 راتبها 8 آلاف جنيه، وسارة محمد حاسبات ومعلومات 2003 راتبها 5 آلاف جنيه، وإيريني مكرم سياحة وفنادق 2001 راتبها 6 آلاف جنيه، وسلوى سعيد آداب 1996 راتبها 9 آلاف جنيه، وهبة الله خريجة ألسن 2005 راتبها 2.5 ألف جنيه، ونهى خليل آداب 2005 راتبها 5 آلاف جنيه، مي محمود ليسانس ألسن 2002 راتبها 8 آلاف جنيه، بريهان مشير تجارة 2000 راتبها 11 ألف جنيه، وأمل أسمر تجارة 2001 راتبها 8 آلاف جنيه، ونهى صلاح آداب 2002 براتب 8 آلاف جنيه، ورانيا السيد آداب 1999 راتبها 5 آلاف جنيه، وغادة مدحت تجارة 2001، راتبها 7.5 ألف جنيه، ونسمه مجدي آداب إنجليزي دفعة 2000 ومرتبها لم يتجاوز 3 آلاف جنيه، والغريب أن مدير حسابات بكالوريوس تجارة 2000 راتبه 9 آلاف جنيه ومروة حسني تجارة 2007 محاسبة بـ 2.4 ألف جنيه، ورغدة محمود أكاديمية السادات 2007 محاسبة راتبها 4.7 ألف جنيه، أحمد سمير بكالوريوس محاسبه 2007 راتبها 2.4 ألف جنيه.



الباب السادس

فضائح في البنك المركزي

صدق أو لا تصدق .. كهربائي مديرًا للقطاع المالي

ثمانية أعوام من عمر البنك المركزي المصري شاهدنا فيها العجائب، من هذه العجائب محمد فودة، فعلى الرغم من احترامنا لشخص الرجل، ولكن أن يأتي ليصبح مدير القطاع المالي، وهو مهندس كهرباء فهذا لم يحدث في تاريخ مصر كلها، ولن يحدث ؛لان الثورة المصرية نتوقع أن تقضي على كل هذا الفساد.

وهذا يؤكد أن محافظ البنك المركزي كان يتحكم في البنك المركزي كيفما يشاء، ومستمد قوته من رئيس الجمهورية وولده جمال مبارك، وهذا ما أغمض الهيئات الرقابية بمختلف مسمياتها عن أفعاله أو تصرفاته والتي وصلت إلى تهديد للأمن الاقتصادي المصري بتعيين مهندس كهربائي حر في وظيفة وكيل محافظ مساعد والمشرف على الإدارة العامة للشئون المالية والحسابات وهي التي تتحكم في ميزانية البنك المركزي بالكامل والاقتصاد المصري ،فكل الداخل والخارج يمر عبر هذا القطاع.

وتكتشف أن محمد يحيي حسن فودة المهندس الكهربائي الحر كان قد شارك مع الدكتور فاروق عبد الباقي عبد الحميد العقدة في تأسيس جمعية مصر للتأجير التمويلي وهي الجمعية التي تأسست وفقًا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة وتم إشهارها في 29 أكتوبر 2000 في 37 شارع قصر النيل، وتم تشكيل مجلس الإدارة ،فأصبح العقدة أمين الصندوق وفودة السكرتير، والغريب أن بعد تغيير مناصب أعضاء هذه الجمعية وكان من ضمن المؤسسين أيضًا شركة انكوليس التي أسسها العقدة مع محمد نجيب، تمت إعادة تأسيس الجمعية بأسماء جديدة عام 2007، بعد أن شهدت الجمعية تعثرًا نتيجة لعدم تسديد الأعضاء المؤسسيين اشتراكاتهم وهم أحمد أبو بكر على عبد العاطي وأحمد أمين حسان ودميان فؤاد إسكندر وسعد عبد العزيز العجيزي وسعيد أحمد أحمد الطويل والدكتور فاروق عبد الباقي عبد الحميد العقدة وفريد محمد صبري منصور وعبد الفتاح درويش سيد وعلى جمال محمد عطية الناظر ومحمد عبد الفتاح محمد رجب ومحمد محمود الدكروري ومحمد مدبولي سيد أحمد ومحمد يحيي حسن فودة

ومحمود محمد عبد النبي سالم والمستشار محمود محمد فهمي ونبيل فهمي قناوي، ويتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء هم المستشار محمود محمد فهمي رئيسًا وسعد عبد العزيز العجيزي نائب الرئيس والدكتور فاروق العقدة أمين الصندوق ومحمد يحيي حسن فودة السكرتير،و أحمد عبد العاطي ومحمد مدبولي وعبد الفتاح درويش أعضاء.

ونتيجة لتغير مناصب وأنشطة المؤسسيين مثل فاروق العقدة الذي كان رئيسًا للبنك الأهلي ثم أصبح محافظ البنك المركزي وسعيد الطويل الذي كان رئيسًا لجمعية رجال الأعمال ثم استقال والدكتور محمود سالم كان مديرًا للمكتب الفني لوزير قطاع الأعمال فأصبح رئيسًا لإحدى الشركات ومحمد مدبولي كان رئيسًا للبنك الأهلي سوسيتيه فأصبح مستشارًا للبنك ووفاة على جمال الناظر، ونظرًا لضعف التمويل وعدم اهتمام المسئولين بنشاط التأجير التمويلي والاتجاه إلى تنشيط آلية التمويل العقاري، طالب المستشار محمود فهمي بإنشاء جمعية جديدة بأعضاء مؤسسين جدد طبقًا لأحكام قانون الجمعيات وضم المؤسسين الجدد شركة انكوليس وممثلها العضو المنتدب محمد نجيب (كان فاروق العقدة مؤسسًا في هذه الشركة) إلى جانب شركات أخرى.

وفودة المقرب من محافظ البنك المركزي ونتيجة لخبرته الكبيرة في مجال الكهرباء تم تعيينه عضوًا في مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي، وتم شراء سيارة نيسان له بسائق، ويتقاضى راتبًا يزيد على 111 ألف جنيه شهريًّا، من البنك المركزي 25 ألف جنيه، ومن صندوق تطوير وتحديث البنوك العامة 86 ألف جنيه شهريًّا. ولا يمتلك أي خبرة مصرفية، حيث جاء من شركة زيروكس مصر ليصبح في هذا المنصب الحساس للبنك المركزي وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول الأسباب الحقيقة وراء تعيين مهندس كهربائي حر في هذا المنصب.

وتكشف أن البنك المركزي لم يقدم موازنة للبنك المركزي والتي كان يفترض أن يتم تقديمها واعتمادها قبل بدء السنة المالية والتي تبدأ في يونية 2010 ، إلا أنه تكتشف أن العام المالي قارب على الانتهاء في يونية القادم ولم يتم وضع الموازنة التقديرية للبنك والتي على أساسها يسير البنك المركزي ،وهى الخطة المستقبلية للبنك خلال عام.

وكشفت مذكرة تؤكد فضيحة المناصب القيادية بالبنك المركزي والتي يسيطر عليها خريجو الزراعة والهندسة والفنادق. أكدت المذكرة التي أرسلها أحمد السيد المدير العام وإيفون عدلي وعماد حجاج وعادل جورج مديرو إدارة عامة بالقطاع المالي إلى محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة ونائبه هشام رامز أن محمد فودة الذي قام بالإشراف على الإدارة المالية اعتبارًا من 1 أغسطس 2007 حتى تاريخه، بعد مرور ثلاث سنوات ولا يتمتع بأي شروط لشغل الوظيفة.

و«فودة» على مدى السنوات الثلاث الماضية باستنزاف وقت وجهد ضخم من العاملين والإداريين في سبيل شرح الأصول والقواعد المحاسبية للمهندس محمد فودة وتضاعف الوقت والجهد في شرح المعايير المحاسبية وتضاعف أكثر في شرح قواعد العمل المالي والمحاسبي بالبنك المركزي والجهاز المصرفي. وجاء في المذكرة أن هذا الجهد قوبل بالاستخفاف والتجاهل واللامبالاة من فودة وقام بالحط من قدرات العاملين بالإدارة المالية والتي يعتمد عليها البنك والإدارة العليا في جميع قراراتها منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا دون وجود خطأ أو تقصير أو مشكلة واحدة من جانب العاملين بالإدارة المالية ودون الاعتماد على أيه أنظمة إلكترونية أو برامج آلية، عدم التواصل الفني والعلمي واتجاه المناقشات دائمًا في اتجاه واحد نحو المهندس فودة. وجاء في المذكرة أن «فودة» استخدم في إدارته للإدارة المالية أسلوب فرق تَسُد مع خلق أحزاب وجماعات داخل الإدارة، والانفراد بالسلطة مع حجب المعلومات والانفراد بالقرارات ومنع الاتصال بالقيادات العليا واقتصارها على السادة المستشارين واغتصاب أعمال التحديث والتطوير المقدمة من العاملين وإعادة ترجمتها إلى اللغة الانجليزية ونسبها إلى نفسه، ونجح مهندس الكهرباء الحر في سلب الحقوق المشروعة والثابتة للإدارة المالية وهي منح العاملين بالإدارة في نهاية كل سنة مالية شهرًا مكافأة على الأساس الشامل عند اعتماد ميزانية البنك، وإلغاء روح الأسرة والجماعية التي كانت تتمتع بها الإدارة عن سائر إدارات البنك، ونقل صورة سيئة جدًّا ومغلوطة للإدارة العليا بالبنك عن كفاءة وإمكانيات العاملين بالإدارة عكس الواقع والحقيقة، وإخفاء المميزات وإظهار العيوب للإدارات الأخرى، وإخفاء عيوبه وإظهار مميزاته إن وجدت، وتحجيم وإلغاء دور قيادات الإدارة المالية- المدير العام ومديري الإدارة العامة

وجاء رد على الموضوعات التي نشرت في جريدة الوفد من محمد فودة وكيل المحافظ المساعد للقطاع المالي بالبنك المركزي قال فيها إن المقالات المنشورة في جريدة «الوفد» حملت هجومًا شديدًا وتشهيرًا بشخصي وطعنًا في مؤهلاتي، وقد حررت تلك المقالات جميعًا بقلم محمد عادل أيام 26 فبراير و7 مارس و2 يونية تحت عنوان: فضيحة العقدة عين مهندسًا كهربائيًّا مسئولًا عن حسابات البنك المركزي مع نشر صورة من جواز سفري المنتهي ، وقد امتنعت عن الرد نظرًا لانشغالي مع زملائي في العمل لخدمة القطاع المصرفي والاقتصاد القومي في الظروف الاستثنائية.

وأشار إلى أن ما كتب تضمن معلومات تفتقر إلى الدقة والصحة بشأن مؤهلاتي العلمية وخبراتي العملية في المجال المالي محليًّا ودوليًّا، وأصر مرارًا وتكرارًا على حصولي على درجة بكالوريوس الهندسة كأن ذلك يتعارض مع إمكان حصولي على مؤهلات علمية أخرى، وأصر كاتب المقالات على قيادة تلك الحملة غير المبررة وإيعاز للقارئ من شأنه – لو صح- فليس فقط تكدير الأمن وإنما الإساءة المباشرة لشخصي- واسمي وسمعتي بين أهلي وذوي أبناء مهنتي والإضرار بمكانتي العلمية، فصرح الكاتب بوجود علاقات شخصية ومصالح تحكم تعييني ترجع إلى سنة 2000 علمًا بأنني في تلك السنة كنت أعمل في أيرلندا.

وذكر فودة أنه حاصل على بكالوريوس الهندسة الكهربائية في علوم الحاسب والتحكم الآلي عين شمس يونيه 1984، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية فبراير 1997، وشهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وهي أعلى الدرجات العلمية الدولية في المجال المحاسبي وتم اجتياز مستوياتها المهنية الثلاثة للفحص يونيه 2003، وديسمبر 2005 وديسمبر 2008. وخلال الفترة من 1992 حتى 2007 قمت بتأسيس وإدارة الأصول المالية لإحدى أهم شركات التأجير التمويلي ،وتوليت منصب المدير المالي في ثلاث شركات أوروبية بالخارج قبل تعييني رئيسًا للقطاع المالي بالبنك المركزي.

وقمنا بالتعقيب على رد المهندس الكهربائي محمد فوده وكيل المحافظ المساعد للقطاع المالي والحسابات: «الوفد » لم ولن تسيء إلى السمعة الشخصية أو التشهير بكم، وإنما ما نشر هو لمصلحة مصر واقتصادها والكشف عن حقبه تاريخية كان يدار فيها الاقتصاد بدون مساءلة، بمساندة وسلطة رئيس الجمهورية مبارك المخلوع، فتم تعيينكم في القطاع المالي وهو الذي يتطلب بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة أو إدارة إعمال إلى جانب دبلومه في المحاسبة، إلى جانب أنكم لم تعملوا يومًا واحدًا في أي بنك قبل تعيينكم بالبنك المركزي، وتكشف المستندات التي بين أيدينا أنكم عملتم في شركة زيروكس بداية من 20 يوليو 1987 أي بعد تخرجكم بثلاثة أعوام، وتقدمت بالاستقالة في 31 مارس 2007، ثم التحقت مباشرة بالبنك المركزي إلى أن تم نقل تأميناتك على البنك المركزي في 30 إبريل 2008، وتشير البطاقة الشخصية الصادرة في يناير 2006 وتحمل رقم 100577 إلى أنكم مهندس كهرباء حر فأين هي الدرجات الوظيفية أو العلمية التي حصلت عليها محليًّا أو عالميًّا، ولماذا لم تكتب في البطاقة الشخصية علمًا بأن هذه البطاقة هي التي تقدمت بها للتعيين كوكيل المحافظ المساعد للقطاع المالي والحسابات فهل تعتقد معي أن هذا يمكن أن يحدث في دولة محترمة، كما أنك تقوم بالتوقيع على ميزانية البنك المركزي من أول يوم دخلت فيه البنك دون حصولك على الحد الأدنى للمؤهلات الدراسية والخبرات البنكية؛ لذلك علمًا بأن صالة المطار تظهر أنكم تسافرون أثناء إعداد الميزانية للخارج، أما بخصوص علاقتك بالدكتور فاروق العقدة فهذا أمر واضح في تقرير جمعية مصر للتأجير التمويلي والمؤرخ في 10 يوليو 2007 أي بعد تقديم استقالتك من زيروكس، وكنت من المؤسسين مع الدكتور فاروق العقدة قبل أن يصبح محافظًا للبنك المركزي، كما كان معكم أيضًا المستشار القانوني للمحافظ محمد محمود الدكروري والذي تم تعيينه مؤخرًا ، وهل يعقل أن يعمل بنك في العالم بدون موازنة ،هذه فضيحة أكبر من مؤهلك علمًا بأن المسئول عن إعداد الموازنة كما علمنا هو طارق شتا زميلك في شركة زيروكس، بالله عليكم هل هذا يعقل، ونسأل الدكتور فاروق العقدة المحافظ ونائبه هشام رامز هل سيوقع فودة على الموازنة بعد الثورة والتي ستنتهي هذا الشهر، وهل تم إجراء تحقيق داخلي لمعرفة لماذا لم يتم إعداد موازنة للبنك المركزي خلال السنة المالية التي ستنتهي خلال أيام.وهناك الكثير سوف تكشفه الأيام القادمة.

ونجحت الحملة بفضل شرفاء مصر، الذين لم يعجبهم الفساد فقرروا مواجهته، وخاطروا بمستقبلهم من أجل كشف الفساد داخل البنك المركزي، فقد تم إجبار بعضهم على تقديم استقالتهم، وبالفعل تقدم عدد من قيادات البنك المركزي باستقالاتهم، وهم محمد يحيي حسن فوده وكيل محافظ مساعد القطاع المالي والمحاسبات، وطارق رؤوف فائق وكيل محافظ البنك المركزي لتكنولوجيا المعلومات وفرج عبد الحميد في الرقابة على البنوك وحازم عبد الهادي في شئون العاملين، ولكن ظل عدد من القيادات متواجدًا في البنك المركزي.

تقرير عن جمعية مصر للتأجير التمويلى
وكيفية تنشيطها

مرحلة تأسيس الجمعية :

تأسست << جمعية مصر للتأجير التمويلى >> طبقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة السابق رقم ٣٢ لسنه ١٩٦٤ واشهرت بادارة غرب للشئون الاجتماعية برقم ٤٧٩٩ لسنه ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٩ ومقرها برقم ٣٧ شارع قصر النيل – القاهرة ٠

والمؤسسون لهذه الجمعية هم الاتية اسماؤهم مرتبة ابجديا :

١ – الاستاذ / احمد ابو بكر على عبد العاطى
٢ – المستشار / احمد امين حسان
٣ – الاستاذ / دميان فؤاد اسكندر
٤ – الاستاذ / سعد عبد العزيز العجيزى
٥ – الاستاذ / سعيد احمد احمد الطويل
٦ – الدكتور / فاروق عبد الباقى عبد الحميد العقدة
٧ – الاستاذ / فريد محمد صبرى منصور
٨ – الاستاذ / عبد الفتاح درويش سيد
٩ – الاستاذ / على جمال محمد عطيه الناظر
١٠ – الاستاذ / محمد عبد الفتاح محمد رجب
١١ – المستشار / محمد محمود الدكرورى
١٢ – الاستاذ / محمد مدبولى سيد احمد
١٣ – الاستاذ / محمد يحيى حسن فوده
١٤ – الاستاذ / محمود محمد عبد النبى سالم
١٥ – المستشار / محمود محمد فهمى
١٦ – الاستاذ / نبيل فهمى قناوى

١٠:١٦:٣٨ ٢٠١١/٠١/٢٠ الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
صندوق العاملين بقطاعي الأعمال العام والخاص
استعلام عن بيانات مدة اشتراك مؤمن عليه

منطقة : ١٤ شمال الجيزة
مكتب : ١٤ العجوزة

الرقم التأميني : ٠٠٨٩٦٣٣٣٢ محمد يحيى حسن
بيان المنشأة : ٠٠٠٠٢٥٧٠٣ شركة زيروكس مصر ش م م
كود ونوع مدة الاشتراك: ١١٠١ خاص عاديه فعليه
تاريخ بدء المدة : ١٩٨٧/٠٧/٢٠ تاريخ نهاية المدة : ٢٠٠٧/٠٣/٣١
بيانات الأجور :

أساسية		متغيرة	
تاريخ الأجر	القيمة	تاريخ الأجر	القيمة
٢٠٠٢/٠١/٠٢	٦٠٠,٠٠		
٢٠٠٢/٠٧/٠١	٦٢٥,٠٠		
٢٠٠٣/٠٧/٠١	٦٥٠,٠٠		
٢٠٠٤/٠٧/٠١	٦٧٥,٠٠		
٢٠٠٥/٠٧/٠١	٧٠٠,٠٠		
٢٠٠٦/٠٧/٠١	٧٢٥,٠٠		

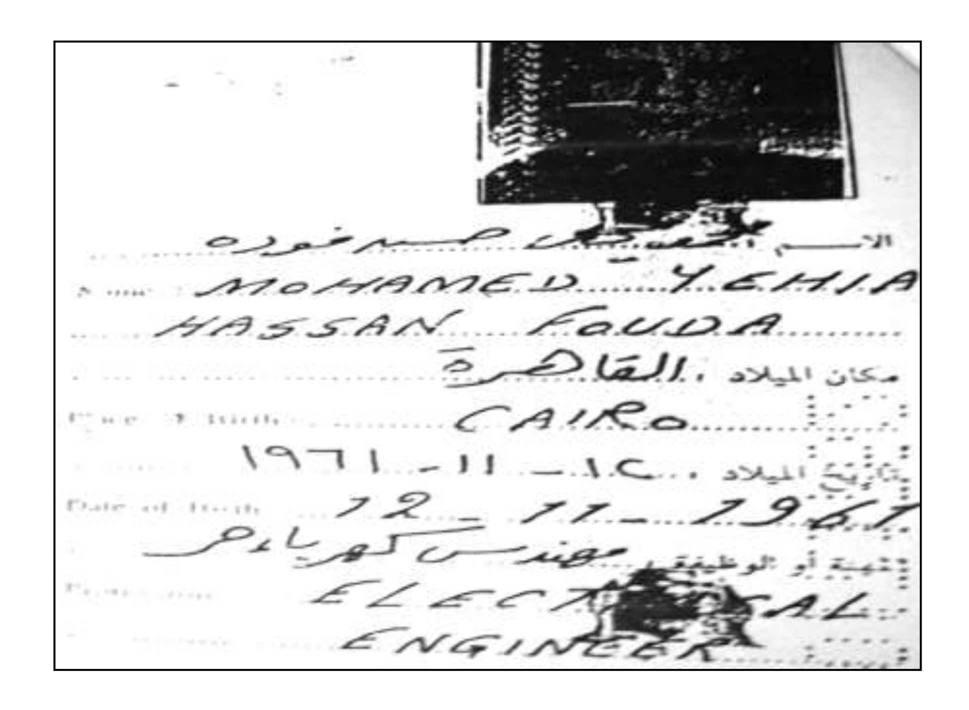
في حالة عدم أجور X نهاية البيان X اضغط [illegible] للانتقال الي
نهاية البيان

١٠:١٦:٤٩ ٢٠١١/٠١/٢٠ الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
صندوق العاملين بقطاعي الأعمال العام والخاص
استعلام عن بيانات مدة اشتراك مؤمن عليه

منطقة : ٠٣ وسط القاهرة
مكتب : ٠١ قطاع عام وسط القاهرة

الرقم التأميني : ٠٠٨٩٦٣٣٣٢ محمد يحيى حسن
بيان المنشأة : ٠٠٠٠٠٠١٠١٧ البنك المركزي المصري
كود ونوع مدة الاشتراك: ١١٠١ عام عاديه فعليه
تاريخ بدء المدة : ٢٠٠٨/٠٤/٣٠ تاريخ نهاية المدة :
بيانات الأجور :

أساسية		متغيرة	
تاريخ الأجر	القيمة	تاريخ الأجر	القيمة
٢٠٠٨/٠٤/٣٠	٧٥٠,٠٠	٢٠٠٨/٠٤/٣٠	٥٠٠,٠٠
٢٠٠٨/٠٧/٠١	٧٧٥,٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٠١	٦٢٥,٠٠
٢٠٠٩/٠٧/٠١	٨٠٠,٠٠	٢٠٠٩/٠٧/٠١	٧٥٠,٠٠


الاسم محمد يحيى حسن فوده
MOHAMED YEHIA
HASSAN FOUDA
مكان الميلاد القاهرة
CAIRO
تاريخ الميلاد ١٢ - ١١ - ١٩٦١
12 - 11 - 1961
المهنة أو الوظيفة مهندس كهرباء
ELECTRICAL
ENGINEER

سوبرمان البنك المركزي

محمود عبد العزيز محمود سعد مستشار أول محافظ البنك المركزي المصري يُطلق عليه في البنك المركزي المصري زكريا عزمي الثاني، وسوبرمان البنك المركزي وأغلبية الموظفين في البنك المركزي يكرهونه بسبب تصرفاته التي تنصب في كل ما يؤذي العاملين، يتحكم محمود عبد العزيز – عمره يزيد على 70 سنة – في كل كبيرة وصغيرة في البنك المركزي، حصل على لقب – عدو موظفي البنك المركزي عن جدارة بسبب وضع سياسات من شأنها هضم حقوق العاملين. و يُعد عبد العزيز من أبناء البنك ،حيث عمل بإدارة الرقابة على البنوك في الفترة من 1977 إلى عام 2001 وتم ترقيته إلى وكيل محافظ البنك المركزي. ثم نائب للمحافظ، وبعد ذلك تم تعيينه مستشارًا أول للمحافظ، ورغم ذلك يدير كل شيء بنص قرار المحافظ رقم 52 لسنة 2008 فهو مشرف على قطاع دار طباعة النقد ،ووصل الحال بهذه الإدارة الحيوية التي يتطلب الإشراف عليها الأمن العام المصري خضوعها لحراسة مشددة تتجاوز الحراسة المشددة لرئيس الجمهورية ،وأن تقرير تفتيش داخلي في يوليو الماضي كشف عن أن كاميرات المراقبة الموجودة غير كافية ولا تتم عملية المراقبة بصورة مطمئنة ولا يمكن الاعتماد عليها للاستدلال على أي سرقات أو نقص في أوراق النقد، إلى جانب أن العربات الشبكية التي يتم فيها نقل الأموال لا تزال بدون أقفال وغيرها من المخلفات التي سيتم سردها فيما بعد، وتم في عهده اكتشاف قيام الموظفة فادية عبد الحليم محمد مسئولة الخزينة بدار طباعة النقد التابعة للبنك المركزي بوسط القاهرة باختلاس 8.2 مليون جنيه من مطبعة النقود في مايو الماضي 0102 ، وهذا ما تم كشفه فماذا عن حجم الأموال التي لم يتم الكشف عنها في ظل عدم قدرة الكاميرات على مراقبة السرقات كما جاء في التقرير. وبدلًا من إنهاء التعاقد مع المشرف على دار الطباعة والنقد محمود عبد العزيز بصفته المسئول عما يحدث، فوجئنا بقيام البنك المركزي المصري بالضغط على أشرف رضا مدير عام قطاع المراجعة الداخلية والذي قام بإعداد تقرير التفتيش الذي كشف المهزلة في دار طباعة العملة المصرية ،بالضغط عليه لتقديم استقالته، ومنعه من الاستمرار في الرقابة الداخلية، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول ما يحدث في البنك المركزي المصري في ظل غياب الرقابة الداخلية للبنك. وكشف تقرير خطير للجهاز المركز للمحاسبات لعام 0102 عن ضعف الرقابة الداخلية، وهذا القطاع يتولي مسئوليته مصطفي النجار.

ويشغل عبد العزيز الإدارة العامة للشئون الإدارية والفنية والسلامة التابعة لقطاع الموارد البشرية والإدارة المركزية للشئون القانونية والإدارة العامة للقضايا التابعة للإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان والقضايا بقطاع الرقابة والإشراف. ووفقًا للمادة الثانية من قرار محافظ البنك المركزي رقم 52 لسنة 2008 فهو مفوض في تشكيل اللجان الفنية والخاصة بالمناقصات والعطاءات والموافقة على العمليات المتعلقة بشراء المنقولات أو مقاولات الأعمال أو النقل أو تلقي الخدمات الخاصة والتوقيع على العقود الخاصة بها ، وهو المسئول عن ترميم المبني القديم للبنك المركزي والذي شهد حريقًا مؤخرًا، فإن هذا المبني تكلف 46 مليون جنيه لتجديد وترميم وتطوير مقر البنك المركزي –قصر النيل بما يُعد إهدارًا للمال العام، خاصة في عدم احتياج البنك المركزي له، ولكن كان مخططًا نقل المحافظ ونائبه والسادة المستشارين وأولاد الأكابر فيه وعزلهم عن قدماء الموظفين وكانوا سيستمرون في مبني البنك المركزي الجديد بشارع الجمهورية. بالإضافة إلى الإشراف على قطاعات العمليات المصرفية والقطاع المالي وقطاع العلاقات والاستثمارات الخارجية.

ويشغل عبد العزيز عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، وعضو مجالس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والشركة القابضة لكهرباء مصر. وممثل البنك المركزي في البنك العربي الإفريقي الدولي وعضو مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني أي سكور، وتم بعد الثورة تكليفه بإدارة المعهد المصرفي خلفاً للدكتورة هالة السعيد ، إلي جانب أنه المتحكم في توزيع المكافآت التشجيعية للعاملين والتي يذهب معظمها إلى المستشارين وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي والقيادات الجديدة في حين يأخذ معظم العاملين بالبنك المركزي الفتات.، ولا يمر شيء في البنك المركزي إلا وعليه توقيع محمود عبد العزيز، وكان المسئول عن لجنة جرد الذهب في عام 2006. طالب العاملون بعد حركة الترقيات الأخيرة بإلغاء التعاقد معه بعد ما تبين المجاملات في حركة الترقيات، وتجاهل الشروط التي تم وضعها والتي تتمثل في ثلاث سنوات وتقريرين امتياز، فتم ترقية بعض الموظفين المقربين على هذا الأساس وتم تجاهل الكثير من الموظفين، على الرغم من وجود أماكن شاغرة للترقيات في كثير من القطاعات بالبنك، كما قام بالتفرقة في صرف البدلات ،حيث تجاهل إعطاء البدلات لقطاع العمليات المصرفية والمالية وبعض الإدارات وتم تمييز قطاع مكتب المحافظ والرقابة والإشراف على البنوك والسياسة النقدية وغسيل الأموال.

الاسم	الوظيفة	الجهة التي يمثل فيها	السلطة التي قررت العضوية	تاريخ بداية العضوية	تاريخ انتهاء العضوية
السيد/ محمود عبد العزيز محمود	مستشار أول المحافظ	- ممثل حكومة ج.م.ع في مجلس إدارة المصرف العربي الدولي	رئيس الوزراء	٢٠٠٦/٩/١	٢٠٠٩/٨/٣١
		- عضو مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي الدولي	رئيس الوزراء		٢٠٠٩/٦/٣٠
		- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I Score	الجمعية العامة	٢٠٠٤/٩/٢٥	
السيد/ عاطف علي إبراهيم	وكيل أول المحافظ (سابقا)	- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للسلع التموينية	رئيس الوزراء	٢٠٠٧/٢/٢٦	مايو ٢٠٠٩
السيد/ طارق رؤوف فائق	وكيل المحافظ	- رئيس مجلس إدارة شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي	المحافظ	٢٠٠٨/٦/٢	
		- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I Score	الجمعية العامة	٢٠٠٦/٢/١٠	
السيد/ جمال نجم	وكيل المحافظ	- عضو مجلس إدارة المصرف المتحد	رئيس الوزراء	٢٠٠٧/٧/١٦	
		- عضو وممثل البنك المركزي المصري في اللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	رئيس الوزراء	٢٠٠٨/٤/٢٢	
		- عضو ممثل عن البنك المركزي المصري في مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	رئيس الوزراء	٢٠٠٨/٢/١٧	

حازم حسن أسطورة المحاسبين

يُعتبر حازم حسن نموذجًا فاضحًا وفجًّا لتضارب المصالح، فمكتبه يسيطر على معظم الشركات والبنوك العاملة في مصر يقدرها أحد المحاسبين بنحو 70٪ ،وجاء ذلك نتيجة لعلاقته بمراكز بنظام مبارك الفاسد وجمال وعلاء – على حد تعبيره.

بدأ حازم حسن هو رئيس شركة «كي بي إم جي حازم حسن وشركاه محاسبون قانونيون واستشاريون»،حياته المهنية في مكتب والده (زكي حسن) وبعد التأميم في عصر جمال عبد الناصر عمل في الجهاز المركزي للمحاسبات كمراجع حسابات ،ثم عاد لمكتب والده مع عصر الانفتاح الاقتصادي في عهد أنور السادات، وبمرور الوقت افتتح مكاتب خارج مصر، وأصبح حوت المحاسبين بفضل نظام مبارك وعلاقته بجمال مبارك، ولا يستطيع أن ينكر ذلك فهو مراجع البنك العربي الإفريقي الدولي لمدة تزيد على 17 سنة، وهو البنك الذي كان جمال مبارك ممثلًا في مجلس إدارته عن البنك المركزي منذ عام 1997. واستطاع أن يحصل على موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك العربي الإفريقي الدولي يوم الأحد 27 يونيه 2004 بتعيين مؤسسة الشرق الأوسط لتدقيق الحسابات (زكي حسن – حازم حسن – ورياض منصور) لمراجعة حسابات فرع البنك ببيروت عن السنوات من 2004 إلى 2005، إلى جانب مراقبته لحسابات البنك مع فريد منصور كمراقبين لحسابات البنك عام 2004،

وظل حازم حسن مراقبًا لحسابات البنك حتى تاريخه. وهو مراجع المجموعة المالية هيرمس القابضة الذراع الاستثمارية لجمال وعلاء مبارك، وليس غريبًا أن تكون مني ذو الفقار رئيس مجلس إدارة الشركة هي عضوًا أيضًا في مجلس البنك المركزي المصري. وربما سهلت عضوية حازم حسن في البنك المركزي المصري له السيطرة على مراجعة أغلبية البنوك في مصر، على الرغم من الانتقادات التي كانت توجه له من مساهمي البنوك خلال السنوات الماضية ومنها على سبيل المثال الانتقادات التي وجهت له في بنك قناة السويس والتي انتهت أخيرًا بعد الثورة بعدم التجديد له، ويقول المساهم إبراهيم محمد أحد المساهمين إن مكتب حازم حسن قام بإخفاء العديد من ملامح المركز المالي أمام المساهمين مثل فجوة المخصصات، وعدد الشركات التي يسهم فيها البنك . ومن البنوك التي يقوم بمراجعتها البنك التجاري الدولي (مصر) وبنك الاتحاد الوطني – مصر (الإسكندرية التجاري والبحري سابقًا) وبنك بيريوس – مصر وبنك كريدي أجريكول – مصر والبنك الأهلي سوسيتيه جنرال و بنك التعمير والإسكان و البنك العربي الإفريقي الدولي غيرها.

وفي نهاية عام 2009 نشرنا موضوعًا في جريدة الوفد عن استحواذ مكتب حازم حسن عضو مجلس إدارة البنك المركزي على مراقبة ميزانيات 11 بنكاً من إجمالي 16 بنكاً، نشرت ميزانياتها، بما يمثل تضاربًا كبيرًا للمصالح بين عضوية البنك المركزي ومراقبة البنوك، فقد قام المكتب بمراجعة ميزانيات بنوك العربي الإفريقي الدولي وقناة السويس وكريدي أجريكول مصر، وباركليز، ومصر إيران للتنمية والاتحاد الوطني، والتعمير والإسكان، وعودة، وإتش بي سي مصر، التجاري الدولي مصر، والإسكندرية. وهذا ما يُعد تضاربًا كبيرًا للمصالح بين استحواذ مكتب حازم حسن على مراقبة البنوك في مصر، وعضويته في مجلس إدارة البنك المركزي، في حين أن المكاتب الأخرى لا تحظي بهذا الكم من مراقبة ميزانيات البنوك. وعلق المحاسب صلاح العيوطي على هذا بقوله إنه لا يجوز لمراقب واحد مراجعة ميزانيات بنكين في وقت واحد، وأن هذا يُعتبر مخالفاً للقانون في حين يجوز لمكتب محاسبة واحد أن يراجع أكثر من ميزانية من خلال محاسبين مختلفين، على أن يكون لكل بنك مراقب حسابات واحد، ومراقب حسابات البنوك يتم اختياره وفقًا للكفاءة والخبرة وبعد مروره بأكثر من مرحلة إلى أن يحق له مراجعة ميزانيات الشركات والبنوك، وعن وجود صيغة واحدة للمراقب في كل ميزانيات البنوك، ومهمة مراقبي الحسابات ليست التفتيش داخل البنك، ولكن مهمته إبداء الرأي فقط في سلامة الميزانية

ومدى تعبيرها عن الوضع المالي للشركة بالإضافة إلى أنه في حالة المخالفات يكتب تقريره للبنك والبنك المركزي لمواجهة المخالفات، حتى لا يؤدي نشر المخالفات إلى حالة من عدم الاستقرار في الجهاز المصرفي، ومراقب الحسابات لا يعمل من فراغ، وإنما وفقًا للمعايير الدولية والمصرية. وتساءل محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر الأسبق كيف تتم الرقابة على البنوك في وجود أعضاء في تشكيل مجلس البنك المركزي، كما أن هناك مراقبين لحسابات البنوك في حين أن مهمته رسم السياسات للجهاز المصرفي، فالتضارب في المصالح داخل البنوك كان السبب في الأزمة المالية العالمية، مطالبًا بضرورة منع هذا التضارب. وقال أحمد قورة رئيس مجلس إدارة بنك الوطني المصري سابقًا إنه لا يصلح أن يكون هناك عضو مجلس إدارة البنك المركزي يقوم بمراقبة البنوك، فهذا تضارب كبير في المصالح، وطالب بأن يتكون المجلس من خبرات مصرفية ليس لها علاقة مباشرة أو تنفيذية بالبنوك لضمان سلامة الجهاز المصرفي.

وسيطر حازم حسن على البنك المركزي المصري والذي يعاني من تضارب مصالح كبير، ولا يمكن أن يتحكم حازم حسن في مصير البنك المركزي إلا بتعليمات تتجاوز حدود محافظ البنك المركزي المصري، فحازم حسن عضو في مجلس الإدارة ومراقب خارجي على صندوق تحديث أنظمة البنوك العامة، هذا الصندوق الذي يرفض محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة مراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات حتى بعد الثورة والذي يمثل أموال عامة في حين يوافق على مراقبة حازم حسن له، وذلك على الرغم من فتوى مجلس الدولة التي تؤكد ضرورة مراقبة الصندوق من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات. ويصل حجم الأموال التي رصدتها «الوفد» من واقع القوائم المالية من البنوك العامة نحو 300 مليون جنيه، بخلاف 100 مليون جنيه أخذت من أرباح البنك المركزي لدعم الصندوق ولم يرد نص في قانون البنوك بذلك ،وجاء في لائحة أحمد نظيف عن الصندوق عام 2005.

وينتقد تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن عام 2010، المراجعة الداخلية للبنك المركزي، في الوقت الذي تجد نماذج من تضارب المصالح وهي قيام حازم حسن برئاسة لجنة المراجعة للبنك المركزي مع كل من ممتاز السعيد ومحمد صقر ومحمد بركات رئيس بنك مصر، وهو ما يعني أن أي مخالفات عن أعضاء مجلس الإدارة وخاصة حازم حسن لن يتم رصدها من البداية ،كما أن الرقابة على البنوك لن تستطيع أداء دورها في ظل عضوية حازم حسن في البنك المركزي والتي مازالت ،على الرغم من قيام الثورة منذ 6 شهور، هذا إلى جانب أنه عضو في لجان تحديد معايير المحاسبة في كل من البنك المركزي في مصر والجهاز المركزي للمحاسبات، ومن المفترض أن الجهاز المركزي للمحاسبات يراقب البنك المركزي المصري فكيف سيدون ملاحظاته عن أعضاء مجلس الإدارة ومنهم حازم حسن وهو ما لم يتم في أي تقرير للمحاسبات.

وتمكن حازم حسن من خلال عضويته في مجلس إدارة هيئة سوق المال (الرقابة المالية حاليًا) من السيطرة على أكثر من 40٪ من الشركات المقيدة في البورصة المصرية ومن أشهر الشركات التي يراجعها هيرميس والقلعة للاستشارات المالية والسادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ومدينة نصر للإسكان والتعمير وغيرها، إلى جانب أنه مراقب حسابات الجمعية المصرية للأوراق المالية.

ويرأس حازم حسن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والتي وصل عدد أعضائها نحو 1187 عضوًا وفقًا للتقرير السنوي للجمعية لعام 2010، وهذا ما مكنه من التحكم في المحاسبين وعدم قدرة أي محاسب على مواجهته، خاصة أن عضويته في البنك المركزي تمكنه من منع أي محاسب من مراجعة البنوك وبالمثل عضويته في الرقابة المالية وإلى جانب نفوذه خاصة في ظل عدم وجود نقابة للمحاسبين وتضمه شعبة بنقابة التجاريين اقترب عدد أعضائها من 6 آلاف في حين أن إجمالي عدد المحاسبين يزيد على 25 ألفًا ويوجد سجل لقيد المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية توجد سجلات مماثلة لمزاولي المهنة في الجهاز المركزي للمحاسبات والبنك المركزي المصري والهيئة العامة لسوق المال، وحازم حسن عضو في كل هذه الجهات ولا يستطيع مكتب محاسبة واحد أن يعمل مع البنوك أو الشركات المقيدة بالبورصة دون أن يكون مسجلًا من قبل في سجل مزاولي المهنة بالبنك المركزي أو بهيئة سوق المال.

وهو أيضًا رئيس لمجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار ومعه المستشار محمد الدكروري المستشار القانوني للبنك المركزي منذ شهر فقط والدكتور سمير محمد رضوان وزير المالية السابق وغيرهم وعضو مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذراع البحثية لجمال مبارك ، ورجال الأعمال المرتبطون بالحزب الوطني الفاسد وجمعية رجال الأعمال المصريين والجمعية البريطانية المصرية للأعمال، وشغل منصب رئيس لجنة المراجعة الخارجية لصندوق النقد الدولي (واشنطن)، وعضو الهيئة الدولية كي بي إم جي، ورئيس اتحاد الخبراء المحاسبين، ومقره روما ، وأمين الصندوق الفخري في مجلس أمناء مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. ورفض حازم حسن التعليق على ما جاء في التقرير قبل نشر هذا الموضوع في جريدة الوفد.



لجنة المراجعة
البنك المركزي المصري

القاهرة في ٦/٩/٢٠١٠

السيد الأستاذ/ فاروق العقدة – محافظ البنك المركزي
السادة أعضاء مجلس الإدارة
البنك المركزي المصري

تحية طيبة وبعد ، يسعدني إفادتكم بأن لجنة المراجعة قد إنتهت من مناقشة القوائم المالية للبنك المركزي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ مع الإدارات المعنية بها داخل البنك ومع السادة مراقبي حسابات البنك، كما قامت اللجنة بدارسة ملاحظات السادة مراقبي الحسابات على القوائم المالية ورد إدارات البنك عليها خلال الإجتماع.

وقد أكد مراقبي الحسابات للجنة المراجعة أنهم سيصدرون رأيا (بدون أية تحفظات) بأن القوائم المالية للبنك تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للبنك في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

وفي ضوء كل ما تقدم توصي اللجنة مجلس إدارة البنك إعتماد القوائم المالية للبنك عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

حازم حسن
(عن لجنة المراجعة)

أعضاء لجنة المراجعة
السيد الأستاذ/ ممتاز محمد السعيد
السيد الدكتور/ محمد فتحي صقر
السيد الأستاذ/محمد كمال الدين بركات
السيد الأستاذ/ حازم حسن

حكاية أخطر رجل في مصر

نضال القاسم محمد عصر أخطر رجل في مصر من مواليد أول يناير 1974 ، أي لا يتجاوز 36 سنة يشغل وكيل المحافظ المساعد للاستشارات والعلاقات الخارجية ويتحكم في إدارة احتياطي النقد الأجنبي، وفي الإنتربنك الذي يحتكره بنكان فقط في مصر هما بنك قناة السويس الذي يشغل رئيس مجلس إدارته طارق قنديل، نائب محافظ البنك المركزي السابق، والذي تربطه علاقة زمالة بجمال مبارك في بنك أوف أمريكا ، والبنك العربي الإفريقي الدولي والذي يرأس مجلس إدارته حسن عبد الله رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني وعضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري. ويتقاضي من صندوق تحديث أنظمة البنوك العامة 115 ألف جنيه بخلاف ما يتقاضاه من البنك المركزي والذي يتجاوز الـ 50 ألف جنيه، هذا بخلاف البدلات والانتقالات وغيرها وولده الكابتن طيار القاسم عصر.، وتؤكد سنوات عمره أنه لم يتجاوز سنوات في العمل المصرفي ،حيث إنه قدم من البنك العربي، وهذا البنك الذي يضم معظم حسابات المستفيدين من الصندوق، والغريب أن نضال عصر رفض رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات عليه، كما رفض أي الرقابة الداخلية عليه، ولم يتم مراقبته منذ عام 2005 وحتى الآن ، وكأنه دولة بمفرده داخل البنك المركزي المصري مستمدًّا دعمه من محافظ البنك المركزي الذي يستمد دعمه من رئيس الجمهورية السابق محمد حسني مبارك، وتخضع إدارة الاستشارات والعلاقات الخارجية له، وكل مجموعة إدارة النقد الأجنبي تابعة له. وعقب تعيينه في عام 2005 قام بتهميش كل موظفي الإدارة القديمة وعزلهم في مكان بعيد عنه، وعين مجموعة كبيرة من الشباب بدون خبرة وقربهم منه، ويقوم بتقديم جميع الدعم والإمكانيات والمميزات لهم في حين يتجاهل القدماء من أي مميزات أو دورات تدريبهم أو مشاركتهم فيما يفعله بهذه الإدارة الحساسة والتي انخفض النقد فيها خلال الشهور الثلاثة الماضية بما يزيد على 8 مليارات دولار.

وتشير بعض المستندات إلى أن نضال يقوم بعقد اجتماعات دورية في شرم الشيخ، وليس في القاهرة ومعه مجموعة الشباب التي عينها ويتحمل المال العام كل التكاليف، وفي خطاب موجه من نضال عصر إلى هشام رامز نائب المحافظ يطلب فيه تحمل البنك نفقات السفر «طيران داخلي ذهاب وعودة» بخصوص تنظيم الاجتماعات الدورية الخاصة بمدراء الاستثمار الخارجيين بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 22 إلى 25 إبريل 2010، وهم إدارة الاحتياطي الأجنبي نضال عصر وتامر الباطش ونهى حافظ ورامي الشعراوي وهؤلاء درجة رجال الأعمال ورامي أبو النجا وسالي رفعت ومنة فريد وعمرو ماجد وأحمد الأشرم وياسمين خضر وكريم صدقي وأنور نصر- ومحمد محيي ورانيا الصاوي وسارة سعادة وعمر خالد وحاتم عبده وآية يحيي وشهاب سليم وعبلة جمال وزكية محسن، الدرجة السياحية، ومن إدارة السوق المحلي عبد الرحمن الرفاعي وعمر شكري وماجدة غنيم وسلمي درغام وهبة إمام وإيمان سلامة ونهى بركة أيضًا الدرجة السياحية. وتمت الموافقة في 7 مارس 2010 ،ويوظف نضال عصر ما يقرب من 5 مليارات دولار مع مدراء الاستثمار دون أن يعلم أحد كيف توظف هذه الأموال ، وأين يصب العائد منها، ودون تحقيق عائد يذكر على الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر-، ومن مدراء الاستثمار جي بي مورجان وهو البنك الذي قام بتمثيلية بيع بنك القاهرة، وعملية التقييم للبنك إلى جانب مدراء الاستثمار الآخرين مثل ولينجتون وبلاك روك وجولد مان ساكس والبنك الدولي برنامج الرامب وغيرها.

ونتساءل ما العائد من تواجد السيد نضال في هذا الموقع الحساس وكم المرتب والبدلات وغيرها الذي حصل عليه خلال السنوات الماضية، ولماذا يتم منع الجهاز المركزي للمحاسبات من الرقابة عليه وكذلك الرقابة الداخلية في البنك، لينفرد البنك المركزي المصري على المستوي العالمي بهذه الإجراءات التي لا تحدث حتى في الدول أكثر استبدادًا، وحتى لا يخرج علينا من يقول إن الاحتياطيات ارتفعت من 14 مليار دولار إلى 30 مليار دولار نقول له ما مدخلات هذه الاحتياطيات ،هل هي عائد التوظيف الجيد أم أنها حصيلة من النقد الأجنبي الذي يدخل البلاد مثل رخصة المحمول الثالثة وبيع 80٪ من أسهم بنك الإسكندرية و9 مليارات دولار منح الدول العربية وما يزيد على 2 مليار فروق تقييم أسعار الذهب،

وغيرها من التي دفعت إلى زيادة الاحتياطي النقدي، وهناك معلومات تداول في البنك المركزي تؤكد أن هناك خسائر حدثت منذ عامين تجاوزت المائة مليون دولار ولم يتم محاسبته، بل لم يرصدها الجهاز المركزي للمحاسبات فهل حدث ذلك حقًّا، ومن يقول لنا الحقيقة والبنك المركزي يرفض تدخل الجهاز المركزي للمحاسبات لمراقبة هذه الإدارة الحيوية.

يؤكد الخبير المصرفي أحمد آدم أن البنك المركزي يتعمد ذكر الاحتياطيات الدولية بقيم مطلقة بدون ربطها بمقدار ما تغطية من عدد أشهر واردات سلعية لمصر، حيث إنه في حالة الربط سنجد انخفاض الاحتياطيات الدولية وليس زيادتها، بنحو 12 مليار دولار عما كانت عليه قبل تولي القيادة الحالية للبنك المركزي، حيث كانت 14 مليار دولار في عام 2003 تغطي نحو 12 شهرًا واردات سلعية في حين أنها عندما وصلت إلى أعلى مستوي نهاية العام الماضي وبلغت 36 مليار دولار لم تغط سوى 9 شهور فقط واردات بما يعني أنها يجب أن تكون 48 مليار دولار حتى تغطي 12 شهرًا. وأضاف أن هناك سلبيات كثيرة في عملية توظيف هذه الاحتياطيات، وعدم إدارتها بشكل محترف، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الذهب في الاحتياطيات بلغت عام 2003 نحو 631 مليون دولار وأصبحت عام 2010 نحو 2180 مليون دولار بمعدل عائد على الاستثمار 35٪ سنويًّا، هذا في الوقت الذي انخفض حجم الذهب بنحو 1377 أوقية بعد عام 2005.


جمهورية مصر العربية

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

يشمل هذا الجواز ٥٢ صفحة

This Passport contains 52 Pages

Type / النوع Country Code / رمز البلد Passport No / رقم الجواز

P EGY A00620091

نضال القاسم محمد عصر

Full Name

NIDAL ELKASSEM MOHAMED ASSAR

Date of Birth 01/01/1974 Place of Birth CAIRO
تاريخ الميلاد ١٩٧٤/٠١/٠١ محل الميلاد القاهرة

Nationality EGYPTIAN Sex M
الجنسية مصرى النوع ذكر

Date of Issue 04/03/2009 Date of Expiry 03/03/2016
تاريخ الإصدار ٢٠٠٩/٠٣/٠٤ تاريخ الانتهاء ٢٠١٦/٠٣/٠٣

Issuing Office 1
جهة إصدار الجواز ١

الرقم القومي: ٢٧٤٠١٠١٠١١٢٣٥٩٤

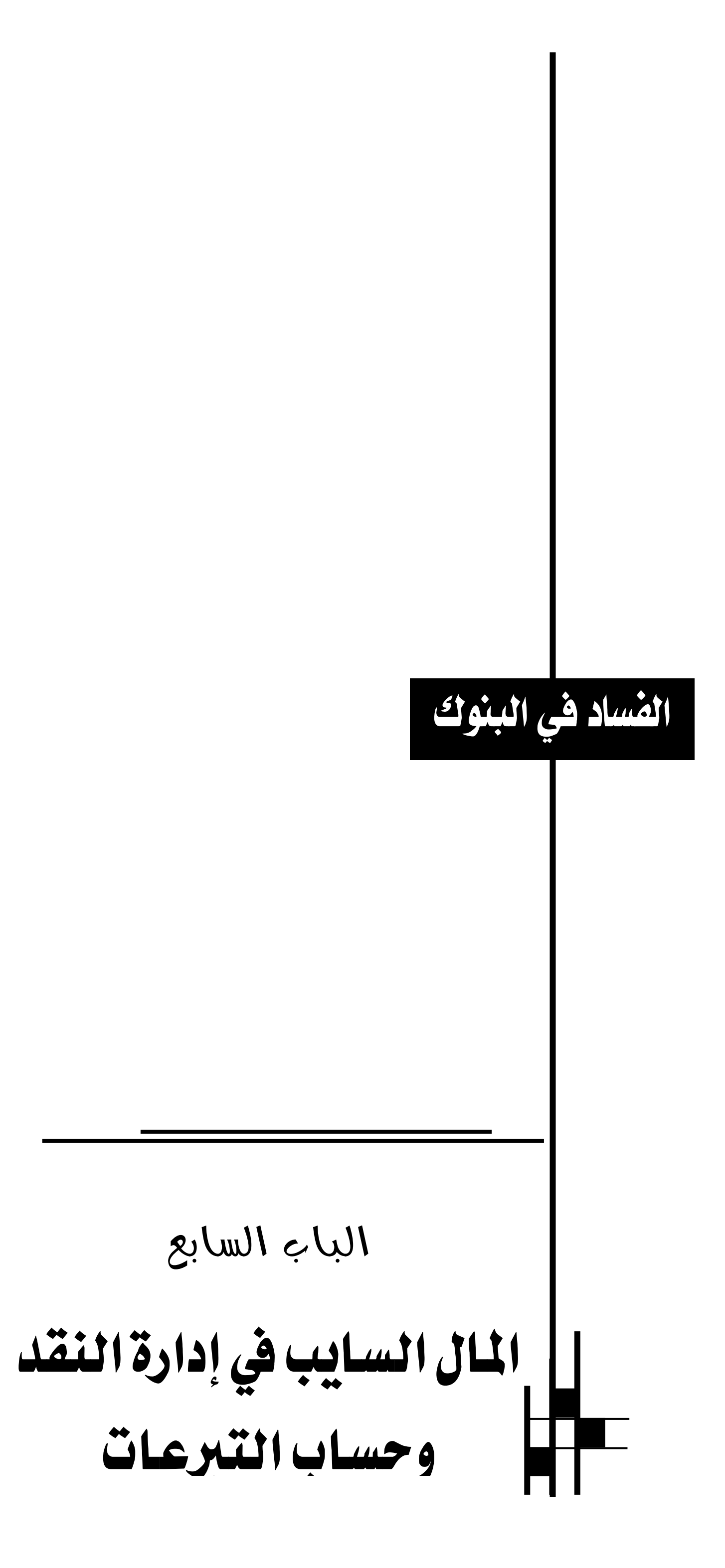
الوظيفة/المهنة: وكيل محافظ م بالبنك مركزى المصرى

Profession: ASSISTANT SUB. GOVERNOR CBE

الموقف التجنيدي: غير مطلوب

P<EGYASSAR<<NIDAL<ELKASSEM<MOHAMED<<<<<<<<<<

A006200916EGY7401019M1603039<<<<<<<<<<<<<<04



الباب السابع

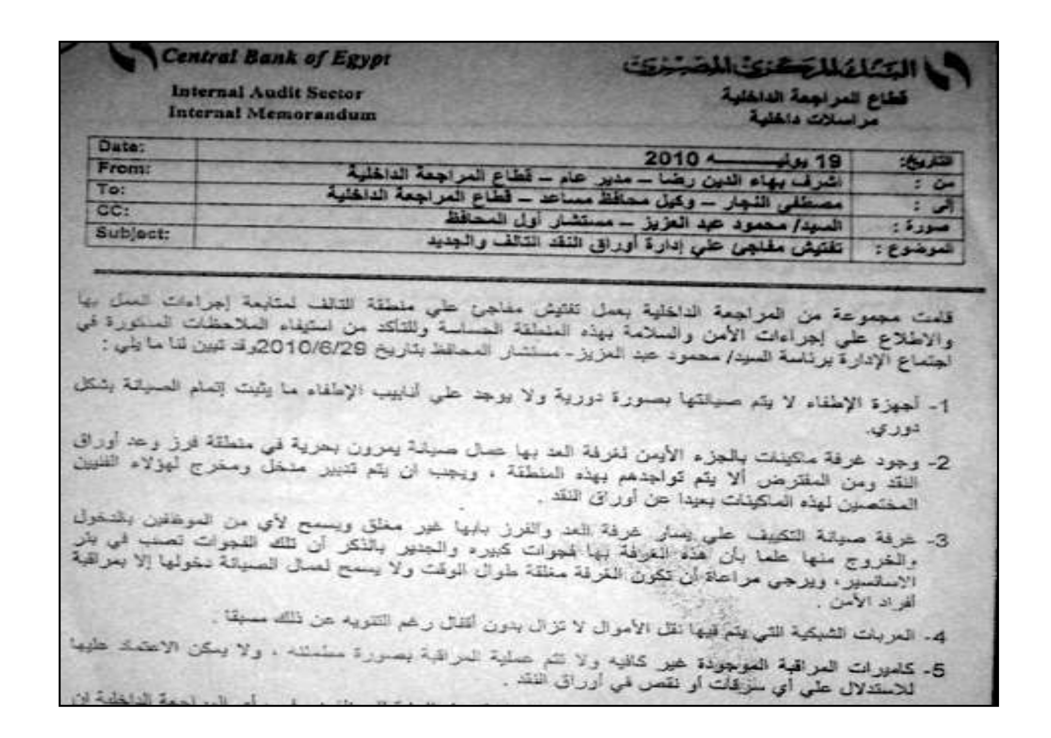
المال السايب في إدارة النقد وحساب التبرعات

فضيحة إدارة النقد

■ **كاميرات المراقبة بإدارة النقد لا تكشف السرقات أو نقص العملات .**

هذا العنوان لو كتب في أي صحيفة في دولة محترمة، وتحترم القانون لكان كفيلًا بإقالة جميع قيادات البنك المركزي، ومحاسبتهم على الإهمال والتقصير، ولكن تبسم فأنت في مصر حتى مصر بعد الثورة، وكان ما يدفعنا إلى الصبر ومواصلة الكتابة ونحن نكتب عن الفساد في القطاع المصرفي قبل الثورة، أن النظام الحاكم فاسد، والعائلة المالكة أكثر فسادًا، لهذا كنا مستمرين في الكتابة رغم الضغوط التي كانت تمارس، حتى من قبل قيادات داخل الجريدة التي نعمل بها، خاصة أن القيادات تخاطب القيادات أمثالهم في الأماكن التي يعمل فيها الصحفيون، ولكن كنا نقاوم أي ضغوط ونعود إلى نشر ما لدينا من مستندات كانت بالنسبة لنا صادمة، فكيف وصل البنك المركزي المصري إلى كل هذا الإهمال والتعفن، كيف وصل إلى أن يتخلل الإهمال حتى مطبعة النقود، والغريب أن الموظف الذي كتب هذا التقرير كان مصيره الطرد من البنك المركزي ؛لأنه كشف مافيا حقيقية من الفساد والإهمال، فهناك تقرير تفتيش مفاجئ على إدارة النقد التالف والجديد لقطاع المراجعة الداخلية للبنك المركزي قام به أشرف رضا مدير عام قطاع المراجعة الداخلية ومصطفي النجار وكيل المحافظ المساعد للقطاع ومحمود عبد العزيز مستشار أول المحافظ ومؤرخ في 19 يوليو 2010 أكد أن كاميرات المراقبة الموجودة غير كافية ولا تتم عملية المراقبة بصورة مطمئنة ولا يمكن الاعتماد عليها للاستدلال على أي سرقات أو نقص في أوراق النقد ، والعربات الشبكية التي يتم نقل الأموال فيها لا تزال بدون أقفال رغم التنويه بذلك مسبقًا، وعدم صيانة أجهزة الإطفاء بصورة دورية وكذلك إهمال أنابيب الإطفاء، ووجود غرفة ماكينات بالجزء الأيمن لغرفة العد بها عمال صيانة يمرون بحرية في منطقة فرز وعد أوراق النقد، ومن المفترض ألا يتم تواجدهم بهذه المنطقة، وهو ما يتطلب تدبير مدخل ومخرج لهؤلاء الفنيين المتخصصين لهذه الماكينات بعيدًا عن أوراق النقد. وباب غرفة صيانة التكييف على يسار غرفة العد والفرز غير مغلق ويسمح لأي من الموظفين بالدخول والخروج والخطورة أن هذه الغرفة بها فجوات كبيرة وتصب في بئر الأسانسير بما يتطلب ضرورة مراعاة أن تكون الغرفة مغلقة طوال الوقت ولا يسمح لعمال الصيانة بدخولها إلا بمراقبة أفراد الأمن،

وإهلاك ما يقرب من 4 مليارات جنيه تالف سنويًّا، وأن هناك كميات تقدر بالملايين تعدم من الورق الجديد ،مما يكلف البنك المركزي عبئًا ماليًّا وجهدًا ووقتًا، والورق الجديد يمكن أن يقل بنسبة 30٪ عن الموجود حاليًّا، وطريقة عد التالف ضعيفة وبدائية ويجب تطوير أسلوب مراجعة العد والفرز الموجود، إلى جانب أن الجو العام للعمل بالمنطقة سيئ ، ونوعية الوظيفة ممل للموظفين، وإدارة التالف باستلام 71 مليون جنيه في اليوم السابق على المراجعة وتم قبول 19.5 مليون جنيه وإعادة باقي المبلغ إلى البنك التجاري الدولي وفي حضور المراجعة الداخلية اشتكي مندوب التجاري الدولي من البنك المركزي ،لأنه حاول توريد 50 مليون جنيه وتم رفضها من قبل إدارة التالف لأن معظم الأوراق الموردة سليمة وجديدة وليست تالفة، وعند محاولته إيداع المبلغ بحساب التجاري الدولي بالبنك رفضت الخزينة المركزية استلام المبلغ لرأيهم أن الورق غير مفروز جيدًا وحالته لا تسمح بإعادة توزيعه في السوق مرة أخري بناء على توجيهات الإدارة العليا رغم عدم وجود منشور بهذا المعني، وأوصي التقرير بتوضيح الأمور للبنوك والعاملين بالبنك المركزي كتابيًّا وتوضيح معايير التالف ومعايير النقود المودعة والتي يمكن تداولها في السوق، ودارسة إنشاء وحدة الفرز داخل البنك المركزي تتولي الفرز على أساس العينة كبداية وهو ما يوفر نسبة كبيرة من الوقت والمجهود والتكلفة التي تتطلبها عملية فرم البنكنوت، حيث يوجد الكثير من ورق البنكنوت جديدًا، وطالب باتباع التفتيش المفاجئ بصفة دورية سواء عن طريق إدارة المراجعة الداخلية أو إدارة الرقابة الداخلية بقطاع العمليات المصرفية.



Central Bank of Egypt
Internal Audit Sector
Internal Memorandum

البنك المركزي المصري
قطاع المراجعة الداخلية
مراسلات داخلية

Date:	19 يوليــــــه 2010	التاريخ:
From:	أشرف بهاء الدين رضا – مدير عام – قطاع المراجعة الداخلية	من :
To:	مصطفى النجار – وكيل محافظ مساعد – قطاع المراجعة الداخلية	إلى :
CC:	السيد/ محمود عبد العزيز – مستشار أول المحافظ	صورة :
Subject:	تفتيش مفاجئ علي إدارة أوراق النقد التالف والجديد	الموضوع :

قامت مجموعة من المراجعة الداخلية بعمل تفتيش مفاجئ علي منطقة التالف لمتابعة إجراءات العمل بها والاطلاع علي إجراءات الأمن والسلامة بهذه المنطقة الحساسة وللتأكد من استيفاء الملاحظات المذكورة في اجتماع الإدارة برئاسة السيد/ محمود عبد العزيز- مستشار المحافظ بتاريخ 2010/6/29وقد تبين لنا ما يلي :

1- أجهزة الإطفاء لا يتم صيانتها بصورة دورية ولا يوجد علي أنابيب الإطفاء ما يثبت إتمام الصيانة بشكل دوري.

2- وجود غرفة ماكينات بالجزء الأيمن لغرفة العد بها عمال صيانة يمرون بحرية في منطقة فرز وعد أوراق النقد ومن المفترض ألا يتم تواجدهم بهذه المنطقة ، ويجب أن يتم تدبير مدخل ومخرج لهؤلاء الفنيين المختصين لهذه الماكينات بعيدا عن أوراق النقد .

3- غرفة صيانة التكييف علي يسار غرفة العد والفرز بابها غير مغلق ويسمح لأي من الموظفين بالدخول والخروج منها علما بأن هذه الغرفة بها فجوات كبيره والجدير بالذكر أن تلك الفجوات تصب في بئر الاسانسير، ويرجى مراعاة أن تكون الغرفة مغلقة طوال الوقت ولا يسمح لعمال الصيانة دخولها إلا بمراقبة أفراد الأمن .

4- العربات الشبكية التي يتم فيها نقل الأموال لا تزال بدون أقفال رغم التنويه عن ذلك مسبقا .

5- كاميرات المراقبة الموجودة غير كافيه ولا تتم عملية المراقبة بصورة منتظمة ، ولا يمكن الاعتماد عليها للاستدلال علي أي سرقات أو نقص في أوراق النقد .

طبع النقود وسرقة أموال الشعب

كل الأدبيات الاقتصادية والنظريات تؤكد أن طبع النقود يؤدي إلى مزيد من التضخم، وارتفاع الأسعار، وخفض القدرة الشرائية للأموال التي يمتلكها المواطنون، وبالتالي سرقة أموال الشعب، دون أن يعلموا، أن يكون لديهم وعي بذلك، وطبع المزيد من النقود، مع ثبات كمية البضائع والخدمات، يؤدي إلى تراجع قيمتها، وبالتالي إحياء وحش التضخم، تجربة ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي عندما حاولت الحكومة الألمانية، كنتيجة للعواقب الاقتصادية لمعاهدة السلام التي فرضت على البلاد نهاية الحرب العالمية الأولي، تدعيم تمويلاتها بأن طبعت لنفسها المزيد من النقود، وبعد قيام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في15 أغسطس 1971 إغلاق نافذة الذهب وتوقف الدولار الأمريكي عن كونه عملة شهادة وديعة ذهبية، وهكذا ألغيت قاعدة الذهب في باقي دول العالم، حيث كانت اتفاقية بريتون وودز قد ربطت جميع عملات العالم بالذهب من خلال الدولار الأمريكي. وبذلك سمح بسداد الديون الأمريكية بطبع المزيد من الدولارات، بدون ارتباط بالعملة بالذهب وبذلك ولد نظام نقدي جديد وولد معه وحش التضخم، وأصبحت الحكومات حرة في طبع ما تشاء من النقود، ويعرف نظام العملة الجديد – بدون سعر صرف مرتبط بالذهب- باسم النقود الإلزامية، و أحد أدق الأسرار القذرة للبنوك المركزية، وحش التضخم هو جزء من الحكومة، وكذلك البنوك المركزية(3).

والتضخم الأعلى ينتج في المقام الأول بسبب طبع الحكومة المزيد من الأموال لنفسها، وطباعة النقود تُمكن الدولة من سداد ديونها المحلية فقط، ولكن هذا سيؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية ،وهذا ما حدث خلال السنوات الماضية، فمستوى الدخل تحسن، ولكن لم يشعر به الناس لأن وحش التضخم كان أكبر من الزيادة التي دخلت على دخول الناس، فالتهم هذه الزيادة، ويقول لينين إن الطريقة الأفضل لتدمير النظام الرأسمالي كانت هي تخفيض قيمة العملة، بل إن الحكومات ودون أن ندري أو نعلم تقوم بسرقة ثروات المواطنين، فعن طريق عملية تضخم مستمرة يمكن للحكومات أن تصادر – سرًّا ودون أن يلاحظ ذلك أحد – جزءًا مهمًّا من ثروة المواطنين؛ بتلك الطريقة هم يصادرون بشكل تعسفي ، وبينما تؤدي تلك العملية إلى إفقار الكثيرين، فإنها تؤدي بالفعل إلى إثراء البعض(4).

(3)جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، نهضة مصر، الطبعة الأولي 2008 ص69.

(4)جورج كوبر، مرجع سابق، ص77.

وكشفت «الوفد» أن البنك المركزي المصري قام بطبع 21 مليار جنيه خلال شهري فبراير ومارس من عام 2011، وهي كارثة بكل المقاييس، ودفع إلى حدوث تضخم كبير، قيل وقتها إنه السبب في الانفلات الأمني الذي حدث بعد الثورة، وعلى الرغم من أن طباعة هذه الكمية الكبيرة كانت السبب في الانفلات في الأسعار إلا أن زيادة طباعة العملات تؤدي إلى عرض كبير من النقود لا يقابله إنتاج فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني. والغريب أنه في مؤتمر صحفي مع هشام رامز نائب محافظ البنك المركزي المصري، ومحمود عبد العزيز المستشار الأول وجمال نجم المسئول عن الرقابة في البنوك، أكد ما انفردت به جريدة الوفد، وأوضحوا أنهم قاموا بضخ 14 مليار جنيه فقط، والباقي في خزائن البنك المركزي، لم يتم استخدامه بعد، والكارثة التي سيجني الشعب المصري ثمارها السلبية خلال السنوات القادمة، هي حجم النقود التي طبعها البنك المركزي المصري منذ عام 2004 وحتى مايو 2011، فقد كان حجم النقود المصدر عام 2004، وهو بداية تعيين محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة (ديسمبر 2003) نحو 59 مليارًا و703 ملايين جنيه، أصبح في مايو 2011 ، والعقدة مازال محافظًا للبنك المركزي نحو 180 مليارًا و258 مليون جنيه، بزيادة 120 مليارًا و555 مليون جنيه، وبنسبة 202 في المائة. ومرفق جدول يوضح حجم ما تم النقد المصدر منذ عام 2004 وحتى مايو 2011.

النقد المصدر والمتداول (مليون جنيه)						
	مايو-11	2008	2007	2006	2005	2004
النقد المصدر حسب الفئات	180258	112430	93240	79017	67527	59703
خمسة وعشرون قرشا	162	147	144	136	120	118
خمسون قرشا	304	252	240	241	220	203
جنية واحد	910	608	565	545	517	515
خمسة جنيهات	2849	1169	1071	1121	1279	1226
عشرة جنيهات	3143	2938	3470	4274	5074	5490
عشرون جنيهات	10185	7394	8796	9226	10329	11010
خمسون جنيهات	22925	25646	28152	27959	24517	22686
مائة جنية	74080	54987	47552	35515	25471	18455
مائتا جنية	65700	19289	3250			
النقد المصدر / الناتج المحلي الإجمالي	13.08	12.54	12.52	12.79	12.54	12.3
النقد المتداول	178630	111412	92175	78604	67236	59415
العملة المعاونة	322	275	259	236	226	219
ورقية	39	39	39	39	39	38
معدنية	283	236	220	197	187	181
النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي	178308	111137	91916	78368	67010	59196
خمسة وعشرون قرشا	162	145	142	135	118	117
خمسون قرشا	303	242	234	239	217	201
جنية واحد	908	591	550	540	512	510
خمسة جنيهات	2765	1105	987	1095	1251	1201
عشرة جنيهات	3022	2845	3323	4215	4999	5424
عشرون جنيهات	9837	7194	8553	9128	10246	10926

خمسون جنيهات	22747	25422	27967	27737	24348	22490
مائة جنية	73519	54529	47136	35279	25319	18327
مائتا جنية	65045	19064	3024			
متوسط قيمة ورقة النقد (بالجنيه)	35.48	30.29	25.61	22	19.59	17.71

حساب كتب عليه «لا يصرف إلا بأمر مبارك»

■ **أموال التبرعات بلغت 9 مليار دولار وتحت تصرف مبارك منذ عام 1992 .**

■ **صدقي البكري مندوب رئاسة الجمهورية حصل على 4 ملايين دولار نقدي فلمن ذهبت؟**

مصر كانت عزبة مبارك وعائلته، وله مساعدون في كل الأماكن بما فيها الجهاز المصرفي المصري، ولم يكن أحد يستطيع أن يقول لا وإلا خرج بعيدًا عن منظومة الفساد التي كانت تحكم مصر، فقد كان جمال مبارك يجتمع بقيادات البنوك المصرية وعلى رأسهم محافظ البنك المركزي والبنوك العامة بشكل دوري وكان معهم الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار السابق، والذي قفز قبل أيام من غرق السفينة واحتمى بالبنك الدولي الذي رفض منح مصر قروضًا جديدة بعد أن توقفت سياساته التخريبية في مصر عقب إعلان ثورة 25 يناير.

أحمد البرادعي أكد أن جمال مبارك كان يجتمع بدار الدفاع الجوي بقيادات البنوك لدراسة وضع القطاع المصرفي وكيفية التعامل مع الديون المُتعثرة ورجال الأعمال، وكان الدكتور فاروق العقدة في هذا الوقت رئيسًا للبنك الأهلي المصري، ثم جاء محافظًا للبنك المركزي وتمت التسويات لرجال الأعمال التي أهدرت الحماية الجنائية والمال العام.

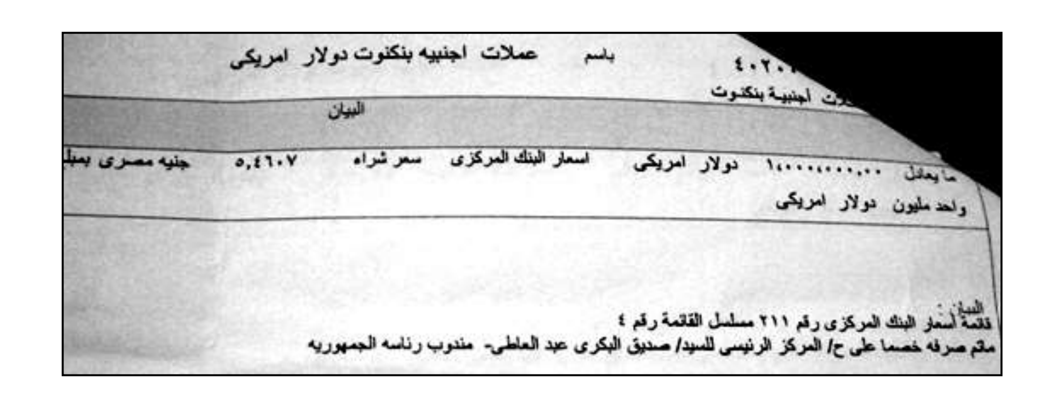
تكشف مستندات حصلنا عليها أن البنك المركزي الذي يتولي إدارته الدكتور فاروق العقدة كان تكية لمبارك ، الذي يضيق صدره بالنقد ،على الرغم من أنه يعلم كل كبيرة وصغيرة عن حسابات عائلة مبارك وكل الفاسدين الموجودين في السجن حاليًّا، كما يعلم جميع التحويلات التي تمت فيها بعد ثورة تونس وأيام اندلاع الثورة المصرية، ويعلم حجم الأموال التي تم سحبها من البنوك قبل الثورة المصرية وبعدها، والتي تم تهريب بعضها في حقائب للخارج.

ووصلت إليه تقارير الرقابة والتفتيش على البنوك الأخرى التي تؤكد له حجم الأزمة الحقيقية والتحويلات التي حدثت خلال أسابيع قليلة ،مما جعل مصر خلال هذه الأيام القليلة تفقد ما يزيد على 6 مليارات دولار من الاحتياطي الأجنبي. وربما كان يتوقع بعض قيادات البنوك عدم نجاح الثورة، خاصة في ظل قيادتهم لموظفي البنوك العامة خلال السنوات الماضية من خلال جهاز أمن الدولة.

تُدرك من خلال المستندات أن الجهاز المصرفي كان عزبة مبارك، الذي ترك لنفسه فقط حرية التصرف في حساب تبرعات الدول العربية والتي بدأت بالزلزال وربما قبل ذلك ولا يعلم أحد أين تم إنفاق هذه الأموال، وحجم المعاملات التي تمت عليها وحجم الأموال التي دخلت هذا الحساب والذي وصل حاليًّا إلى 9 مليارات دولار. فقد حدثت واقعة ولا ألف ليلة وليلة ونشرت تفاصيلها في جريدة الوفد، ولم يصلنا رد من محافظ البنك المركزي ،على الرغم من أنه كان لا يصمت إذا وجد في أي موضوع صحفي أي خطأ، فيرد البنك المركزي وبعنف، والواقعة تتمثل في قيام البنك المركزي المصري بصرف 4 ملايين دولار من هذا الحساب نقديًّا لمندوب رئاسة الجمهورية خلال أسبوع واحد، دون أي إشارة لتوقيع الرئيس على صرف هذا المبلغ، والذي من المؤكد – كما يروي العاملون بالبنك المركزي – أنه تم باتصال تليفوني بين زكريا عزمي سكرتير الرئيس مبارك المخلوع والدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري؟ كما أن عين الرقيب على المال العام في البنك المركزي كانت نائمة ،حيث لم يسجل الجهاز المركزي للمحاسبات هذه الملاحظة في الوقت الذي يملأ جودت الملط رئيس الجهاز الدنيا صياحًا وصراخًا عن الدين العام دون أن يقدم للرأي العام وقائع حقيقية عن فساد آل مبارك وأعوان النظام والموظفين العموميين، ويحتفظ بالتقارير التي دائمًا ما يُكتب عليها سري للغاية في مكتبه لتأكلها الفئران دون أن يعلم المصريون حقيقة ما حدث من خراب اقتصادي في عصر مبارك.

توجه يوم 5 نوفمبر 2009 مندوب رئاسة الجمهورية صديق البكري عبد العاطي إلى البنك المركزي، وكان يحمل في يده شنطة ،وتوجه مباشرة إلى مكتب محافظ البنك المركزي وطلب صرف 4 ملايين دولار من تبرعات الدول العربية والتي جاءت نتيجة للزلزال في عام 1992، وطلب من العاملين بالبنك تدبير المبلغ ، وحدث بلبلة في البنك بسبب تدبير المبلغ الذي جاء فجأة وبدون مقدمات ،إلى جانب أنه لا يعلم أحد كيف تم صرف هذا المبلغ ولاتوجد أوراق تشير إلى صرف المبلغ ، ومن الذي وقع على الأوراق ، خاصة أنه من المعروف أن هذا الحساب عليه ملاحظة مكتوبة داخل البنك المركزي تقول (لا يصرف منه إلا بتوقيع رئيس الجمهورية)، فهل أرسل الرئيس مبارك شيئًا يطلب من محافظ البنك المركزي الحصول على 4 ملايين دولار ربما ، ولكن ما يقال داخل البنك المركزي أنه جاء تليفون من زكريا عزمي إلى محافظ البنك المركزي يطلب منه صرف المبلغ، وانتهت مهمة صديق البكري بالحصول على مليون دولار فقط (بما يوازي 5 ملايين و460 ألفًا و700 جنيه) ، واستقل سيارة الرئاسة إلى مقر زكريا عزمي واختفي المليون دولار ولم يعلم أحد أين ذهب، وعاد صديق البكري بسيارة رئاسة الجمهورية بعد أيام قليلة وبالتحديد يوم 10 نوفمبر للحصول على ثلاثة ملايين دولار أخرى وربما تم في هذه المرة التنسيق مع البنك المركزي لتدبير الدولارات وتم صرفها في الساعة الرابعة عصرًا هكذا كما جاء في المستندات ، ولم تمر أيام وتوجه مرة ثانية صديق البكري إلى البنك المركزي لصرف الملايين الثلاثة المتبقية، وكان البنك المركزي قد جهزها وصرفت الملايين الثلاثة وتم صرف مليوني دولار(بنحو 10 ملايين و916 ألفًا و200 جنيه) ومليون دولار (5 ملايين و449 ألفًا و600 جنيه) وأذون الصرف للأربعة ملايين دولار التي أخذتها رئاسة الجمهورية بمعرفة مندوبها صديق البكري أرقام قيد (95908 – 95918 – 95920–95906) ومن رقم الحساب بالدولار يبدأ من الشمال 402009 ،وتم بمعرفة الإدارة العامة للعمليات الخارجية.

ونتساءل أين ذهبت هذه الملايين الأربعة، وهل أعطي الرئيس مبارك شيكًا حتى يتم صرفها، وما حقيقية الاتصال بين زكريا عزمي ومحافظ البنك المركزي؟ ولماذا تم سحب هذه الأموال نقديًّا وبالدولار؟ وأين ذهبت؟ ولماذا من هذا الحساب بالأخص والذي اقترب الآن من 9 مليارات دولار، فمن المعروف أنه عندما يتم توجيه تبرعات تخرج عبر وزارة المالية للإنفاق على الأزمات والكوارث لا تخرج في شكل سيولة نقدية وبالدولار وتخرج بعد قيام البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية وتحويلها إلى مصري، أي لا تخرج بالعملة الأجنبية، وإنما بالعملة المصرية حتى لا تتأثر الاحتياطيات، والغريب أن الجهاز المركزي للمحاسبات متواطئ أيضًا، حيث لم يسجل هذه الملاحظة في تقريره على الرغم من سحب الأموال في نوفمبر 2009، وكان يفترض أن تسجل الملاحظة في تقرير السنة المالية 2009/ 2010 والتي تنتهي في يونيه 2010 ،وهذا يشير إلى أمرين إما إخفاء البنك المركزي خروج هذا المبلغ إلى رئاسة الجمهورية وفي هذه الحالة فإن القائمين على رقابة البنك المركزي ليسوا على كفاءة أو اكتشف وشارك في عدم كشف الحقائق عن حقيقة هذه الأموال، وما يثير التساؤلات هذا المبلغ الكبير الذي يتجاوز 9 مليارات دولار لماذا احتفظ رئيس الجمهورية فقط بحق التوقيع والإنفاق منه وكم حجم الأموال التي خرجت من هذا الحساب منذ عام 1992 وحتى تاريخه، وكم حجم الأموال التي دخلت هذا الحساب ولماذا لم يخضع للمساءلة أو الرصد خلال السنوات الماضية.



٤٠٢٠ باسم عملات اجنبيه بنكنوت دولار امريكى

ت اجنبية بنكنوت

البيان

ما يعادل ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠ دولار امريكى اسعار البنك المركزى سعر شراء ٥،٤٦٠٧ جنيه مصرى بمبل

واحد مليون دولار امريكى

البيان:

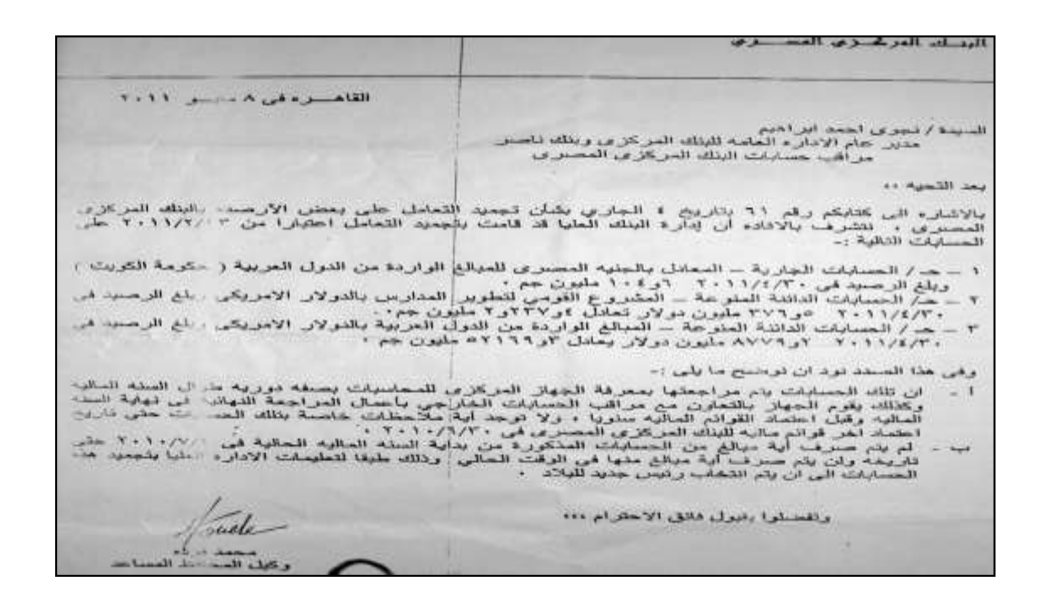
قائمة أسعار البنك المركزى رقم ٢١١ مسلسل القائمة رقم ٤

ماتم صرفه خصما على ح/ المركز الرئيسى للسيد/ صديق البكرى عبد العاطى- مندوب رئاسه الجمهوريه

سر «المشروع القومي لتطوير المدارس»

هذا الحساب أغرب من الخيال في البنك المركزي، ويعبر عن مدى العشوائية التي كانت تدار بها البنوك التي كانت تخضع لسيطرة عائلة مبارك(سوزان وجمال وعلاء)، فحدِّث ولا حرج، فبنك القاهرة قام بتحويل 326 مليون يورو من فرع مصر الجديدة ببنك القاهرة (لاحظ أن هذا الفرع الذي به حسابات العائلة المالكة لمقدرات مصر طوال حكم مبارك ونظامه الفاسد) إلى البنك المركزي في أول إبريل 2008 ، وتم تحويل قيمة المبلغ إلى دولار، ووجد البنك المركزي نفسه في موضع حرج في أي حساب يضع هذه الأموال؟!، فتم فتح حساب تحت مسمي المشروع القومي لتطوير المدارس، ومنذ أول إبريل 2008 وحتى وصول المعلومات لدينا في إبريل 2010 أي نحو ثلاث سنوات لم يصرف من الحساب مليمًا واحدًا، على الرغم من المعاناة التي تعاني منها المدارس الحكومية في مصر، كما أن هذا الحساب ظل راكدًا في البنك المركزي، ولم يعطِ الجهاز المركزي للمحاسبات ملاحظة واحدة عليه، بما يشير إلى تواطؤ الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة أنه حساب راكد، وتم تحويل الحساب، وبعد إثارة القضية صدر قرار بتجميده والبالغ 376.5 مليون دولار بما يعادل 2 مليار و237 مليون جنيه وهو الحساب الخاص بالمشروع القومي لتطوير المدارس، ووافق البنك المركزي على قرار التجميد لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد، ونكتشف أن المبلغ كان مخصصًا لمكتبة الإسكندرية بالعملة الأوروبية اليورو وحصلت مكتبة الإسكندرية على 20 مليون دولار، وتم تحويل باقي المبلغ إلى البنك المركزي تحت حساب المشروع القومي لتطوير المدارس وبالدولار، وظل هذا المبلغ في البنك المركزي دون تحويله إلى وزارة المالية حتى يتم الاستفادة منه في تطوير المدارس حتى الآن، ونكتشف أن هناك تلاعبًا في حسابات التبرعات في بنوك أخرى، فقد أكد لنا متولي محمود مراجع ببنك القاهرة بورسعيد أنه لا يوجد رقابة على حساب التبرعات في بنك القاهرة ،كما لا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وطالب متولي النائب العام بالكشف عن حساب تبرعات بالبنوك موضحًا أنه قام بالإبلاغ عن سرقة حساب السرطان والكلي ببنك القاهرة ببورسعيد أيام إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي

ومحمد أبو الفتح رئيس البنك فتم تدميره وظيفيًّا والتزوير في الأوراق الرسمية الخاصة بنقله إلى بني سويف وبالتأمينات وتحويله إلى المعاش المبكر بالتزوير، وبعد عشر سنوات من رفع القضايا أمام المحاكم حكمت المحكمة مؤخرًا بإلغاء المعاش المبكر وتغريم البنك بنحو 180 ألف جنيه واعتبار مدة خدمته لم تنقطع منذ عام 2000، وأن العلاقة بالعمل مازالت قائمة إلا أن محمد كفافي الرئيس التنفيذي (السابق) للبنك رفض تنفيذ حكم المحكمة، مشيرًا إلى أن هذا يكشف عن وجود قوى أكبر من رؤساء البنوك العامة ومحافظ البنك المركزي فيما يخص حساب التبرعات، وحاولنا الحصول على تعليق من محمد كفافي فامتنع.



البنك المركزي المصري

القاهرة في ٨ [illegible] ٢٠١١

السيدة / نجوى احمد ابراهيم
مدير عام الادارة العامة للبنك المركزي وبنك ناصر
مراقب حسابات البنك المركزي المصري

بعد التحية ،،

بالاشارة الى كتابكم رقم ٦١ بتاريخ ٤ الجاري بشأن تجميد التعامل على بعض الأرصدة بالبنك المركزي المصري ، نتشرف بالافادة أن إدارة البنك العليا قد قامت بتجميد التعامل اعتبارا من ٣/٢/٢٠١١ على الحسابات التالية :-

١ - حـ / الحسابات الجارية - المعادل بالجنيه المصري للمبالغ الواردة من الدول العربية (حكومة الكويت) وبلغ الرصيد في ٣٠/٤/٢٠١١ ٦و١٠٤ مليون جم .
٢ - حـ/ الحسابات الدائنة المتنوعة - المشروع القومي لتطوير المدارس بالدولار الامريكي وبلغ الرصيد في ٣٠/٤/٢٠١١ ٥و٣٧٦ مليون دولار تعادل ٤و٢٢٣٧ مليون جم .
٣ - حـ / الحسابات الدائنة المتنوعة - المبالغ الواردة من الدول العربية بالدولار الامريكي وبلغ الرصيد في ٣٠/٤/٢٠١١ ٢و٨٧٧٩ مليون دولار يعادل ٣و٥٢١٦٩ مليون جم .

وفي هذا الصدد نود ان نوضح ما يلي :-

أ - ان تلك الحسابات يتم مراجعتها بمعرفة الجهاز المركزي للمحاسبات بصفة دورية خلال السنة المالية وكذلك يقوم الجهاز بالتعاون مع مراقب الحسابات الخارجي بأعمال المراجعة النهائية في نهاية السنة المالية وقبل اعتماد القوائم المالية سنويا ، ولا توجد أية ملاحظات خاصة بتلك الحسابات حتى تاريخ اعتماد اخر قوائم مالية للبنك المركزي المصري في ٣٠/٦/٢٠١٠ .
ب - لم يتم صرف أية مبالغ من الحسابات المذكورة من بداية السنة المالية الحالية في ١/٧/٢٠١٠ حتى تاريخه ولن يتم صرف أية مبالغ منها في الوقت الحالي وذلك طبقا لتعليمات الادارة العليا بتجميد هذه الحسابات الى ان يتم انتخاب رئيس جديد للبلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمد [illegible]
وكيل المحافظ المساعد

خسائر البنك المركزي

كشفت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن فشل الدكتور فاروق العقدة في إدارة أموال البنك المركزي وتحقيق خسائر بلغت 5.6 مليار جنيه خلال الفترة من (2004/ 2007) ،حيث أظهرت التقارير استمرار التراجع في أرباح البنك المركزي، شهد البنك المركزي انخفاضًا كبيرًا في الإرباح في السنة المالية (2004/ 2005) بنحو 2.2 مليار جنيه بنسبة انخفاض بلغت 37.5٪ خلال عام 2003/ 2004؛ لتصل الأرباح إلى 3.6 مليار جنيه مقارنة بنحو 5.8 مليار جنيه خلال السنة المالية 2003/ 2004، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع المصروفات بنسبة 201٪ لتصل إلى 10.7 مليار جنيه مقارنة بنحو 3.5 مليار جنيه، في الوقت الذي لم تشهد الواردات ارتفاعًا إلا بنسبة 53.3٪ لتصل إلى 14.34 مليار جنيه مقارنة بنحو 9.35 مليار جنيه، وفي العام التالي(2005/ 2006) انخفضت الأرباح بنسبة 83٪ لتصل إلى 613.8 مليون جنيه خلال السنة المالية 2005/ 2006 مقارنة بنحو 3.6 مليار جنيه خلال السنة المالية 2004/ 2005 وجاء ذلك ولأول مرة في تاريخ البنك المركزي لانخفاض الإيرادات بنحو 1.65 مليار جنيه بنسبة انخفاض 11.46 ٪ ،حيث بلغت الإيرادات 12.69 مليار جنيه مقارنة بنحو 14.34 مليار جنيه، في حين شهدت المصروفات ارتفاعًا بنسبة 12.7٪ لتصل إلى 12 مليار جنيه، وفي العام الثالث (2006/ 2007) انخفضت الأرباح لتصل إلى أدني مستوى لها، حيث وصلت إلى 131.7 مليون جنيه بنسبة انخفاض 78.5٪ عن السنة المالية السابقة(2005/ 2006) وذلك نتيجة لارتفاع المصروفات بنسبة 51.6٪ ،لتصل إلى 18.3 مليار جنيه، وارتفعت الإيرادات بنسبة 45.3٪ لتصل إلى 18.45 مليار جنيه، وبمقارنة السنوات الثلاث نجد أن البنك المركزي فقد 5.6 مليار جنيه من أرباحه التي كان يحققها في السنة المالية 2003/ 2004 بنسبة انخفاض بلغت 97.7٪ ، في الوقت الذي ارتفعت المصروفات بنسبة 414.4٪ لتصل إلى 14.75 مليار جنيه، وارتفعت الإيرادات بنحو 9 مليارات جنيه، كشف التقرير الأخير للجهاز المركزي للمحاسبات ارتفاع النقد المصدر بنسبة 18٪ بقيمة 14.2 مليار جنيه ليصل إلى 93.24 مليار جنيه في 30 يونية 2007 مقارنة بنحو 79 مليار جنيه في 30 يونية 2006، ولم يقابل هذا الإصدار رصيد مكون من الذهب أو النقد الأجنبي أو صكوك أجنبية بالمخالفة لنص القانون ونظامه الأساسي في المادة الثانية ،حيث ارتفاع غطاء الذهب بنسبة 7.2٪ ليصل إلى 6.744 مليار جنيه مقابل 6.429 مليار جنيه

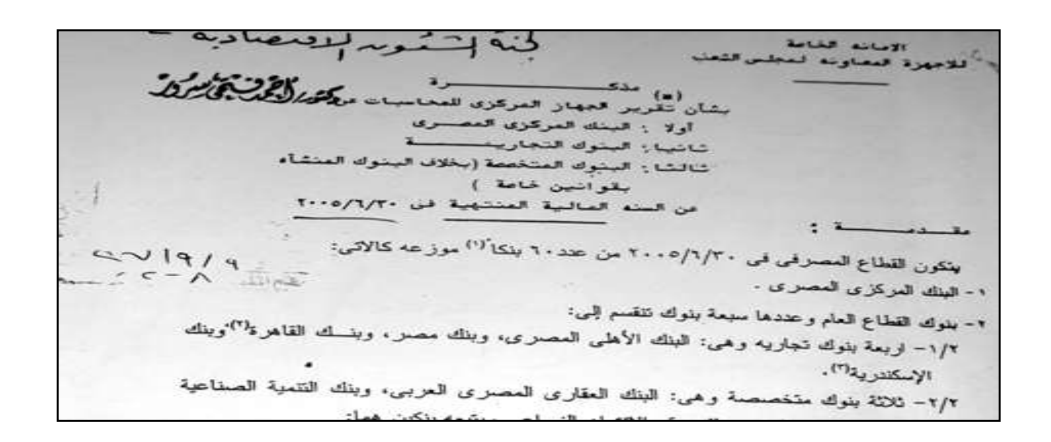
بزيادة قدرها 315 مليون جنيه نتيجة لإعادة تقييمه وأضيفت الزيادة لحساب وزارة المالية ، وارتفعت سندات الحكومة المصرية بنسبة 92.8٪ لتصل إلى 86.496 مليار جنيه مقابل 72.588 مليار جنيه بزيادة بلغت 13.908 مليار جنيه ، وذلك نتيجة محصلة عمليات المبادلة بين العمليات المصرفية وغطاء الإصدار واستهلاك جزء من تلك السندات ، وتم تجديد السندات الحكومية المصرية التي استحقت خلال العام والبالغ قيمتها نحو 8.6 مليار جنيه لمدة ثلاث سنوات ولمدة أخيرة بعائد يعادل 6٪ سنويًا ، وسبق تجديدها أكثر من مرة خلال السنوات السابقة لتعذر تدبير موارد لسدادها، وقام البنك المركزي بإدراج مبلغ 119.9 مليون جنيه قيمة تكلفة المعاش المبكر لبعض العاملين المصروفة خلال الفترة من 22 إلى 29 يونيه 2006 ضمن الأرصدة المدينة بدلًا من تحميلها علي المصروفات بالمخالفة لمعايير المحاسبة الدولية. وتضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى والمخصصات مبلغ 3.8 مليار جنيه يمثل رصيد حصيلة السندات الدولارية المصرية الصادرة بموجب القانون رقم 147 لسنة 2001 بالإذن لوزارة المالية بإصدار سندات دولاريه سيادية لمصر بالأسواق المحلية والعالمية ، وبلغ العبء السنوي لخدمة تلك السندات نحو 125.6 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ العائد من استثمارها نحو 44.9 مليون دولار أمريكي بخسائر سنوية بلغت نحو 80 مليون دولار بما يعادل 500 مليون جنيه تقريبًا وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات 2005/ 2006.

القيمة = مليون جنيه	2007/2006	2005/2006	2005/2004	2003/2004
الإيرادات	18450.1	12699.3	14344.6	9357.4
المصروفات	18318.4	12085.5	10720	3561.1
صافي الأرباح	131.7	613.8	3624.6	5796.3

جدول يوضح الإيرادات والمصروفات والأرباح
للبنك المركزي خلال الفترة من(2003-2007)

الجهاز المركزى للمحاسبات

التقريـــــر السنوى
عن نتائج الرقابة المالية وتقويم الأداء
للبنك المركزى المصرى وبنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٧/٦/٣٠



لجنة الشئون الاقتصادية

الامانة العامة
للاجهزة المعاونة لمجلس الشعب

مذكـــــــــــــرة
(*)
بشان تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات
أولا : البنك المركزى المصـرى
ثانيا: البنوك التجاريـــــة
ثالثا: البنوك المتخصصة (بخلاف البنوك المنشأه بقوانين خاصة)
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٥/٦/٣٠

مقـــدمــــــة :

يتكون القطاع المصرفى فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ من عدد ٦٠ بنكا[١] موزعه كالاتى:

١ - البنك المركزى المصرى.

٢ - بنوك القطاع العام وعددها سبعة بنوك تنقسم إلى:

٢/١ - اربعة بنوك تجاريه وهى: البنك الأهلى المصرى، وبنك مصر، وبنـــك القاهرة[٢] وبنك الإسكندرية[٣].

٢/٢ - ثلاثة بنوك متخصصة وهى: البنك العقارى المصرى العربى، وبنك التنمية الصناعية

المركزي .. بنك وصاحبه غائب!

نشر الزميل محمود غلاب بجريدة الوفد يوم الأحد 6 مارس 2011 تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2008 وكشف ما يحدث في البنك المركزي المصري، بلغت إيرادات البنك 21 ملياراً و469 مليون جنيه وبلغت المصروفات 21 ملياراً و261 مليون جنيه، وحقق البنك صافي ربح قدره 802 ملايين و400 ألف جنيه، أنفق البنك 8.1 مليون جنيه علي التجهيزات الخاصة بمبني البنك بأرض شبرا بالقاهرة عبارة عن تصميم لوحات وورق حائط وأثاث وسجاد وموبيليا.

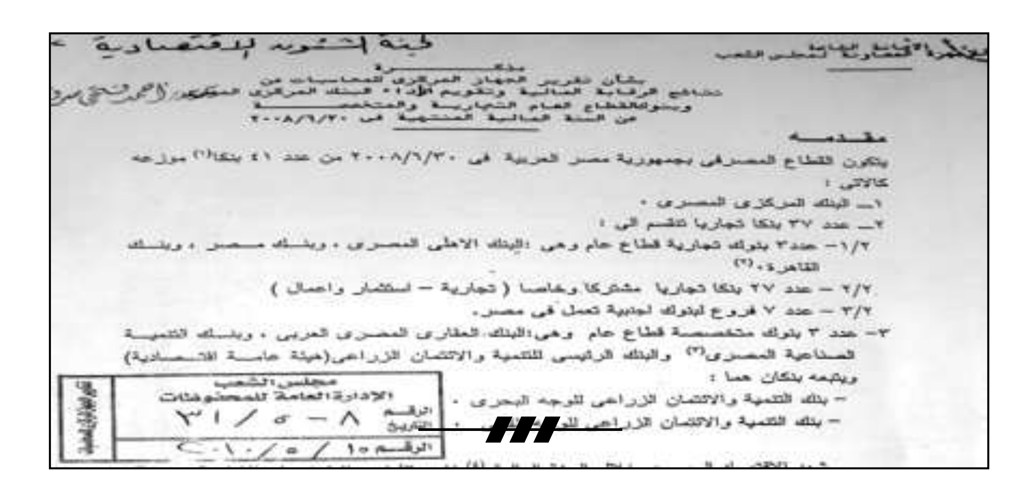
وأوصي جهاز المحاسبات بقيد هذه المبالغ لحساب الأصول الثانية مقابل استبعادها من مصروفات البنك ومراعاة أثر ذلك علي الإهلاك.. وحاول البنك المركزي التهرب من هذه الفضيحة ورد علي جهاز المحاسبات بأنه تم التعامل علي هذه المبالغ علي أساس أنها نفقات إصلاح وصيانة وتجديد المبني بما يعني أن ما تم إنفاقه يمثل مصروفات جارية وسيتم وضع تعليمات بماهية المصروفات الجارية والرأسمالية، وعقب الجهاز علي البنك مؤكداً أن هذه المبالغ ليست نفقات إصلاح وصيانة ولكنها عمليات توريد أثاث وموبيليا وسجاد وورق حائط وخلافه لاستكمال تأثيث المبني، كما تضمنت مصروفات البنك »501« ألف جنيه قيمة العوائد المستحقة علي رصيد القرض السابع منحة من بنك الاستثمار القومي لمشرع خبراء البنك المركزي وقدره 5.7مليون جنيه بضمان وديعة البنك المركزي طرف بنك الاستثمار القومي بمبلغ 10 ملايين جنيه. وأوضح جهاز المحاسبات أن استمرار عدم إدراج القرض بسجلات البنك المركزي فان تحمل البنك لهذا المبلغ يكون قد تم دون سند محاسبي، وأفاد البنك انه سيتم استرداد وديعة من بنك الاستثمار القومي، كما أنه تم سداد القرض المقدم لخبراء البنك المركزي وعقب جهاز المحاسبات بأنه سيتابع ما جاء في رد البنك وبلغ رصيد العجز في حساب الحكومة بالبنك المركزي 12 ملياراً و750 مليون جنيه وقام البنك بتغطية العجز بالخصم علي الحساب المدين المخصص لهذا الغرض ليظهر رصيداً دائناً قدره 7 ملايين و43 ألف جنيه وجاء في رد البنك أن ما تم هو إجراء متبع منذ عام 1996 وهو تغطية الرصيد العام المدين لحسابات الحكومة وإظهاره دائناً بقدر مناسب في تواريخ المركز الأسبوعي والشهري!!

وانتقد الملف تجاهل البنك المركزي تقاضي مقابل الخدمات التي يؤديها للحكومة طبقاً للقانون وكشف الملف عن قيام دار طباعة النقد التابعة للبنك المركزي بإنفاق 35 ألف جنيه مقابل نشر ورعاية وإعلان عن شرائها سيارة إسعاف بمبلغ 165 ألف جنيه ودعا جهاز المحاسبات إلي ضرورة ترشيد نفقات الإعلان بما يتواءم مع حجم المشتريات ونوعياتها، وشدد الجهاز علي أهمية إجراء الدراسات الكافية عند وضع تقديرات الموازنة الخاصة بدار طباعة النقد حتى تتناسب مع الاحتياجات الفعلية وبما لا يشكل تضخيماً لتقديرات الموازنة دون مبرر، جاء ذلك بعد اكتشاف الجهاز اعتماد موازنة لدار طباعة النقد قدرها 204 ملايين و600 ألف جنيه للإنفاق منها علي المشروعات الاستثمارية، واستخدمت الدار مبلغ 75 مليوناً و500 ألف جنيه فقط. واكتشف ملف جهاز المحاسبات عدم كفاية النظام الآلي المحاسبي المطبق في البنك المركزي فيما يتعلق بتجميع بيانات القوائم المالية وتنفيذ عمليات الاستثمارات الخاصة بالمركز الرئيسي وفروع البنك. وأكد الملف عدم قانونية استخدام البنك المركزي لمبلغ 3 مليارات جنيه من رصيد الحساب المجمد والمضاف لحساب وزارة المالية في زيادة رأسماله، وأشار الملف إلي أن هذه الزيادة جاءت علي غير ما رسمه المشرع لزيادة رأس مال البنك المركزي بموجب المادة الثالثة من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، والتي حددت مصدراً وحيداً لزيادة رأسمال البنك المركزي وهو تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية بالاتفاق بين مجلس إدارة البنك ووزير المالية. واعترض جهاز المحاسبات علي الاتفاق الموقع بين وزارة المالية والبنك المركزي لتسوية 63 مليار جنيه تمثل رصيد الحساب المجمد المفتوح لدي البنك في إطار الاتفاقية الموقعة مع دول نادي باريس الدائنة لمصر والترتيبات الفنية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.

وقال جهاز المحاسبات أن تسوية رصيد الحساب المجمد تم بالتعلية لحساب وزارة المالية مقابل التزامها بالسداد في مواعيد الاستحقاق بدلاً من البنك المركزي رغم أن هذا الحساب يمثل حصيلة المسدد من الجهات المحلية المدينة وفاء لأقساط الديون الخارجية المستحقة عليها ويعد التزاماً خارجياً علي البنك المركزي بموجب الترتيبات الفنية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، وأشار جهاز المحاسبات إلي عدم التحقق من مدي اتفاق ما تم من تسوية وتصفية لهذا **الحساب مع اتفاقيات نادي باريس والترتيبات الفنية المتعلقة بشأن إعادة جدولة الديون الخارجية.**

وكشف الملف أن أرصدة اتفاقيات الدفع المدينة للبنك مازالت تتضمن أرصدة مستحقة له طرف عدة دول مثل غينيا والسودان وسوريا بمبالغ حوالي 129 مليون جنيه، وأوصي جهاز المحاسبات بأهمية تصفية هذه الديون، ورد البنك انه يسعي لاستهلاك ديون السودان وفقاً لجدول زمني متفق عليه، وتم التنازل عن مديونية غينيا وفقاً لقرار مجلس الوزراء في 18 أغسطس عام 2008، وسيتم تسوية نهائية مع البنك المركزي السوري وانتقد جهاز المحاسبات عدم قيام البنك المركزي بتقييم مساهماته في الشركات ذات المصلحة المشتركة والتي تبلغ 4.3 مليار جنيه منها مليار جنيه في رأس مال المصرف المتحد، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية معايير المحاسبة المصرية وإظهار أثر التقييم علي القوائم المالية للبنك المركزي، وأشار الجهاز إلي أن استمرار احتفاظ البنك بهذه المساهمة وفي ضوء أوضاع المصرف المتحد يترتب عليه تجميد أموال البنك والتأثير سلباً علي حقوق الملكية لديه، خاصة وانه سبق للبنك المركزي منح المصرف المتحد قروضاً مساندة قدرها »3« مليارات جنيه، ولم يقتنع جهاز المحاسبات برد البنك المركزي علي هذه الملاحظة وهي أن هذه المساهمة الغرض منها تدعيم الجهاز المصرفي، وفيما يتعلق بالقرض المساند للمصرف المتحد وهو 3 مليارات جنيه، فإنه يستخدم كضمان مكمل لمخصص القروض والالتزامات العرضية غير المنتظمة للمصرف المتحد علي أن يستمر لحين تحصيل الديون المتعثرة التي آلت للبنك نتيجة إدماج ثلاثة بنوك. ولا يترتب علي القرض المساند تجميد أموال البنك.وكشف ملف جهاز المحاسبات أن الحسابات الدائنة المتنوعة للبنك المركزي بلغت في سنة المحاسبة 60 ملياراً و600 مليون جنيه منها 25 مليون جنيه قيمة مخصصات المكون لمقابلة ارتباطات البنك لشراء بعض الأجهزة والمعدات الخاصة بنظام التسوية اللحظية. وقال جهاز المحاسبات أن طبيعة المخصص المكون لا تتفق وطبيعة تكوين المخصصات واعترض الجهاز علي عدم موافاته بالتعاقدات التي تمت بشأن هذا النظام والتي تم تكوين المخصص بناء عليها علي الرغم من مخاطبة البنك بطلب التعاقدات وإعادة طلبها في اجتماع لجنة المراجعة بالبنك. وأوصي جهاز المحاسبات بإعادة تبويب المبلغ بالحسابات الدائنة، وتوفير كافة البيانات المتعلقة بالتعاقدات.

ورد البنك علي الجهاز بأن طبيعة هذا المبلغ تتفق وطبيعة المخصصات حيث تمثل عبئاً علي قائمة الدخل لمقابلة نفقات مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة. وعقب جهاز المحاسبات بأنه مازال عند رأيه فيما يتعلق بأن مبلغ 25 مليون جنيه لا يتفق وطبيعة مكونات المخصصات حيث انه عبارة عن تعاقدات تمت بين البنك ومجموعة شركات تعمل في مجال الحاسب الآلي لشراء بعض الأجهزة والمعدات اللازمة لإعداد وتجهيز نظام التسوية اللحظية، وبالتالي فهو يمثل ارتباطات علي البنك المركزي في مواجهة تلك الشركات. وتضمن الحساب الدائن 28 مليوناً و800 ألف جنيه قيمة المعونة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي ضمت قرضي التصحيح الهيكلي الأول والثاني اللذين سبق للبنك سدادهما خلال عامي 2004-2006. وأوفي الجهاز بتسوية المبلغ بإضافته للإيرادات خاصة في ضوء ما تبين من عدم تحديد أغراض محددة لاستخدام تلك المنحة وقد سبق إن أفاد البنك المركزي رداً علي تقرير الجهاز بأنه سيتم إتمام التسوية المطلوبة. وتضمنت الحسابات الجارية والمدينة تحت التسوية حوالي مليوني جنيه قيمة المجنب كالتزام قائم علي مشروع إنشاء وتجهيز فرع جديد للبنك بأسيوط دون ورود المستخلص الختامي للعملية بقيمة الالتزام المجنب حتى يمكن التحقق من سلامة وصحة المبلغ المقيد. واعترض جهاز المحاسبات علي استمرار تضمين بند قروض وأرصدة مستحقة للبنوك بالعملات الأجنبية التي انتفي الغرض منها دون أن يتم تسويتها منها مبلغ 27 مليوناً و800 ألف جنيه المعادل لمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي رصيد حساب معلق تحت التسوية يمثل 10٪ من قيمة الواردات السودانية رغم صدور قرار وزير الاقتصاد بإلغاء شرط تحصيل هذه النسبة. ومبلغ 436 ألف جنيه رصيد حساب معلق تحت التسوية (استيراد جمال) تم التوقف عن التعامل علي هذا الحساب منذ فترة طويلة.



لجنة الشئون الاقتصادية

مجلس الشعب

مذكـــــــرة
بشأن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن
نتائج الرقابة المالية وتقويم الأداء للبنك المركزي المصري
وبنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/٦/٣٠

مقـدمـة

يتكون القطاع المصرفي بجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٨/٦/٣٠ من عدد ٤١ بنكا(١) موزعة كالاتي :

١ـ البنك المركزي المصري .
٢ـ عدد ٣٧ بنكا تجاريا تنقسم الى :
٢/١- عدد٣ بنوك تجارية قطاع عام وهي :البنك الاهلي المصري ، وبنك مصر ، وبنك القاهرة .(٢)
٢/٢ – عدد ٢٧ بنكا تجاريا مشتركا وخاصا (تجارية – استثمار واعمال)
٢/٣ – عدد ٧ فروع لبنوك اجنبية تعمل في مصر.
٣- عدد ٣ بنوك متخصصة قطاع عام وهي:البنك العقاري المصري العربي ، وبنك التنمية الصناعية المصري(٣) والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي(هيئة عامة اقتصادية) ويتبعه بنكان هما :
– بنك التنمية والائتمان الزراعي للوجه البحري .
– بنك التنمية والائتمان الزراعي للوجه القبلي .

مجلس الشعب
الادارة العامة للمحفوظات
الرقم ٣١/٥ – ٨
التاريخ
الرقم ١٠ / ٥ / ١٠-

الفساد في البنوك

الباب الثامن

فاروق العقدة يشنق المصريين برفع الأسعار

التضخم وغلاء المعيشة

ربما لا يعي المواطن أهمية الدور الذي يقوم به البنك المركزي، وذلك لأن هناك إعلامًا لا يريد أن يغضب قيادات البنك المركزي، وبالتبعية البنوك، فكان إعلامنا مضللًا ،للأسف لسنوات طويلة، وربما لجهل الصحفيين أنفسهم بالدور الذي يقوم به البنك المركزي، وبالتالي لم يسهم الإعلام بدور في توضيح دور البنك المركزي، فمن أدواره محاربة الغلاء، والحد من التضخم (ارتفاع الأسعار) ،فعندما يرتفع كيلو اللحم من 30 جنيهًا إلى 60 جنيهًا خلال سنوات معدودة، فالبنك المركزي هو المسئول عن ذلك، وعندما ترتفع الأسعار بشكل جنوني خلال السنوات الماضية، فهذا يعني أن البنك المركزي فشل في الحد من التضخم، وكان لا بد من تغيير القيادات المتواجدة لضبط السياسة النقدية والحد من التضخم.

وهذا الكلام ليس افتراءً على البنك المركزي ولا إضافة وظيفة جديدة إليه، ولكن هو ما يؤكده البنك المركزي المصري على موقعه الإلكتروني والقانون، فيشير البنك المركزي حول هدف السياسة النقدية إلى «يعهد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، وينص القانون على أن **استقرار الأسعار** هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الذي يتقدم على غيره من الأهداف. وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي المصري – في المدى المتوسط – بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تسهم في بناء الثقة، وبالتالي خلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. إن تعزيز الحكومة لهدف استقرار الأسعار والتزامها بسياسة مالية رشيدة يعد أيضًا أمرًا مهمًّا لتحقيق هذا الهدف»، هذا ما ذكره البنك المركزي على موقعه الإلكتروني فهل تعتقد أن البنك المركزي نجح منذ ثماني سنوات في ضبط الأسعار، بل إن الأسعار لم تشهد في التاريخ المصري مثل هذا الارتفاع الذي شهدته خلال سنوات المحافظ الحالي الدكتور فاروق العقدة.

فجورج كوبر[5] في كتابة الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء يؤكد أنه على الرغم من أهمية البنك المركزي المصري، فالقليل فقط هم الذي يعرفون هذه الأهمية، وأقوي مركزيين اليوم هما نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وهما يعلنان أن الهدف هو تحقيق استقرار الأسعار، ولكن يختلفان في طريقة تحقيق هذا الهدف، فالأوروبي يستهدف المعروض النقدي(إذا كان نمو المعروض النقدي كبيرًا يتم رفع الفائدة،وإذا كان نمو المعروض النقدي ضئيلًا يتم خفض الفائدة) في حين أن الأمريكي لا ينظر إلى المعروض النقدي m3 ، ويري الفيدرالي أن دوره هو محاربة أي انكماش ائتماني، والأوروبي يري أن دوره محاربة التوسع الائتماني الزائد، وتستخدم البنوك المركزية سياسة معدل الفائدة للتحكم في أسواق رأس المال، ونتيجة لأخطاء البنوك المركزية وُجدت عن غير قصد ظروف أدت إلى الأزمة الائتمانية الحالية. وعندما تزيد الأموال بشكل كبير مقابل عدد قليل من البضائع؛ فإن ذلك يؤدي إلى التضخم. وعدم الاستقرار المالي ظهر قبل البنوك المركزية، فقد حدثت أزمة عام 1907 بالولايات المتحدة الأمريكية وكانت الدافع لتأسيس نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

حكومة نظيف تكذب وتتجمل

نشرنا في جريدة الوفد نهاية عام 2008، كذب الأرقام التي تنشرـها الحكومة عن التضخم، فكان غريبًا ما أعلنته عن تراجع التضخم عقب الأزمة المالية العالمية، على الرغم من عدم انخفاض أي سلعة في هذا الوقت، واتفق معنا الخبراء في التحليل الذي ذهبنا إليه وهذا نص التحقيق«هل تصدق كلام الحكومة وتصريحاتها الوردية عن التضخم؟ هل تشعر وأنت تتجول في الأسواق لتشتري أي شيء أن الأسعار انخفضت بما يصل إلى 40٪ ؟ هل الأزمة دفعت الحكومة إلى الكذب وأعلنت عن انخفاض التضخم بدون مبرر ؟ هل الحكومة استغلت الأزمة وانخفاض الأسعار في الخارج لتعلن عن انخفاض الأسعار والتضخم بعد أن عجزت حكومة نظيف عن محاربة التضخم ، وفشل فاروق العقدة في محاربة التضخم بآلية رفع الفائدة على مدى السنوات الأربع الماضية، مؤشرات الحكومة تقول إن معدل التضخم عام 2005 كان 4.7 ٪ ، مقارنة بالتضخم في شهر يناير 2009 البالغ 14.3٪ نجد أن التضخم ارتفع بنسبة 204.2٪ ، وإذا ركزنا المقارنة على آخر ما أعلنت عنه الحكومة نجد التضخم ظل يرتفع ليصل إلى 7.2 ٪ عام 2006 إلى 8.6 ٪ عام 2007 إلى 20.2 ٪ عام 2008 .

(5)جورج كوبر، في كتابه عن الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء ، الصادر عن نهضة مصر، الطبعة الأول 2008، ص 21.

والشيء الذي لا يقبله العقل هو الانخفاض الكبير وغير المبرر خلال الشهور الأخيرة ، ويبدو أن الحكومة استغلت الأزمة المالية لصالحها لتعلن عن انخفاض التضخم بعد أن عجزت عن فعل ذلك لأنها لم تجد المبرر؛ لهذا قامت منذ أغسطس 2008 بخفض التضخم بنسبة 39.4٪ مقارنة بشهر يناير 2008 في الوقت الذي تشهد فيه الأسعار ارتفاعًا وليس انخفاضًا ، وتخيل معي المشهد من واقع الأرقام الرسمية، في أغسطس 2008 بلغ التضخم 23.6٪، ثم انخفض إلى 21.5 ٪ في سبتمبر، وفي أكتوبر ونوفمبر وصل إلى 20٪ وفي ديسمبر وصل إلى 18.3 ٪ وفي يناير 2009 بلغ التضخم 14.3 ٪ وسوف تعلن الحكومة خلال الأيام القادمة عن انخفاض التضخم إلى 12٪ في تسلسل جهنمي، فالأسعار انخفضت بنحو 39.4٪ مقارنة بشهر أغسطس الماضي وانخفضت بنحو 33.4 ٪ مقارنة بشهر سبتمبر و29.5٪ مقارنة بشهري أكتوبر ونوفمبر وانخفض 28٪ مقارنة بشهر ديسمبر فهل تشعر بهذا الانخفاض؟ لا أشعر بهذا الانخفاض ، هذا ما أكده الدكتور عبد الحميد الغزالي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة (تُوفي العام الماضي) قائلًا إن الأزمة وما يعيشه المواطن من مشكلات ، جعلهم يفقدون الثقة في الحكومة وما تعلنه من أرقام ، فحينما ينخفض التضخم 4٪ فقط لا بد أن يصاحبه زيادة في الإنتاج ، وضبط الأسعار ومحاربة الاحتكار وهذا لم يحدث بل حدث العكس ،حيث إن السلع الأساسية صارت أسعارها في تزايد نتيجة للاحتكار الذي يسيطر على الاقتصاد المصري. مشيرًا إلى أن الإعلان عن انخفاض التضخم لن يشجع على زيادة الاستثمار بسبب سوء مناخ الاستثمار وعدم استقرار القرارات والقوانين التي تصدرها الحكومة.

وحكومة نظيف تتجمل وتضحك على الشعب بالأرقام التي تعلنها، هذا ما أكده أستاذ الاقتصاد ورئيس مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مشيرًا إلى أن أرقام التضخم المعلنة ليست حقيقية فجزء منها على السلع المدعمة وجزء آخر لا تنعكس عليه التغيرات الحقيقية للأسعار ، وجزء ثالث تسيطر عليه الاحتكارات ، فالتضخم في الواقع في تزايد ، ولكن يبدو أن الهجوم الكبير الذي تعرض له محافظ البنك المركزي والحكومة دفعهم إلى الإعلان عن خفض التضخم دون سند من الواقع. وقال هناك تحفظ على قياس التضخم في مصر ، وعدم ملاءمة العينة التي يتم اختيارها للتغيرات الحقيقية في السوق، فهناك اقتصاد غير رسمي يلعب دورًا في رفع الأسعار ، وحماية المستهلك والجمعيات والوعي الاستهلاكي ضعيف ، و الاحتكارات تلعب دورًا كبيرًا في رفع الأسعار والتجارة الداخلية تعاني من الاحتكارات وما يطلق عليهم «أباطرة أو ديناصورات» في السوق المصري ، وغياب الرقابة، وأمام هذا كله كيف تنخفض الأسعار والتضخم ، فالحكومة جريئة عندما أعلنت عن هذا الانخفاض في الوقت الذي توجد فيه فجوة كبيرة بين الأرقام الرسمية والأرقام الفعلية التي نعيشها.

ويشير الدكتور شريف حسن قاسم أستاذ الاقتصاد ووكيل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية إلى أن ما يشعر به المواطن في الأسواق يختلف تمامًا عن المؤشرات الرسمية للحكومة، كما أن الاقتصاديين لا يثقون في أجهزة الإحصاء الحكومية، والحل يتمثل في وجود جهاز إحصائي قومي غير منتمٍ للحكومة أو السلطة حتى تكون هناك مصداقية فيما يصدره من أرقام ،مشيرًا إلى أن أرقام التضخم تعتمد على نسبة كبيرة من السلع المدعمة مثل رغيف العيش بخمسة قروش ويُعطي له وزن أكبر مما ينفق عليه من دعم ، في حين لا يوجد وزن كبير لبعض المنتجات الغذائية الأخرى مثل الألبان التي ترتفع بشكل ثابت أسبوعيًّا في حين أن رغيف العيش ثابت منذ سنوات ، فعدم اتفاق الأوزان النسبية بشكل علمي يعطي أرقامًا غير حقيقية ومخالفة للواقع، وأوضح أن خفض الفائدة يزيد من المشاكل عند المواطن ولن يزيد من الاستثمار وسيؤدي إلى أزمة تضخم وانكماش ، وما أعلنت عنه الحكومة من زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى الكساد، حيث سيتم ضخه في البنية الأساسية ،مما يؤدي إلى قوة تضخمية كبيرة ، والحل في زيادة الإنتاج للخروج من أزمة التضخم ، فلا يوجد ما يشجع على الإنتاج لزيادة العرض وبالتالي انخفاض الأسعار ، بل يتم الآن توليد قوة من الطلب لا يقابلها عرض محلي مؤكدًا أن طريقة مواجهة الأزمة ستؤدي إلى أزمة تضخم.

وأرجع الدكتور سلامة الخولي الخبير الاقتصادي عدم انخفاض الأسعار إلى سيطرة الاحتكار على السوق المصري ، فقد أصبح السوق حسب « مزاجهم» يرفعون ويخفضون وقتما يريدون ،مشيرًا إلى أن هناك تراجعًا في الطلب على المنتجات في العالم مما أدى إلى انخفاض الأسعار ، ويفترض أن يحدث انخفاض جزئي للأسعار، ولكن هذا لم يحدث. يطالب الدكتور عزت عبد الله مدير فروع البنك الوطني للتنمية سابقًا بالحد من جشع التجار والمنتجين والمحتكرين للتجارة الداخلية ،فعلى الرغم من انخفاض الأسعار في الخارج إلا أن الأسعار في الداخل وبعد ما يقرب من عام على الأزمة لم تنخفض، بالإضافة إلى ضبط الأسواق لحماية المستهلك، فهناك عجز في محاربة الارتفاع غير المبرر للأسعار والخدمات، مما يزيد من معاناة الشعب ، ويجب على الدولة التدخل بشكل حازم لضبط السوق وتحديد الأسعار ولا يتعارض هذا مع اقتصاديات السوق، وأوضح أن مستوى الأداء الاقتصادي خلال العام الحالي سيتسم بالضعف، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وهو ما يتطلب زيادة الدعم ، ووصوله إلى مستحقيه سواء كان دعمًا عينيًّا أو نقديًّا ، مع تصحيح أنماط الاستهلاك غير الرشيدة. مشيرًا إلى أن الأسعار الموجودة في مصر غير حقيقية، ولم تنخفض نتيجة لعدم العدالة في توزيع الدخول والتي تزيد من معدلات الفقر.

«المركزي» يتستر على خطايا الحكومة

- **مؤشر البنك المركزي لا يعبر عن الواقع ويغطي الفشل في مواجهة التضخم**
- **الحكومة تستحوذ على 85 في المائة من قروض الجهاز المصرفي**

حذرنا في تحقيق صحفي آخر نشر في الصفحة السابعة يوم 21 نوفمبر 2009 بجريدة الوفد تحت عنوان(اختلق مؤشرًا للتستر على خطايا الحكومة... مؤشر البنك المركزي لا يعبر عن الواقع ويغطي الفشل في مواجهة التضخم.. والحكومة تستحوذ على 85 في المائة من قروض الجهاز المصرفي)، وذلك بعد أن وضع البنك المركزي المصري له مؤشرًا خاصًا به أطلق عليه المؤشر الأساسي ،وذلك بعد أن استبعد السلع والخدمات المحددة أسعارها إداريًا والخضراوات والفاكهة وهذا نص التحقيق: لا داعي للتفكير والإبداع في حل المشاكل الاقتصادية، طالما تستطيع أن تستخف بالعقول ، وتقلب الأوراق ، تخلطها ثم تعيد تنظيمها وتخرج بوسيلة تقول إنك نجحت ، ودون أن تفعل شيئًا هذا ما فعله البنك المركزي المصري، جلس في الحجرات التي أنفق عليها ملايين الجنيهات من دافعي الضرائب ليخرج بوسيلة جديدة تضلل الشعب المصري وهي السعر الأساسي للتضخم والذي يشتق من أرقام التضخم التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، واستبعد منها الخضر والفاكهة والأسعار المحددة إداريًا .وبذلك يستطيع البنك المركزي خفض سعر الفائدة دون مراعاة لطبيعة الشعب المصري ، وكأنه مازال يعيش في البنك الأمريكي الذي يعمل به، وجذب كل القيادات المصرفية الحالية من هناك، مؤشرات البنك المركزي نفسها تؤكد عملية التضليل التي يعتمدها البنك المركزي فيما يقول فمن خلال الجدول المرفق والذي تم إعداده من بيانات البنك المركزي يشير إلى أن أسعار الخضر والفاكهة والمحددة إداريًا لم تشهد تذبذبًا كبيرًا وهي الفارق بين مؤشر البنك المركزي (التضخم الأساسي) ومؤشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (المؤشر العام لأسعار المستهلكين) على أساس سنوي ، خلال الفترة من 2005 إلى 2008 ، ولكن ظل ما بين 0.5 في المائة و2 في المائة. وعندما استشعر أن هذه السلع ستمثل فارقًا كبيرًا قام بعمل المؤشر الأساسي خلال شهر أكتوبر الماضي ، وجاء الفارق بين المؤشرين كبيرًا حيث بلغ في أغسطس 3.2 في المائة وسبتمبر 4.5 في المائة وارتفع في أكتوبر إلى 6.8 في المائة ، وهو ما يشير إلى أن البنك المركزي لن يرفع أسعار الفائدة خلال انعقاد لجنة السياسات النقدية في 17 ديسمبر القادم.

وكان أفضل للسياسة النقدية أن تعلن أنها تسعى إلى تخفيف العبء عن الدين العام الحكومي والذي تضخم بشكل مخيف ، وأصبحت الحكومة هي المقترض الأساسي والرئيسي- من البنوك ، وضيقت الخناق على القطاع الخاص ، خاصة في ظل تفضيل البنوك لتمويل الحكومة بمعدل مخاطر صفر عن تمويل القطاع الخاص ،وتشير الأرقام الأخيرة للبنك المركزي خلال شهر أغسطس 2009 إلى أن حجم الإقراض الحكومي من الجهاز المصرفي يصل إلى 85.2 في المائة، حيث بلغ نحو 364.5 مليار جنية يمثل إجمالي القروض الحكومية (31.7 مليار جنية) وأذون على الخزانة 332.8 مليار جنية ، من إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك والبالغة 427.5 مليار جنية ،وذلك دون النظر إلى القطاع العائلي والذي يمثل 62.7 في المائة من إجمالي الودائع ،حيث يصل إلى 517 مليار جنيه من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي 824.4 مليار جنيه، وفشل البنك المركزي على مدى خمس سنوات في مواجهة التضخم (الآن أصبح ثماني سنوات) ، والذي يُعد من المهام الأساسية له وفقًا للقانون، وأعلن هشام رامز – نائب محافظ البنك المركزي – في مؤتمر صحفي إطلاق البنك مؤشرًا لقياس معدلات التضخم تحت مسمى «مقياس التضخم الأساسي» أو core inflation ، موضحًا أن هذا المؤشر يشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعدًا منه بعض السلع التي تتحدد أسعارها إداريًّا بالإضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة. وأشار رامز إلى أن البنود المستبعدة في المقياس الجديد هي الخضر والفاكهة وهي العناصر الغذائية الأكثر تقلبًا وتمثل 8،8 ٪ من السلة السلعية للمستهلكين ،هذا إضافة إلى العناصر المحددة إداريًّا وتمثل 19،4 ٪ من السلة السلعية للمستهلكين ، قائلًا : «البنك المركزي يهدف من خلال مقياس التضخم الأساسي إلى تحسين معرفة الجمهور بديناميكيات التضخم ، وبالتالي التقليل من انتقال أثر صدمات الأسعار المؤقتة إلى توقعات التضخم، الأمر الذي يقلل بدوره من التغيرات الحادة في التضخم (هل هذا كلام يفهمه المواطنون، أم لوغاريتمات نظام فاسد؟)،

وقالت رانيا المشاط رئيسة لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي في 26 أكتوبر 2009 إن هناك خللًا في منظومة الإنفاق في السوق المحلى منوهة بأن 44 ٪ من إنفاق الأسر في مصر تكون على الطعام والشراب ،أما في دولة مثل أمريكا فإن الإنفاق على الطعام والشراب لا يتجاوز 8 ٪ من جملة إنفاق الأسر، ولفتت المشاط إلى أن المقياس الذي يطلقه البنك المركزي يُعد توضيحيًّا وتكميليًّا ولا يمكن اشتقاقه بدون الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين المعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية في 17 نوفمبر 2009 أن استمرار ارتفاع التضخم في مصر مصدر للقلق، والارتفاع الحاد لمعدل التضخم من 10.8٪ في سبتمبر إلى 13.3٪ في أكتوبر، يعتبر مصدرًا للقلق في بلد 40٪ تحت خط الفقر، مستشهدة باندلاع العديد من الاحتجاجات إثر قفز التضخم إلى معدل 23.6٪ في أغسطس من العام الماضي، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى رفع مرتبات العاملين بالقطاع العام بنسبة 30٪، وأوضحت أن الارتفاع تم تمويله جزئيًّا عن طريق إلغاء الإعفاءات الضريبية على بعض الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، والتي بدورها تعانى من مشاعر تجارية غير مستقرة ، وأدت بالبورصة إلى الهبوط، وقال أحمد آدم الباحث في الشئون المصرفية إن حكومة نظيف تنفذ تعليمات صندوق النقد الدولي بالنص دون أي خروج أو مراعاة للوضع الاقتصادي لمصر، وذلك لرغبة الحكومة في مزيد من التمويل من البنك الدولي، فخفض الفائدة جاء بتعليمات من صندوق النقد الدولي ، دون مراعاة أن ظروف المواطن المصري تختلف تمامًا عن الظروف في الدول التي أشار إليها البنك المركزي عندما أوجد لنفسه مؤشرًا للتضخم واستبعد من المؤشر الرئيسي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخضر والفاكهة والسلع المحددة إداريًّا والتي تعد من أهم السلع التي يعتمد عليها المصري ، ففي هذه الدول هناك شبكة من الأمان الاجتماعي والتأمين الصحي ، وتعويضات البطالة وغيرها التي تجعل أصحاب المعاشات وغيرهم قادرين على تحمل ارتفاع الأسعار، أما في مصر فأصحاب المعاشات يعيشون على عائد شهادات الادخار والودائع وأي تخفيض يؤثر عليهم بدون شك ، خاصة أن القطاع العائلي يصل إلى 70٪ من إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي.

وذهب آدم إلى أن حجج البنك المركزي السابقة بخفض أسعار الفائدة ست مرات متتالية ليس لها أساس من الصحة، فخفض سعر الفائدة لم يشجع البنوك على الإقراض لتحريك الاقتصاد المصري ، فقد ارتفع معدل نمو الودائع حتى نهاية يونيه 2009 بنحو 0.2 في المائة مقارنة بمعدل نمو 5.1 في المائة خلال نفس الفترة من العام الماضي ،مما يشير إلى أن خفض الفائدة لم يشجع على الإقراض ويتفق معه في ذلك رجال الصناعة والمستثمرون في مصر، حيث يرى مسعد أبو المكارم رئيس شعبة المنسوجات السابق أن المشكلة ليست في خفض سعر الفائدة، وإنما في أن البنوك التي ترفض تقديم التمويل للمشروعات، وتتبع سياسة انكماشية ،مما يضر بالصناعة. ويضيف ممدوح ثابت مكي رئيس غرفة دباغة الجلود سابقًا أن هناك خللًا كبيرًا بين سعري الإقراض والإيداع في البنوك المصرية غير مبرر ويجب على البنك المركزي العمل على تقليل الفجوة الكبيرة بين سعري الإقراض والودائع، وتشجيع البنوك على الإقراض، الاهتمام بالتمويل طويل الأجل. مطالبًا بإعادة النظر في المنظومة المصرفية التي تسيطر عليها السياسة الانكماشية في تمويل المشروعات الإنتاجية، وقالت بسنت فهمي مستشار التسويق المصرفي ببنك التمويل المصري السعودي إن مؤشر البنك المركزي لن يعبر عن الحقيقة ، ويؤدي إلى إظهار التضخم بشكل منخفض ، مؤكدة أن التضخم كارثة والذي تجاوز 13٪ ، ففي الدول المتقدمة إذا بلغ التضخم 2.5 في المائة ، لا تهدأ الدول عن إتباع الوسائل التي تخفض أو تسيطر على التضخم عند هذا الحد، وأشارت إلى أن التضخم ليس سببه البنك المركزي ، وإنما الممارسات الاحتكارية في السوق المصري ولابد من قيام الحكومة بمنع هذه الممارسات، وحذر الدكتور عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية وأستاذ الاقتصاد من تأثير التضخم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، مما يسبب ضررًا كبيرًا على أصحاب الدخول المنخفضة مطالبًا بتنشيط العملية الإنتاجية والحياة الاقتصادية، والاعتماد على توفير الغذاء من الداخل بدلا من الاستيراد من الخارج، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية، والعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

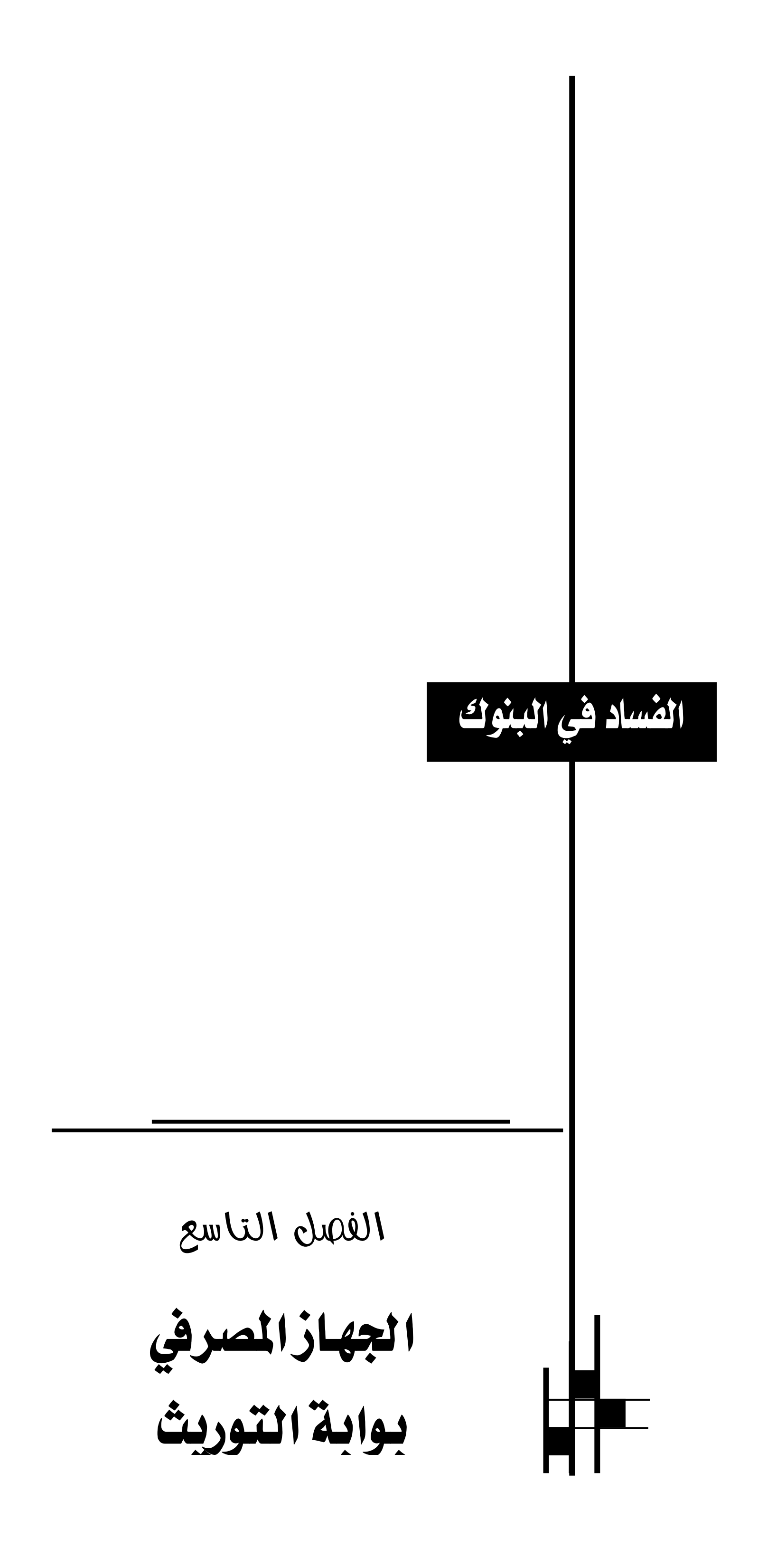
والمحافظة على قيمة العملة المحلية، ويلاحظ من الجدول المرفق، أن البنك المركزي لم يحرك سعر الإيداع والإقراض منذ سبتمبر 2009 حتى أكتوبر 2011، وهو عند سعر 8.25 و9.75 على التوالي، على الرغم من الارتفاع في أسعار التضخم ما بين 8 إلى 13 في المائة، وننتهي إلى أن البنك المركزي المصري كان السبب المباشر في غلاء المعيشة، وارتفاع التضخم، ومعاناة المصريين خلال السنوات الماضية، والذي أدى في النهاية إلى الثورة المصرية 25 يناير 2011.

جميع المؤشرات ٪	التضخم العام	المؤشر الأساسي	الفارق بين المؤشرين	مواعيد لجنة السياسات النقدية	سعر الإقراض	القرار	سعر الإيداع	القرار
يونيه 2005	4.7	3.5	1.2	02 يونيو، 2005	12.50	أبقاء	9.5	أبقاء
يوليو، 2005	4.3	2.9	1.4	07 يوليو، 2005	12.50	أبقاء	9.5	أبقاء
أغسطس، 2005	4.7	3	1.7	04 أغسطس، 2005	12.50	أبقاء	9.5	أبقاء
سبتمبر، 2005	3.8	2.8	1	1سبتمبر2005	11.50	1-	9	0.5-
أكتوبر، 2005	3	2.6	0.5	05 أكتوبر، 2005	11.00	0.5-	9	أبقاء
نوفمبر، 2005	3.3	2.2	1.1	10 نوفمبر، 2005	11.00	أبقاء	9	أبقاء
ديسمبر، 2005	3.1	2.5	0.6	01 ديسمبر، 2005	10.75	0.25-	8.75	0.3-
يناير، 2006	3.4	3.4	0	10 يناير، 2006	10.25	0.5-	8.25	0.5-
فبراير، 2006	4	3.2	0.8	16 فبراير، 2006	10.25	أبقاء	8.25	أبقاء
أبريل، 2006	4.4	1.9	2.5	06 أبريل، 2006	10.00	0.25-	8	0.3-
مايو، 2006	5.3	3.3	2	18 مايو، 2006	10.00	أبقاء	8	أبقاء
يونيه 2006	7.3	6.3	0.9	29 يونيو، 2006	10.00	أبقاء	8	أبقاء
يوليو، 2006	8.4	6.9	1.5	10 أغسطس، 2005	10.00	أبقاء	8	أبقاء
أكتوبر، 2006	11.8	10.4	1.4	04 أكتوبر، 2006	10.00	أبقاء	8	أبقاء
نوفمبر، 2006	12.1	10.6	1.5	02 نوفمبر، 2006	10.50	0.5	8.5	0.5
ديسمبر، 2006	12.4	10.7	1.7	14 ديسمبر، 2006	10.75	0.25	8.75	0.25
فبراير، 2007	12.6	10.8	1.8	01 فبراير، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
مارس، 2007	12.8	11.1	1.7	22 مارس، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
مايو، 2007	10	9	1	10 مايو، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء

يوليو، 2007	8	6.3	1.8	05 يوليو، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
أغسطس، 2007	8.5	7.4	1.1	16 أغسطس، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
سبتمبر، 2007	8.8	6.9	1.8	20 سبتمبر، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
نوفمبر، 2007	6.4	5.6	0.8	01 نوفمبر، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
ديسمبر، 2007	6.5	6.3	0.2	13 ديسمبر، 2007	10.75	أبقاء	8.75	أبقاء
فبراير، 2008	12	12.3	-0.3	07 فبراير، 2008	11.00	0.25	9	0.25
مارس، 2008	14.4	15.6	-1.2	23 مارس، 2008	11.50	0.5	9.5	0.5
مايو، 2008	19.8	20	-0.2	08 مايو، 2008	12.00	0.5	10	0.5
يونيو، 2008	20.2	20.7	-0.5	26 يونيو، 2008	12.50	0.5	10.5	0.5
أغسطس، 2008	23.6	23	0.7	07 أغسطس، 2008	13.00	0.5	11	0.5
سبتمبر، 2008	21.5	22	-0.5	18 سبتمبر، 2008	13.50	0.5	11.5	0.5
أكتوبر، 2008	20.2	22.3	-2	06 نوفمبر، 2008	13.50	أبقاء	11.5	أبقاء
نوفمبر، 2008	20.4	21.4	-1	25 ديسمبر، 2008	13.50	أبقاء	11.5	أبقاء
يناير، 2009	14.4	14.7	-0.3	12 فبراير، 2009	12.50	1-	10.5	1-
فبراير، 2009	13.6	13.6	0	26 مارس، 2009	12.00	0.5-	10	0.5-
مارس، 2009	12.1	11.2	0.9	14 مايو، 2009	11.00	1-	9.5	0.5-
يونيه 2009	9.9	7.9	2	18 يونيو، 2009	10.50	0.5-	9	0.5-
يوليو، 2009	10	7.2	2.7	30 يوليو، 2009	10.00	0.5-	8.5	0.5-
أغسطس، 2009	9	5.8	3.2	17 سبتمبر، 2009	9.75	0.25-	8.25	0.3-
سبتمبر، 2009	10.8	6.3	4.5	05 نوفمبر، 2009	9.75	أبقاء	8.25	أبقاء
ديسمبر 2009	13.236	6.852	6.384	24 ديسمبر، 2009	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
فبراير 2010	12.777	6.899	5.878	04 فبراير، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
مارس 2010	12.201	7.039	5.161	18 مارس، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
مايو 2010	10.598	6.687	3.910	06 مايو، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
يونيو 2010	10.661	6.698	3.963	17 يونيو، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء

يوليو 2010	10.718	7.084	3.634	29 يوليو، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
سبتمبر 2010	10.966	7.595	3.372	16 سبتمبر، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
نوفمبر 2010	10.187	8.935	1.252	04 نوفمبر، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
ديسمبر 2010	10.281	9.647	0.634	16 ديسمبر، 2010	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
يناير 2011	10.790	9.741	1.049	27 يناير، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
مارس 2011	11.486	8.537	2.950	10 مارس، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
أبريل 2011	12.077	8.764	3.314	28 أبريل، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
يونيو 2011	11.792	8.937	2.855	09 يونيو، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
يوليو 2011	10.364	8.708	1.657	21 يوليو، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
أغسطس 2011	8.486	6.976	1.509	25 أغسطس، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء
سبتمبر 2011	8.213	7.948	0.265	13 أكتوبر، 2011	9.75	أبقاء	8.250	أبقاء

مؤشرات التضخم ورد فعل السياسة النقدية بالبنك المركزي تجميع من نشرات البنك المركزي المصري .



الفصل التاسع

الجهاز المصرفي بوابة التوريث

الجهاز المصرفي كان بوابة التوريث لجمال مبارك، الذي استطاع منذ دخوله عالم البنوك في التسعينيات، أن يضع رجاله في جميع البنوك العامة والخاصة، وفي البنك المركزي المصري الذي يقوم بدور الرقيب علي البنوك، وخلال سنوات معدودة أصبحت هناك ثلاثة أجيال في البنوك تدين بالولاء للوريث، الذي تحطم حلمه على صخرة ثورة 25 يناير 2011.

عائلة مبارك وسيناريو التوريث

لن نخوض في قضية التوريث وعائلة مبارك كثيرًا، ولكن نسرد من المعلومات بقدر ما يوضح للرأي العام وللقارئ كيف كان يدار البنك المركزي المصري، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول لماذا لم تصل الثورة إلى قطاع البنوك حتى تاريخه. فقد أعلنت اللجنة القضائية المكلفة باسترداد أموال مصر المنهوبة بالخارج يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011، أن ثروة علاء وجمال مبارك في المصارف السويسرية تقدر بـ340 مليون دولار، وقال المستشار عاصم الجوهري مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع: «إن اللجنة القضائية توصلت إلى معلومات مؤكدة تفيد بأن علاء وجمال نجلي الرئيس السابق حسني مبارك لديهما ودائع ببنوك سويسرا تقدر بحوالي 340 مليون دولار أي ما يوازي ملياري جنيه»، وأوضح الجوهري في بيان أن «علاء مبارك يملك بمفرده 300 مليون دولار وهو ما يشير إلى أنه وشقيقه المالكان لمعظم الأموال التي جمدتها سويسرا والتي تبلغ 410 ملايين فرنك سويسري»، ويُحاكم نجلا مبارك المعتقلان في أحد سجون القاهرة إضافة إلى والدهما بتهم عدة منها الفساد، وأعلنت وزارة الخارجية السويسرية أنها تريد تسريع الآلية القضائية مع تونس ومصر لإعادة أموال الرئيسين السابقين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وقال رئيس إدارة القانون الدولي العام فالنتان زيلويجر لوكالة الأنباء السويسرية «آي تي إس»: «إن سويسرا هي في المرتبة السابعة ماليًّا في العالم، وهي في المرتبة الأولى في مجال إعادة أموال سرقها ديكتاتوريون». وكانت برن قد جمدت مطلع العام 60 مليون فرنك سويسري (48،7 مليون يورو) من الودائع التونسية و410 ملايين فرنك سويسري من الودائع المصرية و650 مليون فرنك من الودائع الليبية و45 مليون فرنك من الودائع السورية.

وعقد المستشار عاصم الجوهري، رئيس اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، مؤتمرًا، يوم 20 أكتوبر 2011 للرد على ما أثير بشأن ثروتي نجلي الرئيس السابق علاء وجمال مبارك في سويسرا، وامتلاكهما وحدهما ٣٥٢ مليونًا و٥٠٠ ألف دولار، من إجمالي ٤١٠ ملايين فرانك سويسري، كانت السلطات السويسرية قد جمدتها لرموز النظام السابق، وعلى رأسهم الرئيس السابق و١٨ من حاشيته. وقال الجوهري إن اللجنة تتابع ثروات رموز النظام السابق، وستعلن عنها في الوقت المناسب، وأنها تدخلت جنائيًّا يوم ٢٩ سبتمبر في قضية غسل الأموال المتهم فيها نجلا الرئيس السابق، مع زهير جرانة وياسين منصور، وأن جهاز الكسب غير المشروع أصدر قرارًا بمنع كل من الرئيس السابق مبارك وزوجته ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما خديجة وهايدى وأولادهم يوم الاثنين ١٦ أكتوبر الجاري، من التصرف في جميع الأموال السائلة والمنقولة والعقارية، بما فيها ٣٥٢ مليونا و٤٠٠ ألف دولار خاصة بنجلي الرئيس السابق، بجانب حسابات أخرى خارج مصر، وحصص في شركات بليون، وشقة لخديجة الجمال في باريس، وأعلن «الجوهري» عن امتلاك «جمال» أرصدة في بنوك خارج مصر، وامتلاك زوجته شقة في باريس، ومجموعة حصص في بعض الشركات، منها بليون (تم تعيين علاء سبع رئيسها كعضو في البنك المركزي) وإيجيبت كون في إحدى الجزر البريطانية، وحصة في شركة efg «هيرميس» (تم تعيين مني ذو الفقار المدير التنفيذي كعضو في البنك المركزي)، إضافة إلى محافظ مالية بقيمة ٣,٣ مليون إسترليني، وبعض الشركات في أمريكا، بجانب ٤٤ مليونًا ونصف المليون دولار في بنك bnb، وشوية فكة في مجموعة أرصدة في لندن وهناك تحريات عن طريق مكاتب محاماة عن جميع رموز النظام السابق، ورد «الجوهري» بشكل مستفيض على بيان فريد الديب، محامى أسرة الرئيس السابق، وأنه سبق اتهام علاء مبارك في شبهة غسل أموال عام ٢٠٠٥، ارتكبها على الأراضي السويسرية وحُفظ التحقيق فيها خلال ٢٠٠٦، ولفت إلى أنها قضية لم تكن معلومة من قبل للشعب المصري، وأضاف «الجوهري» أنه اعترف بأن علاء كان متورطاً بالفعل في القضية التي تحقق فيها سويسرا،

وأن مصر تدخلت جنائيًّا في القضية يوم ٣٠ سبتمبر الماضي، وأوضح أن أموال الرئيس السابق وأسرته كان قد صدر قرار من النائب العام مع بدايات الثورة بمنعهم من التصرف فيها، إلا أن المستشار خالد سليم، رئيس هيئة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب المسئول عن ملف الرئيس السابق وأسرته، رأى ضرورة إصدار القرار الجديد بعدما كشفت لجنة استرداد الأموال امتلاك علاء وجمال حسابات في سويسرا بمبلغ ٣٥٢ مليونًا و٥٠٠ ألف دولار، الأمر الذي يتطلب التحفظ على أموالهما للمطالبة بردها. وعرض «الجوهري» خلال المؤتمر، قائمة التحفظ على ممتلكات الرئيس السابق وأفراد أسرته، وجاءت في ٥ صفحات تضمنت ممتلكاتهم العقارية والسائلة والمنقولة وحساباتهم بالبنوك المصرية وحساب مكتبة الإسكندرية، إضافة إلى حسابات علاء وجمال بسويسرا ومصادرها، وعرض وثيقة سويسرية حصل عليها مكتب الاستشارات القانونية في سويسرا، والموكل من قبل لجنة استرداد الأموال لمتابعة إجراءات الكشف عن حسابات رموز النظام السابق في سويسرا وما يجد بشأنهم من تحقيقات، قال: الوثيقة تؤكد إجراء قاضي التحقيقات السويسري تحقيقات بشأن اتهامات موجهة إلى علاء مبارك وجرانة ومنصور بغسل الأموال وعدة اتهامات أخرى، من بينها تكوين تشكيل عصابي في غسل الأموال، وتشير وثيقة أخرى إلى قبول ادعاء مصر جنائيًّا في التحقيقات التي تجريها السلطات السويسرية مع الاحتفاظ بحق مصر في الادعاء المدني، وجهاز الكسب غير المشروع كان يعلم منذ مايو الماضي بامتلاك علاء مبارك حسابًا بسويسرا بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وامتلاك جمال عدة حسابات، أحدها بلغ ٤٤ مليون دولار وآخر بـ ٨ ملايين دولار، إلا أنه لم يتم الإعلان عن ذلك حرصًا على سرية التحقيقات، و«رغم اللغط الدائر في ذلك الوقت حول امتلاك الرئيس السابق أو نجليه حسابات في الخارج، إلا أن الإعلان تم مؤخرًا عقب اتخاذ إجراءات التحفظ على أموال الرئيس السابق التي تم إخطار جميع الأجهزة المعنية بها لاتخاذ تدابير التحفظ، ومنها البنك المركزي والشهر العقاري والإدارة العامة للمرور».

والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف خرجت هذه الأموال من مصر، وهل هناك منافذ أخرى غير البنك المركزي المصري لتخرج هذه الأموال، وما هي حسابات علاء وجمال مبارك في البنوك المصرية؟ أليس هذا له علاقة بمحافظ البنك المركزي الحالي الذي ظل ثماني سنوات يتربع علي عرش البنك المركزي المصري، وسنة علي عرش البنك الأهلي المصري الذي يضم حسابات عائلة مبارك؟ مَنْ الذي عين رؤساء شركات في عضوية البنك المركزي وتكتشف أن لجمال مبارك حصصًا في هذه الشركات؟.

وكشف مصطفي بكري عضو مجلس الشعب السابق في بلاغ للنائب العام الدكتور عبد المجيد محمود ـ نشرته الأهرام 28 فبراير 2011 – عن وجود حسابات سرية في البنوك المصرية لأفراد من أسرة الرئيس السابق حسني مبارك، في مقدمتهم حرمه سوزان، ونجلاه علاء وجمال تزيد علي200 مليون جنيه و147 مليون دولار، وقال البلاغ: إن لعلاء مبارك حسابات سرية بالبنك الأهلي فرع مصر الجديدة بقيمة تزيد علي مائة مليون جنيه أغلبها تحصل عليها عبر ممارسات عمليات السمسرة والابتزاز في مواجهة المستثمرين، وقال بكري: إن علاء مبارك يمتلك عشرة حسابات بالبنك الأهلي بالجنيه المصري والدولار واليورو، من بينها70 مليون جنيه علي حساب يبدأ برقم 3073 وعشرة ملايين جنيه علي حساب رقم 3072 وعشرة ملايين أخرى بالجنيه علي حساب رقم 3070 فضلًا عن حسابات أخرى باليورو والدولار، أرفق بكري مستندات كاملة بها، وفيما يتعلق بجمال مبارك، قال بكري: إن لديه حسابات في البنك الأهلي فرع مصر الجديدة وهي كالتالي:45.736 مليون علي حساب يبدأ برقم 23072 و41.856 مليون جنيه علي حساب رقم 82113 و456.10 مليون جنيه علي حساب يبدأ برقم 82119 ، كما يمتلك أيضًا حسابات أخرى بالدولار تصل قيمتها إلى نحو نصف مليون دولار، وفيما يتعلق بالسيدة سوزان ثابت حرم الرئيس السابق، فإنها تمتلك أيضًا عدة حسابات منها2.559 مليون دولار علي حساب يبدأ برقم 52111 و84.776 ألف دولار علي حساب يبدأ برقم 8814، و175 ألف دولار علي حساب يبدأ برقم 58812 و295.404 ألف دولار علي حساب يبدأ برقم 9176، و7.675 دولار علي حساب رقم....وأشار بكري إلى أن السيدة سوزان ثابت لها حساب في مكتبة الإسكندرية، وهو حساب قام الرئيس السابق بتوكيلها للتصرف في أمواله

وقيمة هذه الحسابات كالتالي: 92.960 مليون دولار و44.864 مليون دولار، و5.452 مليون دولار. وأوضح بكري أنه ثار جدل حول هذا الحساب وفوائد الودائع ولماذا لا يكون رئيس مكتبة الإسكندرية هو صاحب الحق في الصرف والإيداع، خاصة أن أموال هذا الحساب تأتي من المنح الأجنبية، وطالب بكري في بلاغه للنائب العام بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية فيما يتعلق بالتحفظ علي هذه الأموال ومساءلة أصحابها، فكيف استطاع أفراد عائلة مبارك أن يصبح لهم كل هذه الحسابات في البنوك، وأين رقابة البنك المركزي المصري علي الحسابات والحركات التي تمت عليها خاصة ربما يكون هناك شبهة غسيل أموال عليها؟

وليس أدل على ذلك عندما شاهدت اللواء محمد حسني مبارك ابن عم مبارك – الأهرام 28 فبراير 2011– والذي أكد أن سيدة القصر سوزان كانت تسعي لتوريث الحكم لجمال، ومبارك انفصل عن الشعب منذ 7سنوات، فكان لابد أن يتم إعداد المسرح بالكامل لاستقبال الوريث، وهو ما تم بالفعل في الجهاز المصرفي، وخاصة البنك المركزي فتحول الصف الأول(القيادات) والثاني والثالث، ليصبحوا من أتباع جمال مبارك، في حين تم تجاهل قدماء العاملين بالبنك المركزي، ولم يتم منحهم دورات تدريبية، علي الرغم من تخصيص صندوق تحديث البنوك لهذا الغرض، ويقول ابن عم الرئيس: أول مسمار دق في نعش النظام كان سيناريو التوريث الذي تم تداوله منذ ظهور جمال مبارك علي الساحة السياسية، وكنت أعلم أن الرئيس كان يرفض فكرة التوريث لكن كانت هناك خلافات وانقسامات كبيرة داخل أسرة الرئيس السابق لكون سيدة القصر الأولى، وأقصد سوزان مبارك، كانت تصر علي توريث نجلها الأقرب إلى قلبها جمال مبارك سدة الحكم وهو كان الابن المدلل لها عن علاء، وكان جمال نفسه يسعي إلى تنفيذ سيناريو التوريث، وفي رأيي كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبه الرئيس السابق هو عدم الخروج على الشعب والإعلان عن رفضه لفكرة التوريث منذ تداولها، إلا أن الضغوط التي مورست عليه منعته من ذلك، وهذا يؤكد أن سيناريو التوريث بدأ أولًا في البنوك ثم تشعب ليشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم السياسية وما حدث من تلاعب في الدستور المصري عام 2005 لتهيئة المسرح السياسي لجمال مبارك للوصول للحكم.

شركاء العقدة متهمون في قضايا

لماذا معظم شركاء فاروق العقدة محافظ البنك المركزي، متهمون في قضايا فساد؟.. تساؤل يفرض نفسه علي الساحة المصرفية، التي يتردد فيها الحديث بقوة عن فساد هؤلاء الشركاء، لدرجة دفعت كثيرين للتساؤل عن سر قدرة المحافظ «العجيبة»علي وضعهم في أماكن قيادية بالبنوك رغم هذه الاتهامات.

جمال محرم

العمارة رقم 9 شارع عبد المنعم رياض بالمهندسين الجيزة، قصة تستحق أن تُحول إلى فيلم أسطوري، فقد كانت مقرًّا لشركة كابيكس القابضة، التي تم اتهام جميع الشركاء في قضايا مختلفة ومنهم جمال محرم الذي حكم عليه بسنة حبسًا بعد تقديم استقالته من بنك بيريوس مباشرة ورفع الحماية عنه من قبل البنك المركزي، والوحيد الذي لم يتهم هو الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي الذي تخارج من شركة كابيكس رمز الفساد قبل تعيينه في البنك الأهلي مباشرة، وشركة كابيكس كورب القابضة وشركة إم جي إم وشركة انكوليس ثلاث شركات كانت رمزًا لفساد عصر مبارك الذي ارتبط بعلاقات وتشابكات غريبة ومريبة من تضارب المصالح في مجلس إدارة هذه الشركات والبنوك التي قامت بعملية التمويل جعلت ملفات هذه الشركات أطنانًا من الأوراق التي تسطر فيها المخالفات كثيرة تعلمها الأجهزة الرقابية والتي يجب أن تفتح ملفاتها الآن لأن الشعب يريد تطهير البلاد ، وحتى لا يفقد الشعب الثقة في الآليات التي يتم بها محاربة الفساد الآن. خاصة أن كثيرًا من القضايا كانت تموت عندما تصل إلى الأجهزة الرقابية، رغم تعرض الكثير من المساهمين لعمليات نصب كبيرة وما سببته عمليات التحايل والفساد من تدهور في الاقتصاد المصري. كانت بدأت العلاقة بين محمد جمال محرم والدكتور فاروق العقدة عندما كان جمال رئيسًا لشركة جي إم جي والتي حصلت على توكيل لتمثيل بنك أوف أمريكا في مصر، وعمل من خلال شركته فاروق العقدة وطارق الرفاعي وزوج أخته طارق الشرقاوي وكان يقتصر تمثيل بنك أوف أمريكا على متابعة لعمليات التحويل وتأكيد فتح الاعتمادات.

قـام محمـد جمـال محـرم المـدير الإقليمـي لبنـك أوف أمريكـا بتأسـيس شركـة كـابيكس كـورب للاستثمارات المالية عام 1999 والتي تحولت إلى شركـة كـابيكس كـورب القابضـة فـيما بعـد وظـل يشغل رئيس مجلس إدارتهـا وعضـوها المنتـدب ، وعـدد أسـهمه 9125 سـهمًا ومعـه أحمـد حمـدي أبوزيد ،مستشار وزير الاستثمار سابقًا والـذي يـدعي حصـوله عـلى شـهادات، كـان رئـيس مجلـس إدارة الشركة وأسهمه 7500 سهم ومحمد مصطفى كمال محمـد جـاد مـدير إدارة بالبنـك المصر-ي الأمريكي سابقًا ويمتلـك 4500 سـهم واكتتـب في الشر-كة كـل مـن البيـت الاستشـاري المصر-ي باسهم 9125 سهمًا وحسام على حسين شبكشي سعودي ب6250 سهمًا وشركة انفسـتيا القابضـة للاستثمارات المالية ب6750 سهمًا والدكتور فاروق عبد الباقي العقدة بـ 1500 سهم ومحمد فؤاد عبد الوهاب بـ 2750 سـهمًا وطـارق محمـد عبـد السـلام الرفـاعي بـ 1375 سـهمًا وطـارق محمـد الشرقاوي بـ 1125 سـهمًا. وقامـت الشر-كة بتأسـيس أربـع شركـات أخـرى هـي شركـة كـابيكس كورب لإدارة صـناديق الاسـتثمار وشركـة كـابيكس كـورب لإدارة محـافظ الأوراق الماليـة وشركـة كـابيكس كـورب لضـمان الاكتتـاب في الأوراق الماليـة كبـديل لشر-كة الضـامن لضـمان الاكتتـاب وشركة كابيكس كورب للاستشارات المالية وتم تأسيسها من أفراد ثم تم إعطاؤها قيم شهرة عـلى غير أي أساس ليتم بيعها للقابضة بعشرات الملايين وهـي شركـات مفلسـة منـذ تأسيسـها، خـلال عـامين وصـلت إلى 11 شركـة بعـد إضـافة شركـات بالاسـتحواذ أو التأسـيس، وقـام جمـال محـرم بالاستيلاء على أموال وأصول وناتج البيع واستنزاف الشركات وكان آخر الشركات التي تـم بيعهـا بالقيمة الاسمية جلوبـال للسمسر-ة والمجموعـة الإسـتراتيجية لتـداول الأوراق الماليـة وتـم ذلـك البيع بدون إخطار المساهمين كما فعل بباقي الشركات التابعة التي تم الاستيلاء عليهـا سـواء بـالبيع أو إفلاسها بعد استنزافها، ولم تقم شركة كابيكس كورب القابضة بتوزيـع أي أربـاح أو نـاتج لبيـع الشركات منذ تأسيسها، ولا توجد أي إيداعات بالبنوك وتوقفت عن إصدار أى قـوائم ماليـة منـذ عام 2006 . وقامت هذه الشركة بالنصب على كثير من المساهمين سوف نسر-د تفاصـيل القصـة في كتاب منفرد.

أولا- شركة كابيكس كورب للاستثمارات المالية

السجل التجاري : الجيزة ق ٥ / ١ / ١٩٩٩

تاريخ التأسيس : ١٦ / ٢ / ١٩٩٨

رأس المال المرخص به : ٢٥٠٠٠٠٠٠ (خمسة وعشرون مليون جنية مصرى)

رأس المال المصدر : ٥٠٠٠٠٠٠ (خمسة ملايين جنية مصرى)

رأس المال المدفوع : ٢٥٠٠٠٠٠ (مليونان وخمسمائة ألف جنية

القانون : خاضعه لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على النحو التالى

أ ـ مؤسسون	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي الأسهم	نسبة المساهمة
محمد جمال محرم	٤٥٦٣	٤٥٦٢	٩١٢٥	% ١٨,٢٥
أحمد حمدى أبو زيد	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠	% ١٦
محمد مصطفى حاد	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٤٥٠٠	% ٩
ب – مكتتبون				
المنصور الطرزى	٤٥٦٣	٤٥٦٢	٩١٢٥	% ١٨.٢٥
حسام شبكشي – سعودي	٣١٢٥	٣١٢٥	٦٢٥٠	% ١٢,٥
سمير العلايلى	٣١٢٥	٣١٢٥	٦٢٥٠	% ١٢,٥
الدكتور/فاروق العقدة	٧٥٠	٧٥٠	١٥٠٠	% ٣
محمد فؤاد عبد الوهاب	١٣٧٥	١٣٧٥	٢٧٥٠	% ٥.٥
طارق الرفاعى	٦٨٨	٦٨٧	١٣٧٥	% ٢,٧٥
طارق محمد الشرقاوى	٥٦٣	٥٦٢	١١٢٥	% ٢,٢٥
[illegible]	٢٥٠٠٢	٢٤٩٩٨	٥٠٠٠٠	% ١٠٠

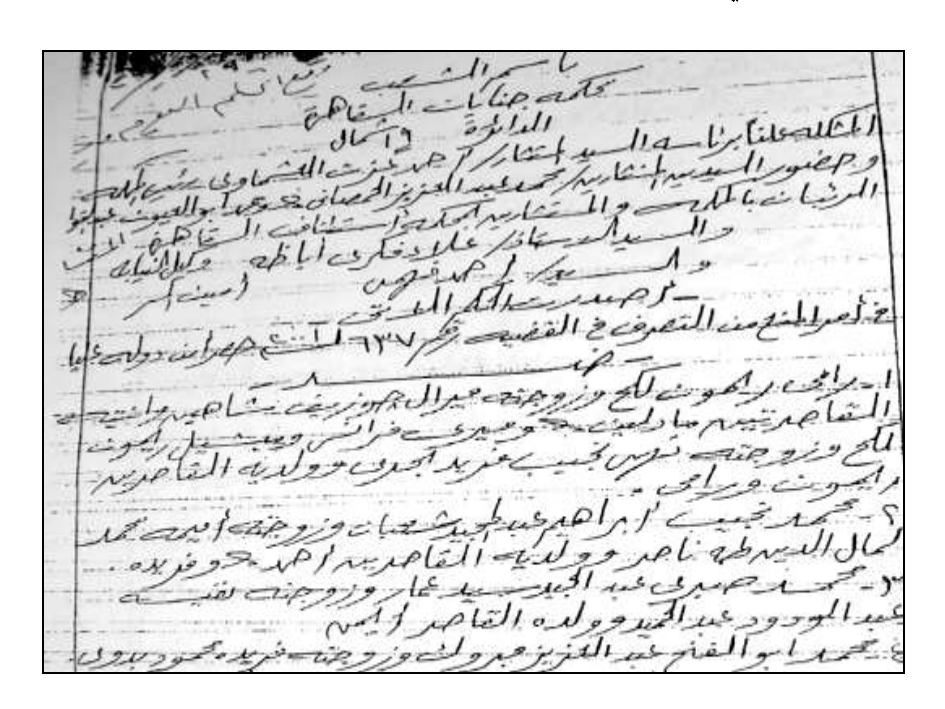
محمد نجيب

دب الحياة في الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس) والتي أسسها فاروق العقدة عام 1997 وهو العام الذي عين فيه مستشارًا لمحافظ البنك المركزي، هذا ربما يشير إلى محاولة الاستفادة من منصبه الجديد في الجهاز المصرفي، وقبل تعيينه في البنك الأهلي تخارج منها ، بعد تعيينه محافظًا للبنك المركزي أصبحت الشركة محط أنظار البنوك لكسب ود فاروق العقدة، وفي الوقت الذي أفلست فيه شركات في نفس مجال انكوليس وجدنا البنوك تدخل لشراء الشركة، وعملية الشراء عليها مليون علامة استفهام، كما قامت البنوك بتمويلها قروضًا طويل الأجل ومربحات بلغت في عام 2008 نحو ملياري جنيه في الوقت الذي تصل أصول الشركة إلى 2.4 مليار جنيه، في سابقة لم تحدث في تاريخ الجهاز المصرفي وهو ما يعني تمويلًا بدون ضمانات ، وكان من أبرز البنوك التي قامت بالتمويل بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بنحو 286 مليون جنيه، والذي يرأسه حسن عباس زكي ويسهم ابن أخيه المهندس عباس محمد عباس زكي بنسبة 9.6٪، وبنك القاهرة 317.6 مليون جنيه ويرأسه محمد كفافي ، وبنك مصر بنحو 123.3 مليون جنيه، والبنك الوطني المصري 29.5 مليون جنيه، والبنك الأهلي المصري 879.3 مليار جنيه ويرأسه طارق عامر زميل فاروق العقدة في بنك أوف أمريكا وبنك باركليز 204 ملايين جنيه. وما يثير كثيرًا من التساؤلات هو علاقة فاروق العقدة برئيس هذه الشركة سابقًا محمد نجيب إبراهيم والعضو المنتدب لشركة يونيون ليسنج كومباني ليمتد البريطانية وحصتها في الشركة حتى عام 2008 نحو 2.2٪، والذي قام باختياره مؤخرًا نائبًا لمحمد بركات رئيس بنك مصر لثاني أكبر بنك في مصر ، على الرغم من قيام محكمة جنايات القاهرة في الدائرة 9 شمال برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوي رئيس المحكمة والمستشارين محمد الحمصاني ومحمد أبوالعينين بإصدار حكم بالمنع من التصرف في القضية رقم 637 لسنة 2001 أمن دولة عليا لمحمد نجيب إبراهيم عبد المجيد شعبان وزوجته أميمة محمد كمال الدين وولديه القاصرين أحمد وفريدة في قضية الشركة القابضة للاستثمارات المالية لكح جروب.

وكشف تقرير لهيئة الرقابة الإدارية قام كل من رامي وميشيل لكح خلال الفترة من 1994 حتى آخر 1999 بتأسيس وزيادة رؤوس أموال العديد من الشركات المساهمة عن طريق اكتتاب صوري في رؤوس أموال هذه الشركات لدى بنك مصر الدولي فرع الألفي أو فرع الجيزة بالتواطؤ مع كل من المحاسب محمد صبري عبد الجيد ومحمد نجيب إبراهيم خلال عمله ببنك مصر- الدولي وآخرين، وذلك من خلال قيام محمد صبري بصفته مفوضًا من مجموعة لكح لإنهاء إجراءات تأسيس وزيادة رؤوس أموال شركات المجموعة إلى بنك مصر الدولي فرع الألفي أو فرع الجيزة لاستصدار إيداعات بنكية تفيد تمام اكتتاب المساهمين وإيداعهم لمبلغ تأسيس الشركة أو الزيادة المقررة في رأسمالها وهي من الأوراق الأساسية اللازمة للتأشير بذلك في السجل التجاري وللشركة ، كما تفيد الشهادة أن البنك قام بتجميد المبلغ في حساب رأسمال الشركة ولن يتم الإفراج عنه إلا بعد إتمام التأشير في السجل التجاري ويقوم الفرع المعني بمنح المحاسب محمد صبري أو نجله أيمن قرضًا يساوي مبلغ التأسيس أو الزيادة المقررة، وفي ذات الوقت يتم فتح حساب رأسمال للشركة التي سيتم الاكتتاب فيها ويتم سحب القرض عن طريق إيصالات سحب أو أوامر دفع أو شيكات لصالح المدعو أشرف محمد الحمزي والذي تبين أنه أحد العاملين المرؤوسين للمحاسب محمد صبري ،حيث يقوم أشرف بإيداع المبلغ في حساب رأسمال الشركة المكتتب فيها، ويقوم الفرع بإصدار شهادة إيداع رأسمال يثبت فيها أنه تلقى الاكتتاب من المساهمين وتم إيداعه وتجميده بحساب الشركة ،وذلك على خلاف الحقيقة حيث إن سداد رأس المال تم بتمويل قرض من البنك وبدون ضخ أي أموال حقيقية للشركة ويتم تحويل المبلغ بعد الإفراج عنه من حساب الشركة المكتتب فيها بهذه الإجراءات الصورية لإعادته إلى الحساب الخاص بمحمد صبري سدادًا للتسهيل السابق منحه بمعرفة المسئولين بالفرع، ويؤكد التقرير تعمد المسئولين بكل من فرعي الألفي والجيزة التلاعب لصالح رامي وميشيل لكح عن طريق إثبات بيانات غير صحيحة في شهادات إيداع رأس المال وهي شهادات رسمية وتجاوز حدود صلاحيات الفرع لقيامه بمنح تسهيلات للعميل

دون أخذ موافقة السلطة المختصة وهي مجلس إدارة البنك وتوسيط حسابات وسيطة لإدخال العش والإيحاء بأنها عمليات إيداع نقدي سليمة بالمخالفة للحقيقة والواقع ويتم الإفراج عن حساب رأس المال المجمد في حالات الاكتتاب الصورية سالفة الذكر خلال 24 ساعة على الأكثر وبالمخالفة لتعليمات البنك بأن تظل هذه المبالغ مجمدة بالحساب لمدة 15 يومًا قبل الإفراج عنها.

ورغم هذه الاتهامات التي لم يتم التحقيق فيها بسبب المادتين 131 و 133 من قانون البنوك التي استغلها البنك المركزي في عدم تحريك أي دعوى قضائية ضد رامي لكح خلال ثماني سنوات، لأنها كانت ستجر زميله محمد نجيب، وتمت التسوية المشبوهة، على الرغم من عدم قيام رامي لكح بسداد أقساط الديون، والذي وافق عليها فاروق العقدة محافظ البنك المركزي، بل إن طغيان الفساد وصل إلى مرحلة تعيين محمد نجيب عضوًا بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري، ثم نائبًا لبنك مصر عام 2010 أي أنه هو الذي كان سيتفاوض مع رامي لكح لسداد ديون، وبعد الثورة وإثارة القضية أكثر من مرة في جريدة الوفد، سمعنا أنه رفض الاستمرار كنائب لبنك مصر، فتم تعيينه في بنك الشركة المصرفية العربية الدولية التي قامت بشراء حصة من انكوليس وكان هو العضو المنتدب للشركة، هذا يعني أن الرقابة في البنك المركزي سمك لبن تمر هندي.


باسم الشعب
محكمة جنايات القاهرة
الدائرة ... أموال
المشكلة علنا برئاسة السيد المستشار / ...
وحضور السيدين المستشارين / محمد عبد العزيز ...
...
في أمر المنع من التصرف في القضية رقم ٦٣٧ لسنة ...
ضد
١- رامي رءوف لكح وزوجته ...
...
٢- محمد نجيب ابراهيم ... وزوجته ...
...
٣- محمد صبري عبد الحميد ... وزوجته ...
...
٤- محمد ابو الفتح عبد العزيز ...

وقد تقدمنا ببلاغ مشفوع بالمستندات رقم 7553 بلاغات النائب العام يوم الأحد 15 مايو 2011، ولم يتم التحقيق في البلاغ أو في أي بلاغ قدم للنائب العام حول البنوك والبنك المركزي وهذا نصه:

السيد المستشار / النائب العام تحية طيبة،،، مقدمه لسيادتكم / محمد عادل محمد عبد المجيد العجمي، صحفي بجريدة الوفد، وعنوان المراسلة جريدة الوفد 1 شارع بولس حنا – الدقي.

ضد رامي ريمون ميشيل لكح وميشيل ريمون ميشيل لكح ومحمد بركات رئيس مجلس إدارة بنك مصر والدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري

الموضوع:هرب رامي ريمون ميشيل لكح في أوائل عام 2003 بعد اتهامه بالاستيلاء على أموال بنك القاهرة، ومنعه من السفر مع آخرين (مرفق حكم محكمة جنايات القاهرة رقم (1) وبعد استحواذ بنك مصر على بنك القاهرة تم نقل جميع ملفات التعثر إلى بنك مصر والذي قام في 19 يونية 2009 بعقد تسوية في لندن مع رامي وميشيل لكح ، ووقعت عن بنك مصر بولا حافظ وأيمن محمد صلاح نيابة عن مجلس إدارة بنك مصر، كطرف أول.

الطرف الثاني: شركة تريدنج ميديكال سيستم إيجيبت وشركة المصنع العربي للحديد والشركة القابضة للاستثمارات المالية ورامي ريمون ميشيل لكح وشركة كونسالت ، ويمثلهما في التوقيع رامي لكح.

الطرف الثالث: شركة امبان للاستثمارات السياحية وينوب عنها رامي لكح.

الطرف الرابع: رامي لكح وميشيل لكح.

وصدر قرار النائب العام الذي استند إلى تقرير البنك المركزي وتم رفع اسم (رامي وميشيل لكح) من قوائم الترقب والوصول وإنهاء التحفظ على أمواله في 3 مارس 2010، (مرفق عدد من الأخبار التي نشرت في الصحف رقم (2). وعاد رامي لكح إلى مصر. بعد رحلة هروب تتجاوز الثماني سنوات في 7 مارس 2010، لتنكشف بعض الحقائق للرأي العام، تتمثل في موافقة البنك المركزي على التسوية ، رغم علمه بعدم التزام رامي لكح ببنود التسوية.(مرفق رقم 3 التي تظهر عدم سداد رامي لكح للدفعة المقدمة والأقساط المستحقة، وهي بيانات من بنك مصر. تؤكد عدم سداد رامي لالتزاماته). يؤكد ذلك أيضًا تبادل القضايا بين العميل وبنك مصر. مرفق رقم (4) وهذا يؤكد أن هناك شبهة تواطؤ على المال العام وإهدار الحماية الجنائية بقبول محافظ البنك المركزي المصري الدكتور فاروق العقدة التسوية، على الرغم من علمه بعدم التزام العميل ببنود التسوية.

إهدار المال العام في التسوية

1- إهدار بنك مصر ما يزيد على مليار جنيه، حيث تنازل عن 798 مليونًا و300 ألف جنيه، بالإضافة إلى قيام بنك مصر بقبول التسوية حتى نهاية يوليو 2008 بإجمالي مديونية تبلغ مليارًا و539 مليونًا و225 ألف جنيه ، وهو ما يعني أن البنك تنازل على حساب الفائدة على إجمالي المبلغ لما يقرب من عام كما فعل البنك الأهلي المصري في تسويته مرفق رقم (5).

2- قام بنك مصر بالتنازل عن 798 مليونًا و300 ألف جنيه من مديونية العميل ، وهذا التنازل من المفترض أن يحدث في حالة سداد العميل لكامل المديونية المتبقية والتي تصل إلى 734 مليون جنيه وهذا ما لم يحدث لنص التسوية، حيث تم جدولتها على ثماني سنوات، وتم وضع مبلغ التنازل في حساب مستقل واشترط ألا يتم الإعفاء منها إلا في نهاية مدة التسوية بشرط الالتزام بجميع شروط التسوية في مواعيدها المقررة والالتزام بجميع الشروط وتنفيذ شركة امبان للاستثمارات السياحية جميع التزاماتها وسداد كامل الأرصدة المدينة المستحقة عليها في المواعيد المقررة، مرفق رقم (6) نص التسوية التي تمت بين بنك مصر ورامي لكح وهذا ما لم يلتزم به العميل ويظهر واضحًا في بيان بنك مصر الذي ينفي سداد رامي لكح مديونياته نقدًا، كما أن العميل (رامي لكح) لم يلتزم بسداد الدفعة المقدمة أو القسط الأول ومرفق البيانات الصحفية الدالة على ذلك. (مرفق رقم 3 — 4).

3- اتفق بنك مصر مع (العميل) على سداد مبلغ 733 مليونًا و775 ألف جنيه بخلاف العوائد المحتسبة بشرط الالتزام ببنود العقد وسداد كامل مبلغ التسوية في المواعيد المحددة له بهذا العقد وألا يتم إلغاء هذه التسوية ويعود للبنك الحق في مطالبتهم بكامل الأرصدة المدينة المستحقة بدون تقسيط أو إعفاءات مقترحة نهاية مدة التسوية، وعلى الرغم من عدم التزام العميل بهذه التسوية إلا أنه لم يتم تحريك دعوى ضده بما يشير إلى تواطؤ لإهدار المال العام.

4- تم الاتفاق على جدولة القيمة التي سيدفعها العميل 733 مليونًا و775 ألف جنيه على مرحلتين: الأولي بمبلغ 489 مليونًا و993 ألف جنيه، بخلاف العوائد المستحقة عليه كسداد نهائي لجميع التزاماتهم والتزامات شركة ميديكيب للتجارة والمقاولات، وتم تقسم المبلغ كدفعة مقدمة قيمتها 138 مليونًا و534 ألف جنيه تتمثل في دفعة مقدمة نقدية 100 مليون جنيه ويتم سداده من خلال حصيلة بيع العمارة الكائنة بشارع حسن صادق بمصر الجديدة بمبلغ 22 مليون جنيه ونحو 78 مليون جنيه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على التسوية من حصيلة بيع أرض الكوربة بموجب عقد ابتدائي، وهذا فيه مخالفة، حيث لم يحصل البنك على نقدية، وإنما من بيع عقارات هي تحت يد البنك بالفعل، وهو ما يهدر على البنك عائد هذه الأموال، إلى جانب دفعة مقدمة عينية وقدرها 38 مليونًا و534 ألف جنيه تسدد بنقل ملكية الفيلا الكائنة 37 شارع العروبة بمصر الجديدة لصالح بنك مصر ووفقًا لتقييم الفيلا. وهي التي حصل عليها البنك ولم تبع أي لم يحصل على نقدية علمًا بأن البنك وضع يده بداية عام 2010 على الفيلا ، وباقي الالتزامات والبالغة 351 مليونًا و459 ألف جنيه بعد سداد كامل قيمة الدفعة المقدمة والبالغة 138 مليونًا و534 ألف جنيه ويحتسب عليه عائد بواقع 10٪ سنويًا من تاريخ الموافقة ويسدد 25 مليون جنيه في 8 إبريل 2010، و25 مليون جنيه في 8 إبريل 2011، وأقساطًا ربع سنوية متساوية القيمة لمدة ثماني سنوات قيمة كل قسط 16 مليونًا و800 ألف جنيه، شاملًا العائد المطبق فيما عدا القسط الأخير بمبلغ 15 مليونًا و460 ألف جنيه ،بحيث يستحق القسط الأول في 8 إبريل 2011 والقسط الثاني في 8 يوليو 2011 ،وهكذا تستحق باقي الأقساط الأخرى على التوالي كل ثلاثة أشهر حتى تمام سداد القسط الأخير في 8 يناير 2019. والبنك هنا أهدر ما يقرب من 500 مليون جنيه ،حيث احتسب الفائدة 10٪ فقط ،وهذا لا يحدث في البنوك، وهو ما أضاع على البنك فائدة ما بين 2 إلى 3٪ على ثماني سنوات، أي كان يفترض أن يتم حساب معدل فائدة 13٪ على الأقل. إلى جانب أن العميل (رامي لكح) لم يلتزم بسداد الأقساط التي جاء أجلها.

5- والمرحلة الثانية من طريقة السداد يلتزم الطرف الثالث بضمانة وتضامن أفراد الطرف الثاني وفردي الطرف الرابع بسداد 210 ملايين 840 ألف جنيه بخلاف العوائد المحتسبة عليه بواقع 10٪ سنويًّا كسداد نهائي للمديونية المستحقة على الطرف الثالث والمحالة له من الشركة القابضة للاستثمارات المالية (لكح جروب)، وذلك على أقساط ربع سنوية متساوية القيمة لمدة ثماني سنوات قيمة كل قسط مبلغ وقدره 11 مليونًا و470 ألف جنيه ويستحق القسط الأول في 8 إبريل 2011 والقسط الثاني في 8 يوليو 2011 وهكذا تستحق باقي الأقساط الأخرى على التوالي كل ثلاثة أشهر حتى تمام سداد القسط الأخير في 8 يناير 2019. وهو أيضًا ما أهدر جزءًا من حقوق البنك في فارق الفائدة والذي لن يقل عن 50 مليون جنيه ، هذا إلى جانب 120 مليون جنيه نسبة 10٪ التي اشتراها بنك القاهرة في مجموعة لكح والتي أصبحت حاليًّا صفرًا، هذا إلى جانب ما تم إنفاقه على تسوية رامي لكح داخل وخارج مصر أي أن تسوية رامي لكح أهدرت ما يزيد على مليار جنيه، وفي النهاية لم يسدد رامي لكح الدفعة الأولي ولم يسدد القسط الأول.

تواطؤ محافظ البنك المركزي

تؤكد التسوية أن هناك تواطؤًا من محافظ البنك المركزي المصري الدكتور فاروق العقدة على إتمام التسوية على الرغم من الآتي:

1- علم البنك المركزي المصري بعدم التزام رامي لكح ببنود التسوية وعدم سداد الدفعة المقدمة لبنك مصر، وعلى الرغم من ذلك أخطر النائب العام بتمام التسوية، وهو ما دفع النائب العام إلى رفع اسمه (رامي وميشيل لكح) من قوائم الترقب والوصول و إنهاء التحفظ على أمواله في 3 مارس 2010.

2- قام (رامي وميشيل لكح) بالإخلال بالبند الثاني من التسوية والذي يُعد من شروط نفاذ التسوية ،وحيث لم يسدد مبلغ 138 مليون جنيه نقدًا مما يؤدي إلى عدم نفاذ التسوية برمتها طبقًا لشروطها وعدم قيام البنك المركزي بتحريك الدعوى.

3- مخالفة القانون المادة 133 من قانون البنوك والتي تشترط إتمام الوفاء بحقوق البنك وفقًا لشروط التصالح، مرفق نص المادة رقم 7.

4- نرجو التحقيق فيما وصلنا من معلومات حول قيام الدكتور فاروق العقدة قبل أن يصبح محافظًا للبنك المركزي بالمشاركة في شركة الضامن وهي الشركة التي قامت بالترويج وطرح سندات لكح المضروبة(مرفق صحيفة الاستثمار لشركة الضامن رقم (8). .

5- كما نرجو التحقيق في العلاقة المتشابكة بين الدكتور فاروق العقدة ومحمد نجيب نائب رئيس بنك مصر حاليًّا، حيث قام محمد نجيب عام 1998 بالمضاربة على أسهم شركات لكح ورفع أسهمها من خلال شركة الإيمان للوساطة المالية التي كان عضوًا في مجلس إدارتها ومسهمًا فيها وهو الذي قام بمنح شهادات مضروبة لرئيس شركة الإيمان محمد صبري عبد الجيد ليرفع بها أسهم شركات لكح من خلال منصبه كمدير فرع الجيزة لبنك مصر الدولي، ومحمد نجيب أسس مع الدكتور فاروق العقدة شركة انكوليس عام 1997.

6- عدم تحريك الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي الدعوى الجنائية ضد العميل(رامي لكح) على مدى ثماني سنوات وهو ما يثير الكثير من التساؤلات رغم عدم ظهور أي بوادر خلال هذه السنوات الثماني بقيام العميل بالتسوية أو التصالح مع بنك مصر، كما لم يحرك دعوى حتى الآن على الرغم من عدم التزام رامي لكح ببنود التسوية.

7- التحقق فيما وصلنا من معلومات حول قيام المستشار الأول للمحافظ محمود عبد العزيز بإنهاء إجراءات التسوية بنفسه دون عرضها على الشئون القانونية بالبنك المركزي المصري.

إخفاء معلومات تهدر التسوية

أخفى العميل (رامي لكح) معلومات حيوية منها :

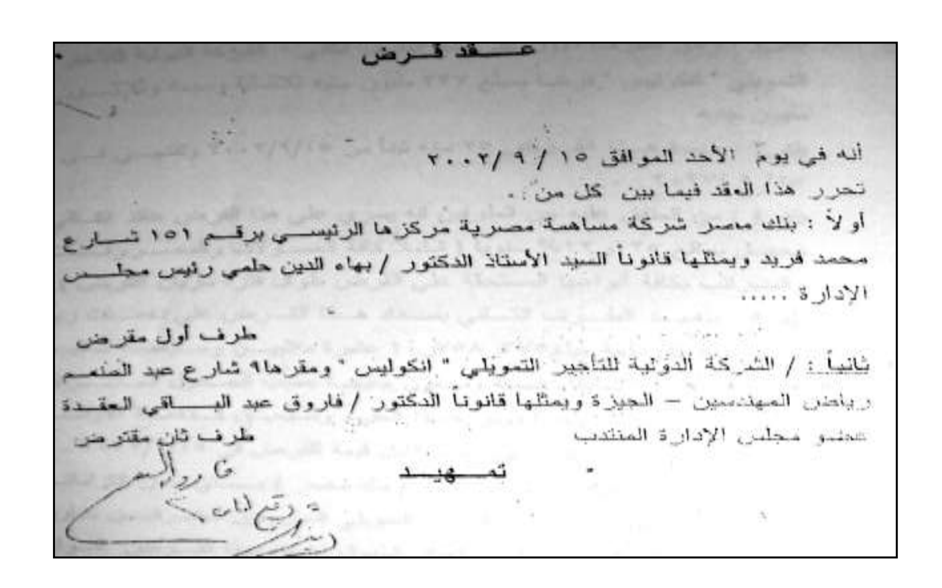
1- صدور حكم من التحكيم الدولي ضده في 12 يناير 2009، وإلزامه بدفع 197 مليون دولار، في حين أن تسوية بنك مصر تمت في 19 يونية 2009. مرفق رقم (9).

2- التحقق من مدى صحة العناوين التي وضعها العميل (رامي لكح) في التسوية.

3- وصلت لدينا معلومات تؤكد أن وضع الشركات التي قام البنك بالتسوية على أساسها في حالة سيئة ومفلسة ولا تمتلك أصولًا يمكن التسوية على أساسها.

وقدم عاصم عبد المعطي سليمان وكيل الوزارة السابق ومحمد حلمي رئيس شعبة المنيا بالإدارة المركزية الثانية للمخالفات المالية واحمد حسن عبد الحي السنديوني مراقبة حسابات الائتمان الزراعي وجميعهم بالجهاز المركزي للمحاسبات ببلاغ للنائب العام تحت رقم 1886 لسنة 2011 . لم يتم التحقيق فيه أيضا ضد فاروق العقدة محافظ البنك المركزي ومحمد بركات رئيس بنك مصر وطارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري ومحمد جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومحمد ونيس خليل مستشار رئيس الجهاز ومحمود أسعد عبد اللطيف وكيل الجهاز السابق رئيس الإدارة المركزية للرقابة المالية علي البنوك(تم تعيينه مؤخرا عضوا بالبنك العقاري). ويتلخص البلاغ في قيام بنك مصر بتقديم 445 فدان بالمجان لشركة انكوليس وعليها 28 مليون جنيه،

فقد منح قرض 337 مليون جنيه لمدة 25 سنة – لم يحدث في تاريخ البنوك- لشركة انكوليس (والتي يمثلها الدكتور فاروق العقدة) حتى تتمكن من شراء 445 فدان من شركة العامرية المملوكة لبنك مصر، ثم قام بنك مصر بتأجير الأرض من شركة انكوليس لمدة 25 سنة، وبحسابات بسيطة نجد أن تكلفة القرض علي شركة انكوليس نهاية الفترة سيصل إلي مليار و75.6 مليون جنيه، وتكلفة تأجير الأرض نهاية الفترة مليار و104 مليون جنيه أي أن الشركة حققت مكسب 28.2 مليون جنيه، إلي جانب أنه حصلت علي الأرض بالمجان. وغيرها من المخالفات التي سنفرد لها في الجزء الثاني للفساد في البنوك.



عقد قرض

أنه في يوم الأحد الموافق ١٥ / ٩ /٢٠٠٢

تحرر هذا العقد فيما بين كل من :.

أولاً : بنك مصر شركة مساهمة مصرية مركزها الرئيسي برقم ١٥١ شارع محمد فريد ويمثلها قانوناً السيد الأستاذ الدكتور / بهاء الدين حلمي رئيس مجلس الإدارة .....

طرف أول مقرض

ثانياً : / الشركة الدولية للتأجير التمويلي " انكوليس " ومقرها٩ شارع عبد المنعم رياض المهندسين – الجيزة ويمثلها قانوناً الدكتور / فاروق عبد الباقي العقدة عضو مجلس الإدارة المنتدب

طرف ثان مقترض

تمهيد



جهاز الشئون القانونية
عقد تسوية وجدولة مديونية

انه في يوم ... الموافق ../../٢٠٠٧ ...

أولاً: بنك مصر - شركة مساهمة مصرية - مركزه الرئيسي ١٥١ شارع محمد فريد - عابدين القاهرة ويمثله السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات رئيس مجلس الإدارة ومحله المختار جهاز الشئون القانونية ببنك مصر ١٥٣ شارع محمد فريد قسم عابدين - القاهرة -

ويوقع عنه على هذا العقد :

١. السيد الأستاذ / ...
٢. السيد الأستاذ / ...

بصفتهما وكيلين عن رئيس مجلس إدارة بنك مصر وذلك بموجب التوكيل الرسمي العام رقم ... لسنة ٢٠٠٥ بنوك.

(دائن / طرف أول)

ثانياً :

١- شركة ... سيستم ... - شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مركزها الكائن ٦٨ شارع الميرغني - شقة ١٧ - مصر الجديدة - القاهرة والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٢٨٦٠٩٢.

٢- شركة المصنع العربي للتسويق - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مركزها الكائن القطعة رقم (٤) المنطقة الصناعية الثالثة A3 - ... - مدينة العاشر من رمضان الشرقية والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٥٠٦...

٣- الشركة القابضة للاستثمارات المالية - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ مركزها الكائن ٩٨ شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٣١٨١٦٦.

٤- السيد / رامي ريمون ميشيل لكح

٥- شركة ... - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مركزها الكائن ١ شارع شفيق غربال - مصر الجديدة - القاهرة والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٢٩٨٦٢٤.

ويمثلهم في التوقيع على هذا العقد، السيد/ رامي ريمون ميشيل لكح

(مدينين وضامنين متضامنين / طرف ثان)

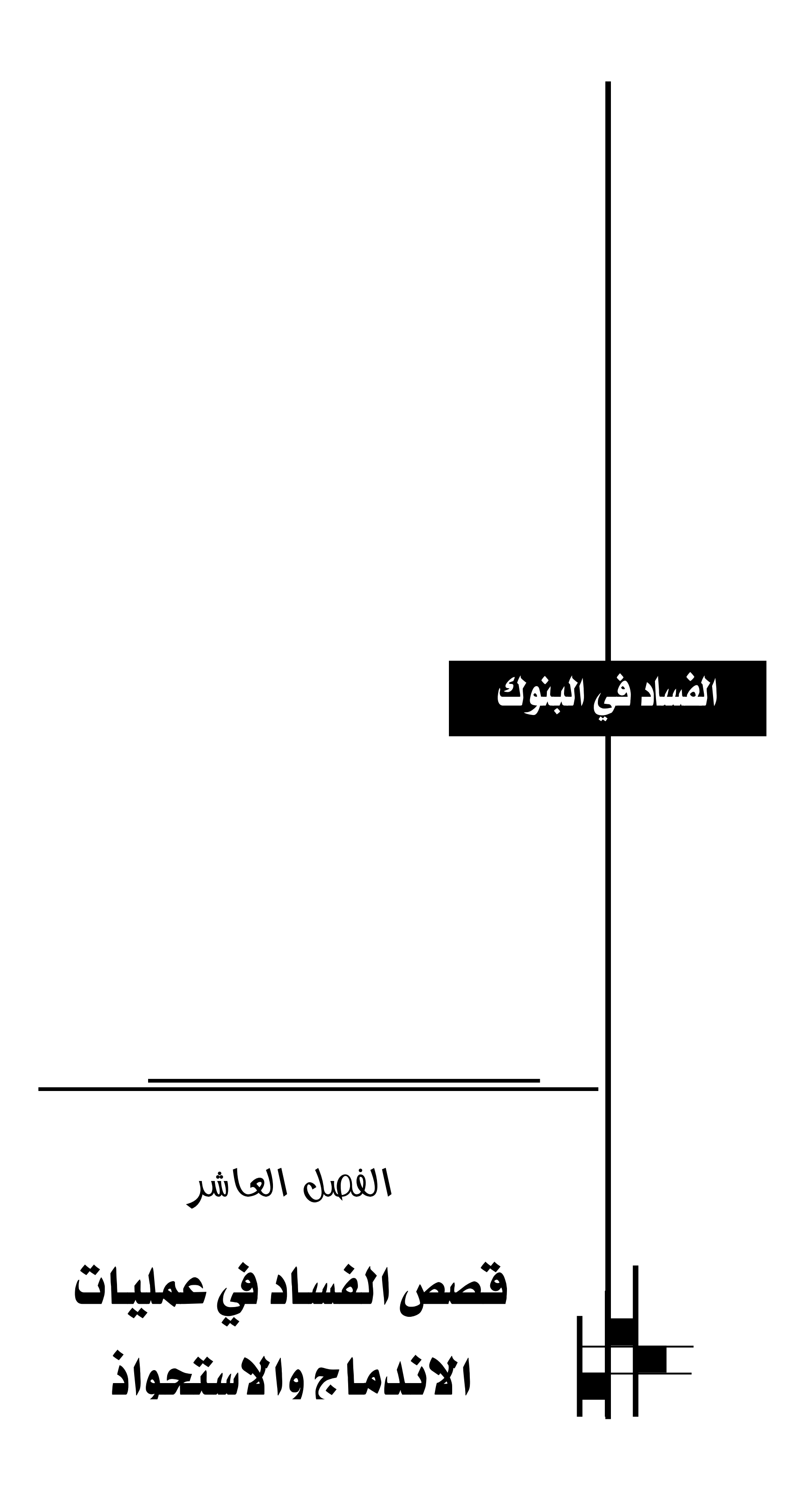
ثالثاً : شركة ... للاستثمارات السياحية شركة مساهمة مصرية مركزها الكائن ٦٨ ش الميرغني - مصر الجديدة والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٢٩٦٦٩٢.

-١٠-

البند الخامس عشر : كل ما لم يذكر في هذا العقد تكمله عقود ... الائتمانيه الممنوحه من البنوك لمجموعه الشركات كل بنك على حده وقواعد القانون وكل نزاع ينشأ عن تطبيقه وتفسيره تختص بنظره محكمة القاهره الاقتصاديه بدرجتيها كل حسب اختصاصه.

البند السادس عشر : حرر هذا العقد من اربع نسخ بيد كل طرف نسخه للعمل بموجبها عند اللزوم.

الاطراف	الاســـم	اسم المفوض بالتوقيع	الوظيفة	التوقيع
الطرف الاول	البنك الاهلي المصرى			
الطرف الثانى	بنك التمويل المصرى السعودى	أ / علاء الدين مصطفى الشوى علام	نائب رئيس القطاع ...	
الطرف الثالث	البنك العربي الافريقي الدولي	أ / محمد حسام ... عبد الرحمن أ / احمد شوقي حبيب	نائب المدير العام ... نائب المدير العام ...	
الطرف الرابع	السيد/ رامي ريمون ميشيل لكح السيد/ ميشيل ريمون ميشيل لكح			



الفصل العاشر

قصص الفساد في عمليات الاندماج والاستحواذ

الاندماج المصرفي

في كل دول العالم تتجه البنوك إلى الاندماج للتحسين من قدراتها المصرفية، والتوسع في الخارج إلا في مصر، فالاندماج دائمًا يكون لغرض سياسي أو دفن فساد كان للأبد، وبدلًا من محاسبة المتسببين في التعثر في البنوك المصرية، والذي كان من أسبابه الرئيسية الفساد السياسي، بدأت عملية الدمج القسري والاختياري خلال سنوات الدكتور فاروق العقدة.

والدمج المصرفي هو اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي هذا الدمج إلى زوال جميع البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور كيان مصرفي جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه Consolidation ، أما إذا ترتب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك جميع حقوق البنك المدموج ويلتزم بجميع التزاماته قبل الغير فيطلق على تلك العملية Merger ، من ناحية أخرى قد يكون الدمج جزئيًّا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك وهو ما يعرف بالاستحواذ Acquisition، وينقسم الدمج المصرفي إلى دمج وفقًا لطبيعة النشاط، وهو دمج أفقي Horizontal Merger وهو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها، كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة لزيادة النصيب السوقي لها، والدمج الرأسي Vertical Merger : هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادًا للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة، والدمج المختلط Conglomerate Merger : هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة، أو دمج وفقًا للعلاقة بين أطراف عملية الاندماج، كالدمج الطوعي Voluntary Merger : هو الدمج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المدموج، ومن ثم يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله،

والدمج القسرى Involuntary Merger : هو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، حيث يتم هذا النوع من الدمج بين بنك متعثر وآخر ناجح وغالبًا ما يتم عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة ، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل جميع التزامات البنك المدموج، والدمج العدائي Hostile Takeover : هو الدمج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه وغالبًا ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغرٍ للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة، ويمكن أن تتعدى عمليات الدمج حدود الدولة.

وأهم الأسباب التي تدفع إلى عملية الدمج، أسباب داخلية تتمثل في تحقيق وفورات الحجم Economies of Scale)) سواء وفورات داخلية الناتجة عن إمكانية حصول البنوك المدموجة على التكنولوجيا المصرفية والمالية المتطورة والتي تعتبر من أهم وسائل زيادة القدرة التنافسية لتلك البنوك، أو وفورات الإدارية : الناتجة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات وتنمية مهارات وخبرات المدراء والموظفين، فضلًا عن خلق إدارات متخصصة، مما ينعكس إيجابيًّا على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء ودعم الرقابة الداخلية، أو وفورات خارجية : الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين نظرًا لأن البنوك المدموجة تصبح في وضع أقوى ماليًّا أو تحقيق متطلبات النمو والتوسع في حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية نظرًا لاشتداد المنافسة وانخفاض الوعي المصرفي وعدم تنويع الأنشطة .. إلخ بالإضافة إلى تقييد عملية إنشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية في داخل نطاق الدولة، حيث تؤدي الاندماجات لزيادة قدرة البنك على تنويع منتجاته وأنشطته ،بالإضافة إلى توفير إمكانية الانتشار الجغرافي السريع بالسوق دون تحمل تكلفة بدء الدخول فيها ومن ثم يحقق الدمج تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي المحلى والخارجي وزيادة حصته ونشاطه بأقل تكلفة ممكنة، أو لهدف تنظمي، وهو أحد الدوافع المهمة التي تدفع السلطات النقدية إلى اللجوء إلى الدمج المصرفي والتشجيع عليه وذلك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وتدعم سلامته وبما يتواءم مع التطورات التي يمر بها الاقتصاد القومي

ويجنبه حدوث هزات مصرفية تؤثر سلبيًّا على الثقة فيه فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الإفلاس أو التصفية أو مواجهة حالة التمصرف الزائد (Over Banking) ،حيث يؤدي صغر حجم السوق المصرفي في بعض الدول قياسًا بعدد المؤسسات المصرفية فيه إلى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية في هذه الأسواق وإهدار الإمكانات، وبالتالي تراجع في معدلات العوائد على توظيفات واستثمارات البنوك وعملائها، ومن ثم يصبح اللجوء إلى الدمج المصرفي من أهم الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للحد من عدد المؤسسات المصرفية بهدف تنقية القطاع المصرفي وتفاديًا للمصاعب المالية أو التصفية التي قد تعترض بعض البنوك، أما الدوافع الخارجية فتتمثل في الخدمات المالية، حيث أضافت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية بعدًا جديدًا لضرورة الاندماج، وذلك لما تفرضه تلك الاتفاقية من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والتي تمثل حوالي 95٪ من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض ومن ثم تشابك العلاقات بين أطراف التعامل في تلك الأسواق جعل من السهل انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والبنوك المختلفة ،وبالتالي تصبح البنوك الصغيرة بصفة خاصة أكثر عرضة لمخاطر التعثر والإفلاس، ومن ثم يصبح الدمج إحدى الوسائل الرئيسية لإنشاء كيانات مصرفية عملاقة قادرة على مواجهة تلك المخاطر والتغلب عليها ، وثاني الدوافع الثورة التكنولوجية، في مجال الاتصالات والمعلومات في إعادة هيكلة الخدمات المالية، حيث حدث تغير كبير في أعمال البنوك وأنشطتها، وثالث الدوافع التوافق مع المعايير الدولية ، حيث يؤدى الاندماج إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المدموجة ودعم مركزها المالي بما يمكنها من استيفاء المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وهو ما يمكنها من مواجهة المخاطر ويزيد من قدرتها على مواجهة تحديات العولمة.

تجربة الدمج المصرفي في مصر

خضعت تجربة الدمج في مصر للنظام السياسي السائد، وتوجهات كل رئيس جمهورية خلال مرحلة حكمه، ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، وبالتحديد بعد عام 1963 ، تأثر بالتوجه الاشتراكي وقيام الحكومة بتأميم البنوك ،مما فرض سيطرة الدولة على البنوك، وفرض الدمج القسري، فتم دمج كل من بنك مصر السويس والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك التضامن المالي وبنك سوارس في بنك مصر، وتم دمج البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري وذي فرست ناشيونال أوف أمريكا والبنك التجاري اليوناني والبنك المصري لتوظيف الأموال وبنك التجارة في البنك الأهلي المصري، وتم دمج بنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة، وتم دمج بنك النيل وبنك الاستيراد والتصدير المصري في بنك الإسكندرية، وتم دمج بنك الجمهورية في بنك بورسعيد، وخلال فترة السبعينيات، والثمانينيات كانت الاندماجات محدودة ،لأنها تركت لاختيار البنوك نفسها(دمج اختياري) فلم تحدث إلا حالات بسيطة ،ففي عام 1971 ـ وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لعام 1971 ـ تم دمج بنك بورسعيد في بنك مصر-، وتم دمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري وتم دمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية، هذا وقد أقر القانون رقم 159 لسنة 1981 في لائحته التنفيذية آليات الاندماج بين الشركات والإجراءات الخاصة بنقل الملكية إلى كيان موحد، وقواعد الدمج وأحكامه ، باعتبار البنوك شركات مساهمة، وفي عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، شهدت عمليات الاندماج مرحلة جديدة ما بين دمج قسري واختياري، صاحب عمليات الدمج دخول جمال مبارك، كموظف في عالم البنوك، فقد صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 والذي نصت المادة 30 مكرر منه على إجراءات دمج البنوك الضعيفة في بنوك قوية إجباريًا حتى لو رفض مساهمو البنوك الضعيفة هذا الإجراء، وشهد عقد التسعينيات عددًا من حالات الاندماج القسري والطوعي منها : في عام 1992 تم دمج خمسة عشر بنكًا من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني الرئيسي بالقاهرة دمجًا طوعيًا استهدف تدعيم رأس مال البنك الوطني مما يعطيه قدرة أكبر على التحرك والمنافسة في السوق المصرفي ويساعده على تنويع منتجاته

ويعد هذا الدمج مثالًا للدمج الرأسي Vertical Merger ، وفى عام 1993 تم دمج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر، وذلك بسبب إفلاس بنك الاعتماد والتجارة وهذا النوع من الاندماج هو اندماج قسري لجأ إليه البنك المركزي المصري بهدف إنقاذ المودعين الذين تضرروا بسبب انهيار البنك وضمان رد حقوقهم كاملة ،بالإضافة إلى تجنيب هذا البنك المتعثر مخاطر التصفية، وفى عام 1998 قام البنك الأهلي المصري بالاستحواذ على البنك العربي الأمريكي ومقره نيويورك، والذي انخفض رأسماله من 100 مليون دولار إلى 20 مليون دولار فقط في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات، حيث تمكن البنك الأهلي المصري - الذي يعد من أكبر المساهمين في البنك العربي الأمريكي - من شراء أصول وخصوم البنك المذكور في صفقة بلغت قيمتها نحو 22 مليون دولار أمريكي تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وفى عام 1999 تم دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي وذلك لخلق كيان مصرفي قوي متخصص في التمويل والخدمات العقارية؛ وليصبح البنك الجديد باسم البنك العقاري المصري العربي.

ومع بداية الدخول الرسمي للدكتور فاروق العقدة السوق المصرفي المصري برئاسته للبنك الأهلي المصري بداية عام 2003، صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 في عام 2003، ليشجع على الاندماج بين البنوك وتنظم بعض مواده آليات هذا الاندماج سواء كان اندماجًا اختياريًّا أو إجباريًّا ، فبالنسبة للاندماج الاختياري فتحكمه المادة 41 من القانون والتي تنص على أنه يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي بعد استيفاء الإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس مع مراعاة ضمان حقوق العاملين بالبنك المدمج، ونصت المادة (49) على أنه للمصريين ولغيرهم تملك رؤوس أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه في أي قانون آخر ووفقًا لضوابط وضعها القانون الجديد، وأما عن الاندماج الإجباري أو القسري فتنظمه المادة (79) من القانون سالف الذكر والتي تنص على أنه لمجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالي أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة في صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك، وذلك بالشروط

والقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي وخلال المدة التي يحددها وإلا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي، إما تقرير الزيادة التي يراها في رأس المال وطرحها للاكتتاب بالإجراءات والشروط التي يقررها، أو إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر بشرط موافقة البنك المدمج فيه أو شطب تسجيل البنك المتعثر، ونصت المادة (32) من القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنوك الأجنبية في مصر عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة، وذلك كحد أدنى لرأس المال لضمان سلامة المركز المالي للجهاز المصرفي، وفى حالة عدم تمكن بعض البنوك من زيادة رؤوس أموالها فسوف يلجأ البنك المركزي لعمليات الدمج القسري لهذه البنوك، وحدد مجلس إدارة البنك المركزي المصري قواعد للدمج القسري والتصفية للبنوك المتعثرة، والتي لا تستطيع زيادة رؤوس أموالها تطبيقًا لنص القانون ومن هذه القواعد: طلب مجلس إدارة البنك المركزي من رئيس مجلس إدارة البنك المتعثر توفير موارد مالية إضافية (سواء في شكل زيادة رأسمال البنك أو على شكل إيداع لأموال مساندة لديه من المساهمين) موضحًا به مبررات ذلك وحجم الموارد المالية المطلوب توفيرها وذلك بموجب إخطار رسمي واشترط البنك المركزي تحديد المدة التي يلزم توفير تلك الموارد المالية الإضافية خلالها، بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار، وقيام رئيس البنك المتعثر بدعوة مجلس الإدارة للانعقاد، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ الإخطار لبحث الطلب والدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية للبنك خلال الأسابيع الأربعة التالية وقيام مجلس إدارة البنك المتعثر بإخطار البنك المركزي المصري بقرار الجمعية العمومية غير العادية إما قبول أو رفض زيادة رأس المال، وفى حالة عدم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للبنك المتعثر خلال ستة أسابيع من تاريخ الإخطار بطلب البنك المركزي، أو إذا ما قررت الجمعية رفض الطلب كليًّا أو جزئيًّا أو انقضت لأي سبب آخر المدة المقررة في الطلب دون الاستجابة لكل ما جاء فيه، كان للبنك المركزي أن يقرر زيادة رأسمال البنك المتعثر عن طريق إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب العام أو الخاص أو إصدار قرار بدمج البنك في بنك آخر أو شطب تسجيله، ويكون الدمج في بنك آخر مشروطًا بموافقة الجمعية العمومية غير العادية للبنك المدمج فيه، ويتحدد خلالها مقابل الدمج

ومدة تنفيذه وإجراءاته المقررة ، ثـم يصـدر محـافظ البنـك المركـزي قـرارًا باللجنـة المشرـفة عـلى تنفيذ إجراءات الاندماج ، وأصدر البنك المركزي القرار رقم 1825 لسنة 2004 الذي يهـدف إلى تفعيل قـانون البنـك المركـزي والجهـاز المصرـفي والنقـد بوضـع حـد أدنـى لـرؤوس أمـوال البنـوك المصرية المدفوعة بالكامل لتصبح 500 مليون جنيه ،وذلك في موعد أقصاه منتصف يوليـو 2005 ، فإذا حل الموعد ولم يستوف البنك هذا الحد الأدنى من رأس المال ولم ينـدمج في بنـك آخـر أو مـع بنك آخر بحيث لا يقل رأس مال البنك الدامج أو البنك الجديد عن 500 مليون جنيه يتم شـطب البنك من سجل البنوك ، وتُعد هذه هي المهلة الثانيـة التـي منحهـا البنـك المركـزي للبنـوك لتوفيـق أوضاعها منذ صدور قانون البنوك، ورفض البنك المركزي منح البنـوك مهلـة ثالثـة لزيـادة رؤوس أموالها إلى الحدود التي نص عليها القانون.

وكان بنك «مصر اكستريور» هو أول البنوك التي تـم دمجهـا في بنـك مصرـ الـذي يسـتحوذ عـلى 40٪ من رأس ماله المدفوع، بعد تعرضه لمشاكل كثيرة بسبب سوء الإدارة والفساد وتراكم الديون المتعثرة، وقد حكم علي رئيس مجلس إدارته السابق بالسجن بتهم تتعلق بالفساد وإهـدار الأمـوال، وقد أعطى البنك المركزي 1.6 مليار جنيه قرضًا لبنك مصر لتمكينه مـن إتمـام الصـفقة ، وجـاءت عملية الدمج بقرار مـن مجلس إدارة البنـك المركـزي في 19 سـبتمبر 2004 وقـرر المجلـس تقـديم دعم مالي لبنك مصر لإتمام عملية الدمج وقد آلت جميع حقوق بنك مصر اكستريور والتزاماته تجاه العمـلاء والمـودعين وأي دائنـين آخـرين إلى بنـك مصرـ، كـما تحولـت فـروع بنـك مصرـ اكسـتريور بالكامل لفروع تابعة لبنك مصر اعتبارًا مـن تـاريخ صـدور القـرار، وتـلا ذلـك انـدماج فـرع بنـك «كريدي ليونيه مصر» مع بنك «كريدي أجريكول اند سويس مصر»، ليصبح بنك «كاليون مصر»، كما استحوذ بنك كريدي أجريكول وشركة المنصور والمغربي للاستثمار والتنميـة المملوكـة لـوزيري الإسكان والنقل الحاليين قد استحوذا علي 75٪ من البنك المصري الأمريكي، وتمـت الموافقـة عـلي اندماج البنك العقاري المصري العـربي المملـوك بالكامـل واسـتحوذ بنـك«بيريـوس» اليونـاني عـلي البنك المصري التجاري مقابل 133 مليون جنيه، واستحوذ بنك الشركة المصرفية العربية الدوليـة علي بنك بورسعيد الوطني مقابل 100 مليون جنيه، واستحواذ البنك العربي الإفريقي الدولي علي بنك مصر أمريكا الدولي في صفقة قيمتهـا 240 مليـون جنيـه، وتـم دمـج بنـك المهنـدس في البنـك الأهلي المصري، وحصل علي قرض 33.3 مليار جنيه،

تلاه استحواذ بنك لبنان والمهجر «بلوم بنك» على بنك مصر رومانيا مقابل 498 مليون جنيه، وتم دمج بنك التجارة والتنمية في البنك الأهلي المصري ومنح البنك الأهلي قرضًا قدره 288 مليون جنيه، واستحوذ بنك عودة اللبناني الذي تسهم فيه المجموعة المالية هيرميس بنسبة 20٪ علي بنك القاهرة الشرق الأقصى، وتمت الصفقة مقابل 8.93 مليون جنيه، ودمج بنك مصر الدولي في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في صفقة قيمتها 2.2 مليار جنيه، وتم إنشاء مصرف جديد باسم المصرف المتحد برأس مال مليار جنيه، يسهم فيه البنك المركزي بنسبة 99.9٪، وأحد أغراضه دمج ثلاثة بنوك متعثرة، وهي المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، والبنك المصري المتحد، وبنك النيل. وهو ما أثار كثيرًا من التساؤلات حول عودة دور الدولة المباشر لتملك البنوك في ظل اتجاه عام نحو الخصخصة، واستحواذ مجموعة تضم كلًا من البنك الأهلي المتحد (البحريني)، وبنك الكويت والشرق الأوسط (الكويتي)،والبنك الأهلي (القطري) ومؤسسات استثمارية عربية أخري علي بنك الدلتا الدولي في صفقة بلغت قيمتها 1245 مليون جنيه مصري، على الرغم من أن البنك لم يكن يواجه أي مشاكل للديون المتعثرة، إلى جانب استحواذ بنك الاتحاد الوطني الإماراتي على بنك الإسكندرية التجاري والبحري مقابل 244 مليون جنيه، واستحواذ بنك أبوظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار على 49٪ من البنك الوطني للتنمية في صفقة بلغت قيمتها 152 مليون جنيه، واستحواذ بنك سان باولو الإيطالي على بنك الإسكندرية في صفقة قيمتها 9.2 مليار جنيه، وهو أول بنك من بنوك القطاع العام في مصر يتم بيعه إلى مستثمر إستراتيجي أجنبي، مع الاحتفاظ بنسبة 5٪ من رأس المال لبيعها فيما بعد للعاملين بالبنك.

فضائح خصخصة البنوك

شهدت عمليات خصخصة البنوك في عهد الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي جدلًا كبيرًا وكان من أهم هذه العمليات خصخصة البنك المصري الأمريكي، وبنك الإسكندرية وبنك القاهرة والتي فشلت، وغيرها من البنوك التي لم تفتح ملفاتها حتى اليوم، ونستعرض هنا لنموذجين فقط.

البنك المصري الأمريكي

يُعد من أفضل البنوك المصرية من حيث الأداء، حيث بلغت أرباحه نحو 337 مليون جنيه بواقع 5 جنيهات للسهم في عام 2005، وتبلغ مخصصات القروض فيه قيمة رمزية هي جنيه واحد نظرًا لأن قروض البنك سليمة وعملاؤه ملتزمون بالسداد، وهو وضع ممتاز لا يتوفر لأي بنك آخر تقريبًا، حيث تشير بيانات البنك المركزي إلى أن مخصصات القروض في الجهاز المصرفي المصري بلغت نحو 50565 مليون جنيه، بما شكل نحو 16.2٪ من قيمة رصيد القروض في نوفمبر 2005، أما الودائع الموجودة لدى البنك فإنها تبلغ نحو 8 مليارات جنيه، ويمتلك بنك الإسكندرية نحو 30.8٪ من أسهم البنك المصري الأمريكي، بينما يملك بنك أمريكان إكسبريس 41٪، ويملك صغار ومتوسطو المستثمرين باقي الأسهم، ويوجد عجز في صندوق العاملين بالبنك يبلغ نحو 324 مليون جنيه، وعند عرض حصة المال العام في مثل هذا البنك للبيع، فإنه من المفترض أن يقوم الملاك بإظهار مزايا بضاعتهم وهي هنا البنك المصري الأمريكي، لكن كل ما صدر عن محافظ البنك المركزي، رغم كفاءته المشهود بها، وعن رئيس بنك الإسكندرية، لا يمكن أن يوضع إلا في إطار التقليل من قيمة وشأن البنك المطروح للبيع، فقد أكد أن قيمة البنك في البورصة عندما بدأت عملية تقييمه تمهيدًا لبيعه كانت تقل كثيرًا عن السعر الذي عرض لشرائه بما يعني أن هذا الأخير هو سعر بالغ الارتفاع.

وإذا كان الأمر الطبيعي أن يأتي المشتري إلى البائع، فإن رئيس بنك الإسكندرية سافر إلى باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلًا من التفاوض مع مندوب بنك كاليون، وبرر هذا الأمر بأن التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من التفاوض مع المندوب، وهذا الأمر يضفي بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة، وكان من الأفضل البعد عنها، وكان سعر سهم البنك في البورصة يتراوح حول مستوى 56 جنيهًا في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، بينما تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلى بنك كاليون بسعر 45 جنيهًا للسهم، مع استحواذ المشتري على أرباح العام الأخير وهي 5 جنيهات للسهم، مما يعني أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو 40 جنيهًا فقط للسهم، وهذا الفارق بين سعر بيع سهم البنك في صفقة كاليون وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعني أن صغار المستثمرين الحائزين نحو 28.2٪ من أسهم البنك قد خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع (56 جنيهًا) وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة كاليون (45 جنيهًا)، كما يعني أيضًا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو 320 مليون جنيه بسبب هذا الفارق طبقًا لهذه الصفقة، وللعلم فإن القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق المال نص على وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الإقفال خلال الأسبوع السابق على الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلى، ورغم أن التوافق مع هذا النص أصبح أمرًا سهلًا ومعتادًا في البورصة المصرية ،حيث يجري بمختلف الآليات تخفيض سعر سهم الشركة المطلوب بيعها حتى يبدو سعر البيع إنجازًا للقائمين على البيع، لكن حتى هذا التوافق مع نص القانون لم يحدث في صفقة بيع البنك المصري الأمريكي.

أما الصدمة الكبيرة في هذه الصفقة فقد تمثلت في أن وزيرين في الحكومة الراهنة هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومحمد منصور وزير النقل هما من قاما بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا كاليون، حيث ستصبح حصة الوزيرين من صفقة الشراء 25٪ مقابل 75٪ لبنك كاليون، وجدير بالملاحظة أن أحمد المغربي كان عضوًا بمجلس إدارة بنك HSBC البريطاني، وهو أحد البنوك التي تقدمت بعرض لشراء البنك المصري الأمريكي بسعر منخفض بلغ 31 جنيهًا للسهم، وهو أمر يبرر الظن بإمكانية حدوث تواطؤ واتفاق بين البنك المذكور وبنك كاليون الذي اشترك معه المغربي في صفقة شراء البنك المصري الأمريكي، من أجل تخفيض الأسعار المعروضة لشراء البنك المذكور، كما أن محمد منصور كان عضوًا بمجلس إدارة كاليون وأعلن أنه قدم استقالته في 28 ديسمبر 2005 بعد أن أصبح وزيرًا، لكنه كان قد حسم صفقة البيع التي تم توقيع عقدها بعد في 5 يناير 2006، كما أن هذه الاستقالة سواء كانت حقيقية أم شكلية، فإنها لا تنهي ارتباطه المصلحي مع البنك الذي يملك حصة كبيرة فيه، وهو أمر يظهر سوء عاقبة دخول رأس المال إلى الحكم وسيطرته على مواقع مهمة فيه، ووفقًا للقانون فإنه كان من الضروري الدعوة لجمعية عمومية غير عادية لإقرار صفقة البيع، لكن ذلك لم يتم في مخالفة صريحة للقانون، ونتج عن ذلك تضرر عدد كبير من حملة الأسهم، وإذا كان هناك العديد من عناصر التقييم مثل مضاعف الربحية وقيمة الأصول بسعر السوق طبقًا لما هي مستخدمة فيه إذا كان ممنوعًا على المشتري منعًا باتًّا أن يحولها لأي استخدام آخر، أو قيمتها بسعر السوق طبقًا لأي استخدام آخر إذا كان المشتري حرًّا في تحويلها، فإن سعر البنك المصري الأمريكي كان من الممكن أن يرتفع إلى 4.8 مليار جنيه بزيادة 1.9 مليار جنيه عن السعر المعروض لشرائه، وبزيادة تزيد على 600 مليون جنيه في حصة المال العام من بيعه، لو تم استخدام مضاعف الربحية 15 مرة كمحدد للسعر المبدئي للبنك، وقد أشار البعض في تبرير الصفقة إلى أن أمريكان إكسبريس الذي يملك 41٪ من أسهم البنك المصري الأمريكي قد قبل بيع أسهمه بالسعر الذي عرضه بنك كاليون، لكن هذا لا يصلح مبررًا على الإطلاق ؛لأن علاقات المصالح بين هذه البنوك الكبرى

وتبادل الصفقات والتنازلات يتيح إمكانية تمرير مثل هذه الصفقة مقابل تنازل كاليون في مجال آخر يعوض أمريكان إكسبريس عن حقوقه بصورة كاملة، وعلى أي الأحوال فإنه إذا كان أمريكان إكسبريس قد قبل البيع بسعر 45 جنيهًا للسهم ومعه ربح آخر عام البالغ 5 جنيهات للسهم، بما يعني أن سعر البيع الحقيقي هو 40 جنيهًا للسهم، فإنه كان من الممكن طرح هذه الأسهم للاكتتاب العام بسعر 40 جنيهًا وكانت ستلقى قبولًا كاملًا من صغار المستثمرين المصريين في ظل الوضع الجيد للبنك المصري الأمريكي، وهو أمر كان سيحقق توسيع قاعدة الملكية الذي يشار إليه دائما باعتباره أحد أهم الأهداف المعلنة للخصخصة، كما أنه كان من الممكن لبنك الإسكندرية أن يشتري حصة أمريكان إكسبريس بسعر 40 جنيهًا للسهم ويعيد طرحها في البورصة بالسعر السائد فيها الذي يزيد كثيرًا على هذا السعر.

وقال الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري يوم الثلاثاء 18 يناير 2006 في اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور مصطفي السعيد لمناقشة البيانات العاجلة المقدمة من النواب مصطفي بكري وكمال أحمد ود.جمال زهران حول صفقة بيع البنك أن الهدف من صفقة بيع حصة المال العام ببنك الإسكندرية وقيمتها32٪ والمساهم بها لدى البنك المصري الأمريكي، هو تحسين أوضاع البنوك الوطنية وزيادة رأس مالها وحتى لاتنافس تلك البنوك بعضها البعض، مشيرًا إلى أن لدى مصر برنامجًا منذ عام 2004 يستهدف تقوية الجهاز المصرفي وتم عرضه علي القيادة السياسية وهو بيع حصة المال العام في البنوك المشتركة، موضحًا أنه منذ أكتوبر2004 تمت الموافقة علي بيع حصة بنك الإسكندرية وكان سعر السهم وقتها 25،5 جنيه وقيمة البنك بالبورصة 760 مليون جنيه، بينما ارتفعت القيمة الحالية للصفقة لتصل إلي3 مليارات جنيه، موضحًا أنه حتى الآن لم يتم البيع وأن ما حدث مجرد وعد بالشراء من بنك كاليون الفرنسي، وأن البنك المركزي لا يحق له البيع أو الشراء ومسئوليته هي الحفاظ على حقوق المودعين لدي البنوك وعلى سلامة النظام المصرفي في مصر، مؤكدًا أن البنك لا يسمح لأي فرد بالقيام بشراء بنك إلا لمؤسسة قادرة على الشراء بحد أدنى لرأس مالها بقيمة 500 مليون جنيه، كشف عن أن 30 بنكًا أرادت شراء حصة بنك الإسكندرية ووقع الاختيار علي 4 بنوك منها بنك إنجليزي وآخر سعودي أمريكي وثالث تجاري كويتي والتي انسحبت أمام البنك الفرنسي بحجة ارتفاع أسعار السهم الواحد، وقال إن البنك الإنجليزي عرض سعرًا في حدود32 جنيهًا للسهم الواحد وعرض الفرنسي 48 جنيهًا إلا أنه رفض تحمل العجز البالغ 32 مليون جنيه في صندوق العاملين وهو ما رفضه أيضًا البنك المركزي انطلاقًا من الحفاظ علي حقوق العاملين بالبنوك، وتم الاتفاق على تحديد سعر45 جنيهًا للسهم.

بيع بنك القاهرة

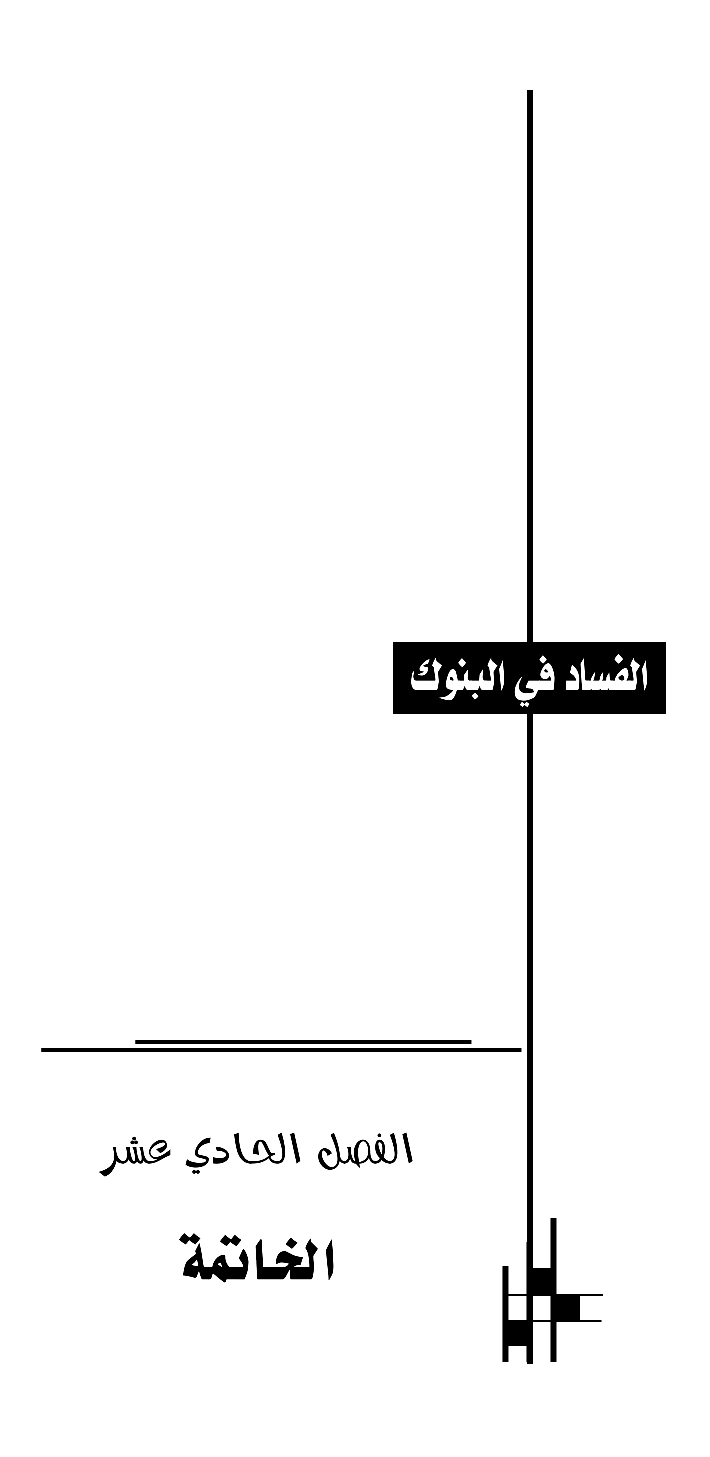
حكاية بنك القاهرة أغرب من الخيال وتستحق كتابًا منفصلًا لأنه انعكاس لفساد نظام سياسي بالكامل، والذي سقطت رموزه ولم يسقط بعد، فقد خرج علينا وزير المالية سمير رضوان في يونية 2011، ليعلن عن رغبة وزارة المالية في شراء بنك القاهرة لتحويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعني أن الحكومة التي باعته لبنك مصر للاستمرار في سيناريو بيعه سوف تقوم بشرائه محققة خسائر تزيد علي 6 مليارات جنيه، وبعد نشر القصة وتفاصيل الموضوع تراجعت وزارة المالية هذا بعد الثورة، كما حدث قبل الثورة بعد حملة قامت بها «الوفد» وشارك فيها العديد من الزملاء لمنع بيع البنك، وحصلنا خلال هذه الحملة علي جائزة الصحافة الاقتصادية من نقابة الصحفيين عام 2008.

ولكن الشيء اللافت للنظر هو موقف محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة في عملية بيع البنك، والذي ظهر فيما بعد أن الجيش تدخل ومنع بيع البنك بعد الثورة ، وفي 24 مايو الماضي قال رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك إن مصر يمكن أن تحصل على 4.5 مليار دولار خلال الـ 24 شهرًا القادمة ورهن ذلك بالتقدم الذي تحدثه مصر في تحديث اقتصادها، والتحديث من وجهة نظر البنك الدولي هو بيع مزيد من البنوك.

أسس بنك القاهرة في 25 مايو 1952 من قبل مساهمين مصريين من القطاع الخاص، في 14 يناير 1957 صدر قانون تمصير البنوك رقم 22 لسنة 1957 وقام بنك القاهرة في إبريل 1957 بشراء بنكي الكريدي ليونيه والكنتوار ناشيونال ديسكونت دي باري من الرعايا الفرنسيين وفي 21 يوليو 1961 صدر قانون تأمين البنوك ، وتحول ملكيته إلى الدولة وتم تقييم السهم الاسمي 12.9 جنيه ولحامله بنحو 12.8 جنيه، وفي 8 فبراير 1964 صدر قرار وزاري رقم 8 لسنة 1964 بإدماج بنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة وكان للبنك 7 فروع في سوريا باعها إلى بنك القاهرة دمشق ،ثم صدر قانون التأمين في سوريا فآلت ملكية هذه الفروع إلى الدولة وكان له فرعان في لبنان وادمجا في بنك مصر لبنان بناء علي تعليمات المؤسسة المصرية العامة للبنوك، وكانت حالة البنك جيدة حتى عام 1991 ،عندما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر

وتولى في هذا العام محمد أبو الفتح الذي بدأ في التوسع في سياسة الإقراض بضمانات وهمية أو شخصية (رامي لكح وحسن درة وحسام أبوالفتوح ومجدي يعقوب وحاتم الهواري وحسن راتب وغيرهم) حتى دخل السجن وتُوفي داخل السجن، في حين أن من كان معه في القضية أصبح بمساعدة العقدة نائبًا لرئيس بنك مصر وهو محمد نجيب، وتولي أحمد البردعي الذي أغلق الحنفية على حد قوله علي رجال الأعمال الفاسدين من الحزب الوطني، فتم التخلص منه بعملية دمج بنك القاهرة في بنك مصر في 25 سبتمبر 2005، في هذا الوقت كانت حكومة نظيف التي تولت في يوليو 2005، والدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي الذي شغل المنصب في ديسمبر 2003.، وبعد إهدار الملايين على عملية دمج فاشلة تقرر في يناير 2007 استحواذ بنك مصر على أسهم بنك القاهرة بالقيمة الدفترية، من خلال بيان صدر من وزارة المالية والاستثمار والبنك المركزي، وفي 21 مارس 2007 تمت عملية الاستحواذ بالقيمة الدفترية 400 مليون سهم بقيمة اسمية 4 جنيهات للسهم بنحو 6.1 مليار جنيه، على أن يقوم بنك مصر بسداد قيمة الأسهم المشتراه من حسابه لدى البنك المركزي إلى حساب وزارة المالية بالبنك المركزي بصفته البائع لهذه الأسهم، وتم نقل ملف استثمارات بنك القاهرة في الشركات والبنوك المشتركة إلى بنك مصر ونقل محفظة البنك المتعثرة لبنك مصر فأصبح بنك القاهرة أنظف محفظة في البنوك المصرية، وتم التخلص من عدد كبير من موظفي البنك بالمعاش المبكر يصل إلى 3 آلاف موظف، واحتفظ بنسبة سيولة عالية حتى يتم بيعه ،وفي 1 ديسمبر 2007 قرر مجلس الوزراء بيع 80٪ من أسهم بنك القاهرة لمستثمر إستراتيجي وطرح 15٪ في البورصة و5٪ للعاملين، تحت دعوى توسيع قاعة الملكية وخرج العقدة يؤكد في 15 يوليو 2007 أن بنك القاهرة حالة مستعصية ،لأن معظم الديون تخص القطاع الخاص وأنه لم تحدث أي مفاوضات مع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قبل الإعلان عن بيع بنك القاهرة ، مشددًا على أن هذا القرار من صميم عمل المركزي، وأن هناك 12 مليار جنيه ديونًا متعثرة ،

هذا في الوقت الذي كان مفترضًا أن يتحدث بلغه تظهر محاسن بنك القاهرة الذي سيتم بيعه، وهذا ما فعله أيضًا مع البنك المصري الأمريكي، وفي 25 يونيه 2008 فشلت عملية بيع البنك ،وفي نهاية يونيه 2008 تم نقل أسهم البنك إلى شركة مصر للاستثمارات المالية (وهي شركة مملوكة لبنك مصر)، وتم إخراج بنك القاهرة من البنوك العامة إلى بنك يخضع لقانون الشركات وتم نقل عدد 399.99 مليون سهم بسعر 17.44 جنيه للسهم الواحد ليحقق بنك مصر أرباحًا رأس مالية علي الورق بلغت 5.37 مليار جنيه، ولنا أن نتخيل أن سعر سهم بنك القاهرة ارتفع من 4 جنيهات إلى 17.4 جنيه أي بما يقرب من 13.6 جنيه خلال أقل من سنة، وربما تم هذا الإجراء حتى يتمكن بنك مصر من تنفيذ سياسة جمال مبارك وشلة رجال الأعمال الفاسدين من بيع البنك عبر طرح أسهمه بالبورصة.



الفصل الحادي عشر

الخاتمة

إقالة رموز النظام القديم

خطوات إصلاح البنوك المصرية وعلى رأسها البنك المركزي المصري والبنوك العامة والمتخصصة يبدأ بتغيير الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي، وجميع قيادات البنوك العامة والمتخصصة وكل من قام المحافظ باختيارهم في المرحلة الماضية، وخاصة كل قيادات البنك المركزي المصري الذين دخلوا البنك المركزي مع الدكتور فاروق العقدة، وأن يتولي مهام قيادة البنوك جيل جديد مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

تغيير قانون البنوك

تغيير قانون البنوك وخاصة المواد التي سلبت اختصاصات الهيئات القضائية وحمت سارقي المال العام من المساءلة والعقاب، وأن يتضمن إخضاع البنك المركزي المصري لمجلس الشعب. خاصة أن ما طرحه البنك المركزي من تعديلات غير كافية ويتطلب إجراء تعديل فوري خاصة الثورة كشف عن وقائع فساد واستيلاء علي أموال عامة ، إلي جانب أن تشكيل مجلس البنك المركزي الحالي يخالف المادة 13 من قانون البنوك الحالي، وحملت بعض المواد تناقضاً صارخاً فالمادة 4 تنص علي أن أموال البنك المركزي أموالاً خاصة في حين أن المادة 23 تنص علي أن أموال البنك المركزي أموالا عامة، كما يشير الدكتور مجدي عبد الفتاح محام وخبير مصرفي ومحكم دولي بالإضافة إلي التداخل الكبير بين وزارة المالية والبنك المركزي ، حيث تم نقل 55 ألف حساب حكومي من المركزي إلي شركة بتعليمات من يوسف بطرس غالي وزير المالية الأسبق بما يعد تدخلا في الأعمال المنوطة للبنك المركزي وفقا للمادة 25 التي تنص علي أن يقوم المركزي بأعمال مصرف الحكومة ويتقاضي مقابلا ماديا. والمادة 96 من القانون تثير العديد من التساؤلات وهي الخاصة بإنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام، وتمت المطالبة بضرورة إخضاع هذا الصندوق لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ولكن محافظ البنك المركزي يرفض، وتعديل المادة 10 من القانون لتصبح مدة تعيين محافظ البنك المركزي 4 سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وتعديل المادة 12 لتتوافق مع المادة 10 بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة بحيث تكون أربع سنوات قابلة للتجديد لدورة أخري فقط، وتفعيل المادة 13 الخاصة بتعارض المصالح في تشكيلة المجلس بما يضمن الحياد في اتخاذ القرار، والمادة 30

والتي تنص علي عدم الإخلال بالاتفاقيات والقوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك تخضع جميع البنوك التي تمارس عملياتها داخل مصر وفروعها في الخارج لأحكام القانون بالإضافة إلي حذف الجزء الأول من المادة 30 بحيث تبدأ من تخضع جميع البنوك .... الخ. حيث مكنت هذه المادة بعض الفاسدين من الاتجاه الي هذه البنوك التي لا تخضع لإشراف البنك المركزي في معاملاتها المصرفية من فتح حسابات طرف هذه البنوك وإجراء التحويلات دون رقابة بما يخل بالصالح العام مثل بنك المصرف العربي الدولي.

وطالب الدكتور عبد الفتاح بأن تضاف فقرة « علي أن يكون التجديد لرئيس مجلس الإدارة لمدة أخري مماثلة فقط إلي المادة 43 التي تنص علي دون إخلال بسلطة الجمعية العامة للبنك يتم اخذ رأي محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجلس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين ومسئولي الائتمان، خاصة أن هناك قيادات مصرفية تجاوزت العشر سنوات ولم يحدث لها أي تغيير في مناصبها. وذلك حتى لا تكون المناصب القيادية حكراً علي أحد وإتاحة الفرصة لظهور قيادات جديدة، والي جانب تجنب الفساد.

اختيار أهل الخبرة

لابد من اختيار قيادات للبنك المركزي والبنوك العامة قائمة على أهل الخبرة وليس الثقة، خاصة أنه لا يصح التجديد لقيادات اهتزت الثقة فيهم، ولكن لأنهم من رجال فاروق العقدة فقد تم التجديد لهم وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في عملية التجديد، خاصة مع تراكم البلاغات أمام النائب العام وخروج العاملين بمظاهرات حاشده تطالب بطرد القيادات الحالية، وبما ينعكس على تحسين معدلات ربحية البنوك العامة، للمساهمة في ميزانية الدولة والتي تعاني من عجز شديد في الوقت الذي تحصل قيادات البنوك على الملايين كدخل نتيجة لفشلهم في الإدارة، فقد خسرت ميزانية الدولة المليارات نتيجة لاختيار قيادات على أسس أهل الثقة وليس أهل الخبرة، ويمثل بنك القاهرة (رفض التجديد لجميع قيادات بنك القاهرة بعد هذا التحقيق) نموذجًا صارخًا لفشل القيادة في إدارة البنك وتحقيق معدلات ربحية عالية ،على الرغم من استلام القيادة الحالية لبنك القاهرة كمحفظة نظيفة، ولا يوجد أي ديون متعثرة بعد تحميلها لبنك مصر، وبه شبكة فروع تصل إلى 122 فرعًا، بما يعني أن البنك كان قادرًا على تحقيق أرباح تزيد على المليار جنيه، وواقع الأرقام يكشف عكس ذلك فقد بلغت أرباح البنك عام 2008 نحو 50 مليون جنيه وعام 2009 نحو 106 ملايين جنيه، في حين رفض الجهاز المركزي للمحاسبات – وفقًا للمعلومات التي وصلت إلينا – التصديق على ميزانية البنك لوجود كثير من المخالفات، وفي الماضي كان يتم الضغط على الجهاز المركزي للمحاسبات لاعتماد ميزانيات البنوك العامة بالمخالفة للقانون وهو ما أدى إلى كوارث الديون المتعثرة، والتي يجب أن يتم فتح هذا الملف، وما يثير كثيرًا من التساؤلات هو عدم تحريك أي دعوى تخص البنوك العامة حتى الآن بما يشير إلى وجود قوة خفية تحمي الفساد داخل البنوك العامة، بعد أن كانت في حماية الرئيس مبارك نفسه، وبالنظر إلى ميزانية البنك في عامه المالي 2007–2008 نجد أن ثالث أكبر بنك مملوك للشعب قد تدهور أداؤه حيث تراجعت الأصول بنسبة 22٪، والقروض بنسبة 18٪ والودائع بنسبة 11٪ والإيرادات بنسبة 50٪، بما يشير إلى تراجع المركزي المالي للبنك في السوق ليحتل المركز السادس في الأصول والخامس عشر في القروض والخامس في الودائع بعد أن كان الثالث لسنوات طويلة ، وفي السنة المالية التالية ارتفعت قروض البنك بنسبة 25٪ لتصل إلى 6.8 مليار جنيه

وشهدت الأصول ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.4٪ لتصل إلى 39.6 مليار جنيه، وودائع العملاء بنسبة 3٪ لتصل إلى 35.3٪، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لآخر ميزانية للبنك عن عدم التزام بنك القاهرة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري في 24 مايو 2005، بالإضافة إلى مخالفة قانون البنوك فيما يخص توظيفات البنك لدى العميل الواحد والتي لا تتجاوز 20٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك وقام البنك بتجاوز هذه النسبة لأحد العملاء بنسبة 113٪، كما خالف البنك قانون البنوك في عدم التزامه بنشر القوائم المالية كل ثلاثة شهور واعتاد البنك على التأخير في موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالقوائم المالية ،وفي هذا التحقيق قالت الدكتورة سلوى حزين مدير مركز واشنطن للدراسات المصرفية، إن الحكومة قامت بتطهير محفظة بنك القاهرة، بحيث يصبح بلا مشاكل ومستوى المخاطر فيه صفر حتى يتم بيعه، بوجود قاعدة عملاء جيدة، وعدم وجود ديون متعثرة أو مخصصات، وبالتالي فجميع أعمال البنك تترجم إلى أرباح وعندما تكون الأرباح منخفضة لابد من النظر إلى البنك وإعادة تقييم أرباح البنك في ضوء المخاطر التي تحملها بنك مصر، والجهاز المصرفي المصري به قيادات قادرة على القيادة وفك تضارب المصالح الفج الموجود حاليًّا وعدم اقتصار الاختيار على دائرة المقربين من القيادات الحالية ولابد من الخروج بعيدًا عن هذه الدائرة موضحة أن اختيار قيادات البنوك كان يتم مثل اختيار الوزراء حيث لا تعرف الأساس الذي يتم عليه الاختيار، فخلال السنوات الماضية تم تهميش كفاءات لا نعرف لماذا، واستقطاب مصرفيين من الخارج لا نعرف لماذا أيضًا، وقالت «حزين» لابد أن يتمتع رئيس البنك بشخصية قيادية ورؤية إستراتيجية ، ولا مانع من الإعلان في الصحف عن حاجة الدولة لرؤساء بنوك عامة فهذا يحدث في الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، فلماذا لا يحدث في البنوك المصرية ومن يجد في نفسه القدرة على القيادة عليه التقدم،وأشارت إلى أن دائرة اختيار قيادات البنوك مغلقة على أهل الثقة فقط ، ويجب أن تنظر الحكومة والمجلس العسكري إلى خارج هذه الدائرة ، بعد النقد الشديد الذي تعرضت له واهتزت ثقة الناس والعاملين في البنوك بعد المظاهرات الأخيرة، وأضاف علاء سماحة رئيس بنك بلوم سابقًا، أن الحديث عن قلة الكفاءات في الجهاز المصرفي دليل على فشل السياسات المتبعة خلال السنوات الماضية،

والاعتماد على أهل الثقة فقط لا أهل الخبرة مشيرًا إلى أن العمل في القطاع المصرفي لا يعتمد علي شخص وإنما على فريق عمل متكامل وقادر على تحقيق أهداف المؤسسة ،ولا يعمل بشكل عشوائي، وأوضح أن هناك قيادات كثيرة قادرة على القيادة في الداخل والخارج ولكن من يصل إليهم وكيف؟ مؤكدًا ضرورة العودة لتقييم العمل في الجهاز المصرفي، وفصل الرقابة عن ملكية البنوك، وتطبيق قواعد الحوكمة في البنك المركزي والبنوك، وقال وجدي رباط رئيس بنك قناة السويس سابقًا، إن الكفاءة والأمانة والثقة هي معيار اختيار القيادات في الجهاز المصرفي، موضحًا أن الإصلاح المصرفي الذي تم خلال السنوات الماضية نجح في جذب خبرات مصرفية. وأضاف أن الفترة القادمة فترة حرجة ولابد من اختيار أهل الخبرة، وهناك الكثير من هذه القيادات متواجدة في الجهاز المصرفي في الخارج والداخل ويجب الاعتماد عليهم.

حد أقصي للأجور

وعرضنا قصة الحد الأقصى لإجمالي الدخل للعاملين في البنوك، والذي أشعل الصراع بين وجه نظر رافضة تماما لوضع حد أقصى خوفًا من هروب القيادات والكفاءات إلى البنوك الخاصة، وعدم قدرة البنوك على المنافسة، ووجهة نظر أخرى تؤكد على ضرورة وضع حد أقصى للدخل لمنع الفساد مؤكدين أن هناك كفاءات مصرفية أكثر خبرة على استعداد للعمل والنهوض بالبنوك العامة، قال طارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري الحد الأقصى لمرتبات العاملين بالبنوك يجب أن يخضع العرض والطلب في السوق المصرفي حتى يمكن للبنوك العامة المنافسة وعدم التراجع للخلف، فدخول العاملين بالقطاع المصرفي يجب أن تتناسب مع حجم الأعمال التي يقومون بها، مطالبًا بضرورة خفض دخول المصرفيين في البنوك الخاصة إذا كانت شاذة ؛لأننا في دولة محدودة الدخل وبها فقر، وأوضح أن فرض حدود قصوى غير متوافقة مع الواقع سيؤدي إلى هجرة الخبرات المصرفية في البنوك العامة إلى القطاع الخاصة، موضحًا أن الحديث كثير على مرتبات العاملين في البنوك في حين لا يقارن أحد بين هذه المرتبات وما يحققونه من أرباح للبنك، فقد حقق العاملون في غرفة العمليات الدولية أرباح خلال العامين الماضيين تتجاوز 500 مليون جنيه، لهذا فطبيعة عمل البنوك تختلف عن عمل الهيئات الأخرى في الدولة – والحديث لعامر – لأنها تسعى إلى المنافسة المحلية والعالمية .

وقال عامر: « مرتبات العاملين في البنوك الخامسة عشر أضعاف العاملين في البنوك العامة ، مشيرًا إلى البنوك الخاصة تخضع لجمعياتها العمومية، وتساءل عامر ما الهدف من وضع الحد الأقصى للمرتبات في البنوك العامة؟ فهل نحن نريد بنوكًا عامة قوية تستطيع المنافسة والتواجد محليًّا وعالميًّا لابد من الاستعانة بالخبرات عالية الكفاءة وبالمرتبات التي يفرضها السوق المصرفي حتى يكون لدينا قطاع مصرفي قوي، وقال عامر« هناك حديث كبير عن مرتبات الخبراء في البنوك ولكن ما العائد الذي حققه هؤلاء الخبراء ،ففي البنك الأهلي المصري يوجد 350 خبيرًا مرتباتهم السنوية 86 مليون جنيه، من إجمالي المرتبات البالغة 2 مليار جنيه، فماذا تحقق خلال السنوات الثلاث الماضية، تم زيادة الميزانية بنحو 130 مليار جنيه خلال ثلاث سنوات من 180 مليار جنيه إلى 310 مليارات جنيه.

وقال شريف علوي نائب رئيس البنك الأهلي المصري، إنه لا يوجد مشكلة في وضع حد أقصى للدخل، ولكن يجب أن يتوافق الحد الأقصى للدخل مع السوق المصرفي، حتى لا يؤدي فرض حد أقصى بدون دراسة إلى هروب الكفاءات المصرفية من البنوك العامة، وعدم قدرة البنوك العامة على المنافسة، واقترح علوي الاعتماد علي شركات عالمية متخصصة لوضع حد أقصى للعاملين في البنوك بناء على أسس علمية لتحديد هياكل الأجور وطبيعة كل وظيفة والدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الموظف وفقًا لنوع الوظيفة التي يقوم بها.

«اللي مش عاجبه يمشي» هذا ما أكدته بسنت فهمي مستشار تسويق مصرفي بنك البركة عن وضع حد أقصى لإجمالي الدخل للعاملين في القطاع المصرفي، وقالت« لقد طلبنا أكثر من مرة ومنذ سنوات طويلة بوضع حد أقصى لإجمالي دخل القيادات في البنوك، ولكن لم يستجب أحد، خاصة أننا نسمع عن أرقام فلكية أعلى من البنوك في القطاع الخاص وليس لها معايير محددة، فقد يحصل القيادي في البنك على مرتب ضعيف من البنك، في حين نجد أن دخله من مصادر مختلفة داخل البنك سواء بدلات حضور أو مكافآت أو سفريات أو عضوية مجلس إدارة في أكثر من شركة نجد إجمالي دخله يصبح رقمًا فلكيًّا لا يتناسب مع طبيعة الدخول في دولة نامية مثل مصر، ولا يتناسب مع العائد الذي يحققه هذا القيادي، وطالبت بضرورة وضع حد أقصى لإجمالي الدخل وليس المرتب للعاملين في البنوك خاصة القيادات،

ويتم إعلانها بشفافية، قال الدكتور صلاح جودة مدير مركز الدراسات الاقتصادية إن عدم وضع حد أقصى للدخل في البنوك يفتح أبواب الفساد، وتضارب المصالح ، موضحًا أن مركز الدراسات الاقتصادية قام بوضع دراسة نهاية 2007 لوضع حد أدنى للمرتبات بنحو 1200 جنيه وحد أقصى 30 ألف جنيه، لكل الجهات الحكومية ويتم ربط ذلك بالتوصيف الوظيفي والجودة وكم العمل الذي يقوم به، وأوضح أن قيمة المرتبات في الموازنة بلغ 105 مليارات جنيه، تشمل 22 مليار جنيه رواتب أساسية و83 مليار جنيه متغير وهذا يعكس خللًا كبيرًا في الأجور بالدولة، ويجعل أغلبية الراتب تخضع لرئيس العمل وعلى حسب خفة دم الموظف وليس عمله، إلى جانب 80 مليار جنيه يتم دفعها مكافأة من الصناديق الخاصة، وبذلك يصل إجمالي الأجور إلى 185 مليار جنيه، يمكن إذا تم إعادة هيكلة الأجور أن تصل إلى 113 مليار جنيه ويتم توفير 72 مليار جنيه، وأشار إلى أن الحد الأقصى في البنوك لا يجب أن يتجاوز 100 ألف جنيه شهريًّا، لإجمالي الدخل الذي يحصل عليه، ولا يجب التعلل بأن هناك كوادر مصرفية سوف تهرب إلى القطاع الخاص أو غير ذلك من أجل الحفاظ علي الدخول المرتفعة التي يحصلون عليها من أماكن مختلفة، ونقول لهم – والحديث لجودة – ارحلوا أنتم وستجدون كفاءات أكثر يديرون الجهاز المصرفي، وهناك كفاءات كثيرة ولكن تم إعدامها خلال السنوات الماضية.

ولا أملك في نهاية الجزء الأول من كتابي، إلا أن أدعو الله أن ينقذ مصر مما هي فيه، وإلي أن نلتقي في الجزء الثاني من الفساد في البنوك.

ملاحق الكتاب



حاكموهم

فاروق العقدة

لغز بقاء صديق جمال مبارك فى البنك المركزى

قرر تعيين «جمال» عضوا فى مجلس إدارة البنك العربى الأفريقى الذى يسهم فيه البنك المركزى بنسبة ٣٩٪ كخبير من الخارج مجاملة لـ«مبارك»

العقدة قبل على نفسه أن يظل موظفا لدى طارق عامر رئيس البنك الأهلى فى لندن رغم أنه يراقبه بحكم مسئوليته فى البنك المركزى فى تضارب واضح للمصالح



رجال البنوك يؤكدون:

تضارب المصالح فى البنك المركزى يهدد سلامة الجهاز المصرفى

الوفد ٢٠٠٩٠٦١٥

كتب. محمد عادل

أثارت تصريحات محافظ البنك المركزي ببيع حصة المال العام فى ثلاثة بنوك ردود فعل غاضبة فى الجهاز المصرفى برر محافظ البنك قراره بتضارب المصالح حيث يتعارض

٣٠ سنة ليس فى ملكية البنوك فقط وإنما فى مجلس إدارة البنك المركزي ومجالس إدارات بعض البنوك الأخرى، وهذا التضارب يعتبر خللا شديداً فى نظام الحوكمة التي يؤكد عليها العالم فى



الوفد ص ٧ ٢٧/٣/٢٠١١م

أحمد البردعى رئيس بنك القاهرة السابق فى حوار مع «الوفد»:

القاعدة فى البنوك: «غش وزوّر واختلس وسدد جزءاً من ديونك تسقط عنك العقوبة»

حوار. محمد عادل

بلاغ بإهدار المال العام ضد «العقدة» ورؤساء البنوك الحكومية



بعد خمس سنوات من تأسيسه

أين ذهبت أموال صندوق تحديث البنوك العامة؟

خبراء: الصندوق غير دستورى ومطلوب إخضاعه للأجهزة الرقابية

بعد مرور خمس سنوات على انشاء صندوق تحديث أنظمة العمل فى بنوك القطاع العام أين ذهبت أمواله؟ وهل ساهم فى تحديث انظمة العمل ام خلق حالة من السخط العام داخل البنوك العامة، وعلى راسها بنوك الاهلى ومصر والقاهرة. ما حقيقة الاموال التى يتقاضاها روؤساء البنوك العامة وهل نهضوا بالبنوك حتى يحصلوا على هذه الاموال؟



الوفد

اقتصاد

..والفساد فى البنك المركزى بالمستندات

المناصب القيادية لخريجى الزراعة والهندسة والفنادق بالبنك المركزى

كتب: محمد عادل



فضيحة

«العقدة» عيَّن مهندساً كهربائياً مسئولاً عن حسابات البنك المركزى

فاروق العقدة

محمد عادل



Alwafd | حاكموهم | 15

« نضال عصر » .. أخطر رجل فى مصر

يدير ٣٠ مليار دولار تمثل الاحتياطى الأجنبى لمصر .. ولا تخضع إدارته لرقابة جهاز المحاسبات

فى ٥ سنوات فقط شكل دولة داخل البنك المركزي واستبعد كل الكفاءات

يعقد اجتماعاته فى شرم الشيخ ودخله الشهري ٧٠٠ ألف جنيه



Alwafd | تحقيقات | 5

تكية القطاع المصرفى

رواتب خيالية للأقارب وأهل الثقة .. وإعدام وظيفى لأصحاب الخبرة

خريجو الصيدلة والطب والزراعة .. كوادر مصرفية فى مراكز حساسة

مصر أكبر مستقبل للقروض فى الشرق الأوسط .. وتعانى من الفقر والبطالة

« المركزى » يرفض رقابة جهاز المحاسبات .. رغم فتوى مجلس الدولة

البنك الدولى وضع أجندة لتخريب الاقتصاد .. رفضها « مهاتير » فى ماليزيا



7 | الوفد | السبت ٤ من ذي الحجة ١٤٣٠هـ - ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩م

اقتصاد

إشراف: نيفين ياسين

اختلق «مؤشر التضخم» للتستر على خطايا الحكومة

مؤشر البنك المركزى لا يعبر عن الواقع.. ويغطى الفشل فى مواجهة التضخم

تحقيق: محمد عادل



«شلة» جمال مبارك وأبناء المسئولين بمرتبات خيالية وبدون خبرة مصرفية

القدماء عمرهم الوظيفى ٣٠ سنة يحصلون على نصف راتب طبيب أسنان عمره ٢٧ سنة

تحقيق: محمد عادل

اختيار أهل الخبرة لقيادة البنوك.. ينقذ الاقتصاد

السيرة الذاتية





- محمد عادل العجمي.

- محرر اقتصادي وباحث دكتوراه ومدرب .

- عضو نقابة الصحفيين ، عضو منظمة الصحفيين العالمية .

- ماجستير إعلام جامعة عين شمس 2009.

- دبلومه في السياسة والاقتصاد جامعة القاهرة 2005.

- ليسانس الآداب قسم الإعلام – جامعة المنيا – 1998 .



- صحفي البنوك ونائب رئيس قسم الاقتصاد بجريدة الوفد

المراسلة: **mpress60@gmail.com**

المؤلفات: دولة رجال الأعمال (مصر في أحضان البيزنس) 2010، والصورة النمطية (الصورة النمطية سهولة التكوين وصعوبة الذوبان) تحت الطبع.

بحوث ودراسات: (الصحافة الاقتصادية ومشكلة المخزون الراكد والحراك السياسي في مصر في العقد الماضي وإنتاج النفط ... واقتصاديات الدول).

مجال التدريب:(دورة تدريبية للصحفيين في قطاع غزة عن الصحافة الاقتصادية نظمتها جامعة بيرزيت الفلسطينية مع اليونيسكو 2011.، ودورة تدريبية للصحفيين عن الصحافة الاقتصادية بأكاديمية اقتصاد الغد 2009).

جوائز وتكريم: (شهادة تقدير من نقابة الصحفيين في الصحافة الاقتصادية عن سعر الفائدة الحائر 2010، وجائزة أفضل بحث من معهد للدراسات السياسية لحزب الوفد – عن الحراك السياسي 2010 ، والمركز الأول في التفوق الصحفي بنقابة الصحفيين عن الصحافة الاقتصادية لعام 2008، عن حملة وقف بيع بنك القاهرة، ودرع الاتحاد العربي لمراكز التحكيم الهندسي للمشاركة الفعالة في مؤتمر التحكيم الرابع 2009، وتكريم قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة المنيا، للتميز الإعلامي 2008، والمركز الأول في مشروع التخرج - قسم الإعلام - كلية الآداب جامعة المنيا لتحرير وتنفيذ وإخراج جريدة الصرخة عام 1998، والتكريم والحصول على ميدالية محافظة المنيا، والمركز الأول في البحوث الاجتماعية على مستوى جامعة المنيا 1998، والمركز الأول في البحوث عن موضوع «توشكى والمستقبل» - جامعة حلوان 1997).

الخبرات السابقة: (رئيس تحرير جريدة اقتصاد الغد، مدير تحرير جريدة الأموال ومؤسس قسم البنوك بها، ورئيس قسم البنوك بالبورصجية، ومراسل العديد من الصحف اليومية في السعودية والكويت والبحرين ولندن، بالإضافة إلى الوكالات والمواقع الإلكترونية.

الفهرس